

مِنَّا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي

دراسة في أسباب افتراق الأمة
ومقومات وحدتها الشرعية والكونية
من خلال حديث الافتراق

أحمد سلام

دار ابن خزيمة

مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي

بسم الله الرحمن الرحيم



مِنَّا إِنَّا عَلَيْنَا وَأَصْحَابُنَا

دراسة في أسباب افتراق الأمة
ومقومات وحدتها الشرعية والكونية
من خلال حديث الافتراق

أحمد سلام

دار ابن خزم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿١﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ﴿٢﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ﴿٣﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ﴿٤﴾.

أما بعد: فإن من عرف عظمة المنهاج والميزان الذي أنزله الله تعالى على نبيه ﷺ وعلى المؤمنين، يعجب ويدهش إذا لم يتحول المسلمون اليوم بفضل إيمانهم بدينهم إلى قادة سادة رادة، ولقد كان السلف رضوان الله عليهم حقيقة: قادة للأمم، وسادة في الخير والفضائل، وراة في كل مكرمة.

وإن من عرف حقيقة تضييع مسلمي اليوم لهذا المنهاج، وفقداهم لهذا الميزان الفذ، ليعجب ويدهش إذا لم تضربهم الفرقة، ولم يحل الذل والهوان بساحتهم، ولم يصبحوا كالقصعة استباحهم شرار الأمم، بل أحلاساً للذلة والمسكنة، وسقط البشرية.

أما كيف ضيعنا منهاجنا، ونحن الأمة الوحيدة التي بقي كتابها محفوظاً، ولها سنة تتناقلها مع الكتاب، فذلك ما يبصرنا به نبينا محمد ﷺ.

جاء في حديث زياد بن لبيد رضي الله عنه، قال: (ذكر النبي ﷺ شيئاً، فقال: «ذاك عند أوان ذهاب العلم» قلت: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن، ونقرئه أبناءنا، ويقرئه أبناؤنا أبناءهم؟ قال: «ثكلتك أمك زياد! إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أو ليس هذه اليهود والنصارى يقرأون التوراة والإنجيل، لا يعملون بشيء مما فيهما؟»^(١)).

وفي لفظ الترمذي: «ثكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى فما تغني عنهم؟»^(٢)

إذن فالكتاب الذي لا ينتفع به أهله، لا يغني عنهم في إصلاح ما فسد من حالهم، ولا يفيدهم علماً، ولو قرأوه وردّوه، وكذلك السنة.

لقد أنزل الله تعالى في اليهود قوله: ﴿لَا يُقْنِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وهم يقرأون التوراة والإنجيل، إذ لا تغني الآيات والبيانات عن قوم لا يعقلون ما أنزل إليهم، ولا يعقلون سبب بلائهم، ولا يعملون بكتابتهم، ولا ينقادون لحكمه.

ولا بد لنا أن نعلم ابتداءً أن الأسباب التي تحول بين الأمة وبين كتابها ومنهجها كثيرة، وقد يأتي على الأمة أحياناً من الدهر تظن أنها على الهدى، وهي بعيدة عنه، ويكفي أن رسول الله ﷺ أكد أنه يكون أوان يذهب فيه العلم من الأمة، وهي تقرأ القرآن كما ذهب من اليهود والنصارى وهم يقرأون التوراة والإنجيل، ويكفي أن نعلم أن رسول الله ﷺ أكد أن المسلمين يفترون أكثر مما اُفترقت اليهود والنصارى، وأن ثنتين وسبعين فرقة من المسلمين تتبع سبل الضلال والشياطين، فأكثر المسلمين على هذا منصرفون إلى الهدم والتهارج واتباع الأهواء، وكل طائفة تدعي أنها على الحق، وأنها تمثل القرآن والسنة والإسلام.

(١) صحيح سنن ابن ماجه (٣٧٧/٢).

(٢) صحيح سنن الترمذي (٣٣٧/٢).

إن أكثر المسلمين يظنون خطأ أنهم يتبعون كتاباً واحداً، ونبياً واحداً، وأنهم أتباع دين واحد، ولكن الحقيقة هي غير ذلك. إن الحقيقة أن في الأمة ملأً مختلفة، وفاقاً متباغضة، وأنا اتبعنا أصولاً موروثة عن الفرق الضالة، بها نفس القرآن وتناول السنة، فهي التي تشكل عقائدنا، وعباداتنا، وأخلاقنا وحياتنا.

وأن موروثة هذه الفرق قد فصلت عن مصادرها، وغُيّت أسماء أصحابها عن ساحة العقل المسلم، حتى جهل أكثر المسلمين حقيقة جريمة تلك الفرق، وحقيقة دور هذه الموروثة وأصلها، وظن كثير من المنتسبين للعلم، فضلاً عن الدعاة أنها ليست أكثر من اختلافات اجتهادية، تتصل بالقرآن والسنة بأسباب محكمة، فضاعت معالم القرآن والسنة، وضاع ميزان العدل وغاب عن عقل كثير من المسلمين.

ومن هنا نشأت الحيرة التي قتلت طاقات الشباب المسلم، وكبّلت حيويته، فالرايات واحدة متشابهة، لكن الخصام جاثم في كل الساحات رغم ذلك، ولا يعرف الشاب المسكين أين يولي وجهه بعد أن حيكت أمامه هذه الشبكة المعقدة من الألغاز، ولا نغالي إذا قلنا أنه ليس أمام عقول كثير من المسلمين إلا خليط من المتشابهات في الاعتقاد والعلم والعمل والدعوات لا تؤصل علماً، ولا تزيل جهلاً، ولا تحيي منهجاً.

ولذا كان لا بد من محاولة بيان الحق، وإظهار حقيقة الاختلاف، ولا بد من المشاركة في تخليص المسلم من حيرته، والإجابة على كثير من تساؤلاته وبيان معالم منهج الفرقة الناجية، والحديث عن الأمور المكملة للتعرف على هذا المنهج وأهله، وضرورة تجريد الولاء له، ومحاولة بيان أسباب مخالفة هذا المنهج، وأضرار الانسياق في السبل المخالفة له، وهذا ما قصدت في هذا البحث، ولا أظن أنني قاربت الكمال في ذلك، وإنما بذلت في ذلك غاية الوسع، وحسبي أنها خطوة في هذا السبيل. أسأل الله تعالى القبول والتجاوز عن الأخطاء، وأرجو ممن وجد نقصاً أو خللاً أن لا يبخل بالتسديد والنصيحة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حديث الافتراق

لقد بعث الله فينا رسولاً من أنفسنا، فكان رحمة لنا وللعالمين، ونوراً يستضاء بعلمه على مرّ السنين، ما ترك خيراً إلّا بيّنه ودلّنا عليه، ولا غادر شراً إلّا وأنذره وحذرنا منه، وقد كان من تمام رأفته بأمرته، وكمال رحمته بها ﷺ من وراء القرون، أن حذرنا من المهالك قبل وقوعها، وبَيّن فيها موطن الداء، كما دلّنا على العلاج والدواء.

وإن من شر ما حذرنا منه ﷺ، شر الفرقة التي تحترق الأمة اليوم بنارها، والاختلاف الذي يمزق أواصرها ويبيح ذمارها، فحق علينا ونحن كالقصعة التي تداعى عليها شرار الأكلة، أن نعود إلى سنته التي حفظها لنا الخيار البررة، فنهتدي بهديه، ونلتمس فيه الخلاص والأمل، بعد أن ضاقت بنا السبل، وأعيتنا الحيل، وسنة رسول الله ﷺ نور خالص، وهدي مبارك، ومن معينها نأخذ حديث الافتراق الذي هو موضوع هذه الدراسة.

قال رسول الله ﷺ: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»^(١).

(١) رواه أبو داود، انظر عون المعبود (٣٤٠/١٢ - ٤١ - ٤٢)، والترمذي، وانظر تحفة الأحوزي (٣٩٧/٧ - ٩٨) عن معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)، وقال الترمذي: «في الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح». وقال المباركفوري (ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره). والحديث خرّجه شيخنا المحدث =

وقد رواه ابن ماجه عن عوف بن مالك رضي الله عنه :

«افترت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافترت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فأحدى وسبعين في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده: لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثلثان وسبعون في النار. قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: الجماعة»^(١).

ورواه الترمذي عن عبد الله بن عمرو:

«وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلها في النار إلا ملة واحدة: ما أنا عليه وأصحابي»^(٢).

وهذا الحديث أصل من الأصول، وقد كتب العلماء في شرحه^(٣) مصنفات

= محمد ناصر الدين الألباني في الصحيحة برقم (٢٠٤) بلفظ أبي داود، وعزاه أيضاً للدارمي ومسند الإمام أحمد، ومستدرک الحاكم، والشریعة للأجري، والإبانة لابن بطة عن معاوية، وذكر شيخنا من صحيح الحديث من الأئمة: الحاكم النيسابوري، والحافظ الذهبي، وشیخ الإسلام ابن تیمیة، والإمام الشاطبي، والحافظ العراقي، ثم وافقهم على تصحيحه، وذكر أيضاً تحسین الحافظ ابن حجر له، كما فصل الرد على من تكلم في صحة هذا الحديث، وقد جمع طرق الحديث الأخ سلمان بن فهد العودة في كتابه (صفة الغرباء)، وأخونا سليم الهلالي في «نصح الأمة».

(١) سنن ابن ماجه (١٣٢٢/٢) والحديث في إسناده كلام، ويشهد له ما بعده في سنن ابن ماجه، وهذا الشاهد صححه الحافظ الهيثمي في الزوائد، وصححه الحافظ العراقي في تلخيص الإحياء.

(٢) انظر تحفة الأحوذی (٣٩٩/٧ - ٤٠٠) وقال الإمام الترمذي (هذا حديث حسنٌ غريب مفسر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه). وأورده شيخنا في صحيح الجامع (٥٣٤٣) وحسنه.

(٣) منها كتاب مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن الأشعري، وكتاب الفرق بين الفرق للإمام عبد القاهر البغدادي، وما كتبه الإمام الشاطبي في الاعتصام، وشیخ الإسلام ابن تیمیة في اقتضاء الصراط المستقیم، وأصحاب الشروح الحديثية المشهورون.

وفضولاً منذ زمن بعيد، وما أحوجنا إلى الرجوع إليه وإلى تدبره، على ضوء كلام أهل العلم من علماء السنة الأطهار.

وقد أردت أن أشارك بجهد في شرح هذا الحديث، إذ رأيت معانيه بعيدة عن أذهان كثير من المسلمين، لما له من التعلق العظيم في بيان منهج الفرقة الناجية، وتحديد بعض ضوابط هذا المنهج من خلال فقهه ومعانيه، وبيان المفاهيم المخالفة لهذا المنهج، والتي تعد خارجة عن دائرته، وحاولت أيضاً بيان أهم المفاهيم الخاطئة التي شاعت بين المسلمين عن منهج الفرقة الناجية، فهم ينظرون إليه بمنظارها، ودفع أهم الشبهات التي تثار حوله وحول وجوب اعتصام الأمة به.

وليس في هذا الشرح وضع لأسس معدومة، أو اختراع أصول جديدة، أو اكتشاف لمجهول، بل هو محاولة استرجاع لأصول منهج السلف في الاعتقاد، وفي موازين الفهم والاجتهاد، وتوصيف حقائق الواقع على ضوء موازين الشرع والحكمة، وتوضيح لمنهجهم في استمداد المنهج الرباني في مواجهة الواقع، ومعالجة المستجدات والطوارئ، في مجالات التجديد والإحياء التي نواجهها، وإعادة ترتيب الثوابت الكلية، وأوليات التقويم والفهم.

الفصل الأول

المعالم المنهجية في حديث الافتراق

في هذا الحديث المبارك؛ تظهر معان عديدة، بارزة في أهميتها، جلية في دلالتها، وهي معان ضرورية لفهم سنة الله تعالى في حياة الأمم، كما هي مقدمات نحتاج لها لفهم دور السنة النبوية ومنهاج النبوة في بناء الأمة وصيانتها، وفهم واقعنا الذي وصلنا إليه نتيجة سريان أقدار الله تعالى وسنته في أمتنا، وربما استطعنا من خلال هذه المعاني وأمثالها أن نستعيد القدرة على تحليل الواقع الإسلامي، وتفسيره تفسيراً سننياً قرآنياً، موافقاً لسنة الله الكونية، وعلى استشراق آفاق المستقبل عن بعد، من خلال تقييم المعطيات الموجودة في واقع الأمة، تقييماً مستنداً على فهم السنن الكونية التي تحكم مصائر الأمم، كما بينها القرآن الكريم، ووضحتها سنة رسول الله ﷺ، وفقها وطبقها جيل الصحابة في أعمالهم ومواقفهم.

والمعاني التي أريد الكلام عنها هي:

أولاً - الافتراق سنة الله تعالى وقدره على أهل البغي والانحراف، وهذه حقيقة قرآنية قطعية، وإليك بعض دلائل هذه الحقيقة:

١ - لقد بين رسول الله ﷺ في هذا الحديث: أن اليهود افترقت على إحدى وسبعين ملة، والنصارى على ثنتين وسبعين، والمسلمين يفترقون على ثلاث وسبعين.

فالافتراق ليس محصوراً في أمة، أو عصر، بل هو عام في الأمم، إذا توفرت أسبابه وزالت موانعه.

٢ - قال الله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١).

فالناس كانوا أولاً أمة واحدة مجتمعة متعاونة، وذلك لما كانوا على التوحيد كما قال ابن عباس رضي الله عنه وغيره فيما نقله ابن جرير رحمه الله : (كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلَفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين) (٢).

وقد اختلفوا لما وقع بينهم الشرك والبغي، فأرسل الله النبيين ليعيدوا الناس إلى دين التوحيد والحق الذي كانوا عليه قبل الاختلاف.

قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية : «والقول الأول (٣) عن ابن عباس أصح سنداً ومعنى، لأن الناس كانوا على ملة آدم حتى عبدوا الأصنام، فبعث الله إليهم نوحاً عليه السلام، فكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض» (٤).

والأمم التي ذكرها رسول الله ﷺ في الحديث، لم ينج من فرقها الكثيرة من الوعيد بالنار إلا فرقة أو ملة واحدة من كل أمة، وما استحققت الفرق الباقية ذلك الوعيد إلا لبغيها وظلمها.

قال الله تعالى عن اليهود : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَيْنَا أَشَدَّ

(١) سورة البقرة، الآية : ٢١٣.

(٢) جامع البيان (١٩٤/٢) وقد نقل ابن كثير تصحيح الحاكم للأثر، انظر تفسير القرآن العظيم (٢٣٧/١).

(٣) قول ابن عباس السابق.

(٤) المصدر السابق.

الْعَذَابُ وَمَا اللَّهُ يَفْعَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ (١).

وقال عن النصارى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٩﴾﴾ (٢).

وقال عن المسلمين: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْضِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ (٣).

٣ - إذا كان بيننا معلوماً أن الدين هو السبيل الأقوم للحياة، وأن فيه صلاح العلم والقلب، وفيه صلاح العبادة والخلق، وصلاح المعاملات بين الناس، وصلاح منهج الجماعة ومسلوكها مع غيرها، فإنما يقع الخلل من الانحراف عن الدين القويم، ويأتي الفساد من البغي في الملة البيضاء، وما دام القانون الإلهي معجزاً في استقامته ودقته وهدايته، فإنما يأتي الافتراق والتباغض من البعد عنه، والإعراض عن منهجه كما قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴿١٢٤﴾﴾ (٤). وإن الفرقة والاختلاف من أخطر أسباب ضنك المسلمين وهوانهم.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ ﴿١٢٥﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبِّي﴾ (٥).

فأهل الاختلاف السادرون فيه، بعيدون عن رحمة الله، بما كسبوا من البغي والإعراض عن دين الله تبارك وتعالى، وعن سنته الشرعية، فحق عليهم بذلك قدر الافتراق وضنكه.

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٦٥.

(٤) سورة طه، الآيتان: ١٢٣ - ١٢٤.

(٥) سورة هود، الآيتان: ١١٨ - ١١٩.

إن السنة الماضية في الأمم أن الأمة التي تُعرض عن منهاج السنة الشرعية، تصيها قوارع السنة الكونية القدريّة، تلك هي الحقيقة الثابتة التي لا ينبغي لعاقِل أن يماري فيها. فواء كل افتراق بغي وظلم وفساد، وحيثما رأيت الظلم والبغي، فاعلم أن الفرقة مشدودة بحباله، وتيقن أنها قادمة على أثره: ﴿بِأَسْمِهِمْ يَنْهَضُ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَقَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (١).

لقد كانت هذه من صفات اليهود في كتاب الله تعالى، وإذا تأملت حال المسلمين اليوم على ضوء هذا الوصف، أيقنت أن تشابه القلوب والنوايا يؤدي إلى تشابه الأعمال، وأن تشابه الأعمال سيؤدي إلى تشابه المصير بالعقوبة الإلهية، وبالتالي فالافتراق في الأمة هي عقوبة ربانية عادلة لا تأتي إلا أن تتقدمها معصية الانحراف والتفريط.

ثانياً – افرق المسلمون افتراقاً أكثر ممن قبلهم:

هذه الحقيقة التي يصعب على كثير منا أن يتقبلها، جاءت صريحة على لسان رسول الله ﷺ:

افرقت اليهود إحدى وسبعين فرقة.

وافرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة.

وتفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة.

هذا نص حديث رسول الله ﷺ، وهو من الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يتأثر بالظنون والآراء، إنها ثلاث وسبعون فرقة، فرقة زائدة على فرق النصارى، وفرقتان زائدتان على فرق اليهود، هذا هو منطق الوحي، وهذا بيانه، وما منطق الحقيقة الواقعة عنه ببعيد.

فإنك إذا تأملت أحوال المسلمين بين الأمم، وجدت واقعهم شاهداً على

(١) سورة الحشر، الآية: ١٤.

صحة الحديث ومؤيداً له .

هؤلاء هم النصارى، أو من كانوا نصارى، يحكمون الأرض، ويتحكمون بشعوبها وخيراتهما، فهل ننكر هذا أو نجادل فيه؟

وهؤلاء اليهود الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة، قد أقاموا لهم دولة، وبنوا أمة، لها نظامها، وقوانينها، ومؤسساتها، وها هم اليهود يلتفون حولها، ويجتمعون إليها!

ثم ها هم المسلمون كالقصة المستباحة، وها هي الفرقة تشل حركتهم، والاختلاف يدمر روابطهم، والفرقة تبعثر ما تبقى لهم من وجود جماعي، فهل نجادل في هذا، أو نماري فيه؟

قال رسول الله ﷺ: «إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، أو قال: من بين أقطارها، حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً»^(١).

وقال ﷺ: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي، فإنه من يعيش منكم يرى اختلافاً كثيراً، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»^(٢).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٨/١٣ - ١٤).

(٢) رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، انظر صحيح الترمذي (٢/٣٤١ - ٤٢).

لقد بغى اليهود وحرّفوا، فضربت عليهم الذلة والمسكنة في الدنيا ولعنوا في الآخرة.

وضلّ النصارى من بعدهم، واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً، فأغربت بينهم العداوة إلى يوم القيامة، وستعود البغضاء إلى صفوفهم ولو غابت عنهم لفترة بعد أن أضاعوا دينهم إلى الأبد!

وقد اتبع كثير من المسلمين أهواءهم، وانحرفوا عن سبيل رسول الله ﷺ ومنهاجه فضربت عليهم الفرقة حتى يعودوا إلى منهاج رسولهم ﷺ!

ثالثاً - افتراق المسلمين افتراق في الملة:

وألفاظ الحديث تتحدث عن الافتراق، وليس عن اختلاف. ثم إنه افتراق في الملة كما في حديث عبد الله بن عمرو عند الترمذي.

والافتراق لا يمكن أن يقع نتيجة اختلاف في بعض الأحكام، وحول قليل من الجزئيات، فالافتراق مأخوذ من المفارقة والتباعد والتباغض. فإذا كان افتراقاً في الملة فهو أحرى أن لا يزول بسهولة، وأن يستمر وتطغى آثاره في حياة الإنسان.

ولنقف عند معنى كلمة الملة التي وصف بها رسول الله ﷺ افتراق تلك الفرق، فما معنى الملة؟

قال العلامة ابن منظور: «والمِلَّة: الشريعة والدين، وفي الحديث: لا يتوارث أهل ملتين. الملة: الدين كملة الإسلام، والنصرانية، واليهودية، وقيل هي معظم الدين، وجملة ما يأتي به الرسل، وتملّل وامتلّ: دخل في الملة، وفي التنزيل العزيز ﴿حَتَّىٰ نَبَيِّحَ مِلَّتَهُمْ﴾ قال أبو إسحاق: الملة في اللغة: سنتهم وطريقتهم»^(١).

وقال الفيروزآبادي: «المِلَّة بالضم: الخياطة الأولى، وبالكسر: الشريعة أو

(١) لسان العرب (١١/٦٣١).

الدين، وتملأ وامتلأ: دخل فيها»^(١).

وقال الإمام المباركفوري: «سمى رسول الله ﷺ طريقة كل واحد منهم ملة اتساعاً، وهي في الأصل ما شرع الله لعباده على السنة أنبيائه، ليتوصلوا به إلى القرب من حضرته تعالى، ويستعمل في جملة الشرائع دون آحادها ولا تكاد توجد مضافة إلى الله، ولا إلى آحاد أمة النبي ﷺ، بل يقال: ملة محمد ﷺ، أو ملتهم: كذا، ثم إنها اتسعت فاستعملت في الملل الباطلة، لأنهم لما عظم تفرقهم، وتدين كل فرقة منهم بخلاف ما تدين به الأخرى، كانت طريقة كل منهم كالملة الحقيقية، فسميت باسمها مجازاً، وقيل: الملة كل قول أو فعل اجتمع عليه جماعة، وقد يكون حقاً، وقد يكون باطلاً، والمعنى: أنهم يفترون فرقاً، تدين كل واحدة منها بخلاف ما تدين به الأخرى»^(٢).

وقال الشهرستاني رحمه الله: «ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه، والاستعداد لمعاده، وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون، حتى يحصل بالتمانع ما هو أهله، ويحصل بالتعاون ما ليس له»^(٣)، فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة، والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج، والسرعة والسنة، والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾^(٤).

فالملة إذاً كما بين العلماء: الدين المنزل من عند الله على رسله.

(١) القاموس المحيط (١٣٦٧).

(٢) تحفة الأحوذى (٣٩٩/٧ - ٤٠٠)، وهذا يؤكد ما ذكرته لك من أن الافتراق جعل الأمة الواحدة جماعات متفرقة، لكل طائفة منها ملة هي لها كالدين.

(٣) تحصن بالمنعة والحماية الجماعية الحقوق والممتلكات، وتكتسب بالتعاون المنافع والمصالح التي تحتاج إليها الجماعة.

(٤) الملل والنحل (٣٨/١ - ٣٩).

أو صورة الاجتماع على هيئة ما، أي: أصول الاجتماع وضوابطه الموضوعية لتحصيل المطلوب المرغوب، وتحصين المال المملوك، والمنفعة الحاصلة.

وقد تكون الملة حقاً: إن كانت من عند الله.

أو باطلاً: إذا خالفت الملة الحقبة التي جاء بها الأنبياء.

فالملة إذاً هي نظام متكامل مستقل، والنظام لا يكتمل إلا إذا شمل الأصول والفروع، الكليات والجزئيات، ولا يكون ملة إلا إذا اجتمع عليه أناس وسلوكوا نحوه في سعيهم لمثلهم وأهدافهم، وفي تحصيل ما يرغبون، وتحصين ما يملكون، وفي موالاة من يحبون، والبراءة ممن يعادون ويبغضون.

والملة على هذا تشمل العقائد، والأصول والمصادر، وقواعد الفهم، والعبادة، والمعاملات والأخلاق والسياسة، ونظام السلم والحرب.

ولا يقع التفرق بين أصحاب الملة الواحدة، فيصبحوا مللاً متعددة متعادية؛ إلا إذا وقع الاختلاف بينهم في أصول ملتهم، وقواعد دينهم، أما الاختلاف في فرع أو فروع قليلة فلا يؤدي إلى مثل ذلك التفرق، قال الإمام المباركفوري: «قد علم أصحاب المقالات أنه ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد، وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالاة الصحابة، وما جرى مجرى هذه الأبواب، لأن المختلفين فيها قد كُفِّر بعضهم بعضاً، بخلاف النوع الأول؛ فإنهم اختلفوا فيها من غير تكفير ولا تفسيق للمخالف، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف»^(١).

وقال الشاطبي رحمه الله: «وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها

(١) تحفة الأحوذى (٣٩٨/٧) نقلاً من كلام أبي منصور البغدادي.

للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً^(١).

والسر في هذا التفريق بين اختلاف الأصول، واختلاف الفروع، أن اختلاف الأصول ينشئ عنه اختلاف كبير كثير، وتتشعب مسالك الناس بسببه وتتباعده، لأن الأصل يترتب عليه فروع كثيرة، فما لحق بالأصل من فساد لحق بفروعه كلها، وذلك خلافاً لما ينشأ عن الاختلاف في الفرع. فإن الأصول إنما وضعت لضبط الفروع والجزئيات وصيانتها من الفساد.

وعلى هذا فإن الاختلاف في الفروع إذا كثر، أدى إلى مثل ما يؤدي إليه اختلاف الأصول، وكان مذموماً مثله، قال الشاطبي رحمه الله: «ويجري مجرى القاعدة الكلية: كثرة الجزئيات فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً».

ولا بد من الانتباه إلى أمر طالما غفل عنه كثير من المسلمين، ذلك أن الملل المختلفة التي تحدث عنها رسول الله ﷺ قد تشابه سبلها ومناهجها في كثير من الأصول، وكثير من الفروع، وهذا التشابه لا ينفي تفرقها إلى ملل، ولا يعني بحال أنها موافقة لمنهج النبوة، مجامعة للفرقة الناجية، وهذا بيان ذلك:

كل الفرق المذمومة مجتمعة على الإيمان بالله وملائكته وكتبه وأنبيائه إجمالاً.

وكلها تعبد رباً واحداً، وتُتَّجه لقبله واحدة.

وكلها تؤمن بكتاب واحد، ونبي واحد.

وذلك كله من حيث المبدأ والعموم.

وقد ذكر النبي ﷺ من طول صلاة الخوارج، وطول قراءتهم.

(١) الاعتصام (٢٠٠/٢).

والناس يذكرون من عبادة بعض المعتزلة، وانقطاع وتبطل كثير من المتصوفة.

وأكثر الفرق على الإقرار بالشهادة والصلاة والزكاة والصوم والحج، وعلى الإقرار بكثير من الواجبات، وتحريم كثير من المحرمات.

ولكنهم اختلفوا في قواعد من التوحيد، وفي مصادر التلقي، وقواعد التفسير، وفي نظام الحرب والسلم، ولزوم طاعة الإمام، والولاء والبراء.. الخ. وبذلك صاروا فرقا وملأ، لكل فرقة منهم سبيل تسلكه، ونظام - دين - ترتضيه، عليه توالي وتعادي.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى بعد أن بين أن الاختلاف قد يكون في المعبود، أو في تنزيهه عن الشركاء والأنداد، أو في الأمور الاجتهادية الفرعية، «وبين هذين الطريقين واسطة، أدنى من الرتبة الأولى، وأعلى من الرتبة الثانية، وهي أن يقع الاتفاق في أصل الدين، ويقع الاختلاف في بعض قواعده الكلية، وهو المؤدي إلى التفرق شيعاً»^(١).

وهذا الحال المذكور من الاتفاق في أصل الدين، والاختلاف في بعض قواعده الكلية هو حال المسلمين اليوم، وقد ورثوه من ماضي الفرق المنحرفة. وحديث الافتراق ومعه الأدلة الكثيرة التي ذكرت بعضها، وبيان أهل العلم، يؤكد هذه الحقيقة الخطرة^(٢).

رابعاً - افتراق الملة يستلزم وجود الفرق:

بين رسول الله ﷺ في حديث معاوية رضي الله عنه أن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة. وفي حديث عوف بن مالك أنها تفترق على ثلاث وسبعين فرقة. وقد علمت أن الملة هي الدين الذي تتدين به جماعة، أو أمة من الناس، والفرقة هي الجماعة التي تتدين بالملة.

(١) الاعتصام: (١٧١/١).

(٢) قد يظن بعض القراء أن المقصود بالملة فيما ذكرت إنما هو المعنى اللغوي، وهذا وهم، فإن كلام الأئمة الذي نقلته لك يتناول المعنى الشرعي للملة، فتنبه.

فألفاظ الحديث تثبت وجود ثلاث وسبعين ملة، تنتسب إلى الإسلام، وتثبت وجود ثلاث وسبعين فرقة أو جماعة، كل واحدة منها تتدين بملة من تلك الملل.

أضف إلى هذا أن وجود الملة يقتضي وجود الفرقة أو الطائفة التي تحملها وتلزمها، لأن الملة دين الجماعة، فلا قيام للملة دون جماعة، ولا اجتماع للفرقة إلا بنظام أو دين تجتمع عليه، وتحتكم إليه، يحصل به التمانع، والتكافل، كما قال الشهرستاني في بيانه لمعنى الملة^(١).

وهذا يعني لنا أمراً خطيراً ينبغي أن لا نتركه دون تدبر وتفحص، وذلك أن أمر الاختلاف إذا وصل إلى القواعد الكلية، أو تكاثر في فروع الشريعة، فلن يبقى مجرد اختلاف فهم، أو اجتهاد، أو وجهة نظر، بل إنه سيؤدي إلى تفريق الأمة الواحدة إلى جماعات، وجماعات متحاربة متدابرة، تتدين بالنزاع والمشاحنة، كلما أرادت أن تخرج من الفرقة أركست فيها.

وكثير من المسلمين يعتقد أن أمر الفرق قد مضى وانقضى، وأنها قبرت في التاريخ البعيد، وأن عالم المسلمين اليوم بعيد عن خطرهما، وآثارهما، واختلافاتها. وينسى هؤلاء أن بعض هذه الفرق ما زال قائماً في بلاد الإسلام، كالرافضة، والمعتزلة، والأشاعرة، والصوفية، بغض النظر عن أمر العلمانية، والمدرسة العقلانية الحديثة، إذ هما فرقتان حديثتا النشأة والامتداد.

أما الفرق الأخرى غيرهما، فهي وإن غابت أسماؤها وراياتها شكلاً من بعض البلدان فإن أفكارها ومعتقداتها تعشش في العقول، وتتجحر في القلوب، وتنبت أشواك الانحراف، والفرقة والحيرة والاضطراب.

وهاكم تعريفاً سريعاً بهذه الطرق والملل، اقتصر فيه على أخطرها وأهمها.

(١) وهذا يؤكد ما ذكرت من أن المقصود هو المعنى الشرعي للملة، ولولا ذلك لما كان ثمة ثلاثاً وسبعين فرقة، كل فرقة تلزم ملة من ثلاث وسبعين ملة، كما تؤكد ألفاظ الحديث الصريحة.

أولاً - العلمانية (الجاهلية الثانية):

العلمانية فلسفة سياسية، تقوم على طريقة في التفسير والتفكير، وينبثق عنها نظام - دين - اجتماعي .

أما الفلسفة السياسية للعلمانية فهي الديموقراطية، وهي تعني إرجاع السلطات التشريعية، والقضائية والتنفيذية إلى الشعب، على اعتباره السيد الحاكم المطلق، وتجعل أمر الدين قضية داخلية بين الإنسان وضميره، لا سلطة له على تشريع، أو حكم، أو اقتصاد، أو تربية، أو معاملات، أو سلم، أو حرب، أو أخلاق.

وطريقة العلمانية في التفكير؛ وتفسير الحقائق العلمية؛ تقوم من جانب على الاعتماد على البحث العقلي، ومن جانب آخر على إلغاء كل الحقائق والمسلمات التي تخرج عن نطاق الحس والمشاهدة، ولا أقول دلالة التجربة.

وهي بهذا تعتبر كل ما جاءت به الأديان من عقائد، ونظم تشريعية، ومبادئ أخلاقية، غير حقيقية، ما لم تتولد من البحث الإنساني، أو تراها مرحلة من مراحل تطور الفكر البشري التي تم تجاوزها.

أما النظام الديموقراطي وهو دين العلمانية، فقد جعل وجود الدين في المجتمع تحت هيمنة وسيطرة قرار البرلمان، ورأي الأكثرية.

فالعلمانية في فكرها إلغاء لعلوم الأديان والرسالات كلها، وتجهيل للإنسانية، وإقصاء لها عن العلم الذي يمكن أن تهتدي وتعتمد به، وإخضاع لها لتأثير طوائف قد فسدت عقولها، وساءت أخلاقها.

كما أنها تمرد على سلطان الله، وعلى شرعه، وحقه في الألوهية.

والعلمانية من حيث أصل المنهج لا علاقة لها بالإسلام من قريب ولا بعيد، إلا علاقة الصراع بين الحق والباطل، وتأثر طوائف من المسلمين بمفاهيم العلمانية، وتحكم المنهج العلماني في معظم الشعوب الإسلامية.

وقد تسربت العلمانية إلى بلاد المسلمين في أواخر الحكم العثماني، عبر طرق ثلاث:

— البعثات والمعاهد النصرانية التي انتشرت في بلاد المسلمين، والتي تهافت عليها كثير من المفتونين بمظاهر الحياة الغربية، ومثلها الجمعيات التي أسسها نصارى العرب، وشارك فيها مغفلو المسلمين، والتي نشرت الإباحية والتحلل، وضربت الرابطة الدينية من خلال ترويج الفكر القومي، وإحياء النعرات القومية الجاهلية.

— استيراد القوانين من الدول الغربية، على يد الماسونيين وأتباعهم، والذين أدخلوها باسم الإصلاح، والحرية، والإخاء، والمساواة.

— الأحزاب التي صنعها الصليبيون في بلاد المسلمين، وأوكلوا إليها إقامة النظام العلماني، والقضاء على وجود الدين، وأثره في حياة المسلمين: عقيدة، وشريعة، ومفهوماً، وأخلاقاً ومعاملة، ودعوة، وولاء، وبراء.

وقد تكاثرت الأحزاب والتنظيمات العلمانية، وتعددت شعاراتها، وأهدافها العلنية، وبذلت لها جهود غير عادية من التضليل، وتغيب حقيقتها وأهدافها في خدمة الصليبية السياسية، حتى سقط الكثيرون من أبناء المسلمين في شراكها. بل وتسرب التضليل إلى طوائف تقف في صف الدعوة الإسلامية، حتى فتنت به. فهناك من المسلمين من يتبنى مفاهيم العلمانية، من أحزاب، ومؤسسات، وحكومات، وموظفين، وشخصيات ظاهرة بارزة.

وبين هؤلاء الماكر المرتد الذي يكيد للإسلام، ومنهم الجاهل المضلل، الذي قاده غفلته أو شهوته ومآربه. ولئن كانت العلمانية طارئة على بلاد المسلمين، وعلى مفاهيمهم، فإنها اليوم فرقة من أخطر الفرق التي تنشر سمومها بين المسلمين، وتفسد عقائدهم، وتدينهم، وتدعوهم إلى النار، وإلى الفرقة والفساد، باسم الحرية والتطور تارة، وباسم الإسلام المستنير أو المعتدل أخرى.

آثار المنهج العلماني:

١ — إفساد العقائد الإسلامية: وأعظمها عقيدة توحيد الألوهية، وذلك من خلال اعتماد سلطة الشعب، وتفويض أمر التشريع والحكم للشعب،

وكذلك إفساد المفاهيم الإسلامية عن الكون، واليوم الآخر، والنبوت، إذ تصور العلمانية هذه المعتقدات على أنها مرحلة بدائية من التفكير، أو ترفضها مباشرة لأنها ليست (بنت البحث) العقلي.

٢ - إفساد الشريعة: فالعلمانية تحصر صلاحية الشريعة الإسلامية في زوايا ضيقة، وتفسح المجال للإنسان ليشاق ويحاد الشريعة الإلهية في المجالات الحيوية الواسعة التي تشكل نظام - دين - المجتمع، والزوايا بل الزاوية المتروكة للدين، في النظام العلماني خاضعة بدورها لتسلط الإنسان: يضيقها إذا شاء، ويوسعها إذا شاء، ويصادرها إذا شاء.

٣ - إفساد أصل الولاء والبراء: عندما استبدلت العلمانية تصور الإنسان وصلته بالدين: عقيدة وشريعة وحكماً، استبدلت بذلك مناهل الولاء والبراء، وسببه ومعقده، وغيّرت أصل الرابطة الاجتماعية.

فلم تترك للعقيدة تأصيل المبادئ والمفاهيم التي يقوم عليها الولاء والبراء، كالإيمان والكفر، أو الطاعة والمعصية، واليقين والشك، والمعروف والمنكر، والظلم والعدل.

ولم تترك للشريعة أن تفصل وتحدد أسباب وتكليفات الولاء والبراء، مثل جهاد الكفرة، ووجوب إظهار الدين، والأمر بالمعروف، وإنكار المنكر، ورعاية الأسرة: تربية وتعليماً وتأديباً.

بل تجعل الفاسقة في مفهوم الشرع: فنانة شهيرة.

والملاحد الذي يشكك في عقيدة الإسلام: مفكراً عبقرياً.

وحجاب المرأة وحياءها، واعتصامها بالقرار في بيتها: ذلاً واستعباداً وتحجراً.

وبغض الكافر والبراء منه وعداؤه: تعصباً وتطرفاً.

وإباحة (الزنى) والفجور: ترفيهاً وتسليّةً.

٤ - إقصاء التشريع الإسلامي من حياة الأمة والأفراد.

٥ - فرض الأنظمة والأحكام الصليبية في بلاد المسلمين تحت عباءة القانون والدستور، أو سلطة الحزب الواحد، والحاكم الفرد الذي لا يُسأل عما يفعل.

٦ - قتل روح الإسلام في أبنائه، بتشجيع وترويج أخلاق الإباحية الغربية والظعن في أصول الشريعة الإسلامية، بأقلام كتّاب مأجورين.

٧ - محاربة الدعوة إلى الله بكل الوسائل الممكنة، وسد طرقها وأبوابها، وشنّ الحملات الإعلامية عليها وعلى أهلها.

٨ - إفساد النظام التربوي والتعليمي: وذلك بنشر الاختلاط في المدارس، ومحاربة الحجاب، ودسّ الأفكار الجاهلية، من قومية ووطنية وحزبية، وإباحية، وإلحادية، في الكتب والمقررات المدرسية والجامعية.

٩ - التسلط على بلاد المسلمين: وهذا التسلط ظاهر في التحكم في القرار في أكثر بلاد المسلمين، وفي التسلط على الاقتصاد من خلال التحكم في العملات، والتحكم في الثروات، والتحكم في الحركات السياسية والدينية والاجتماعية، وأخيراً في التواجد العسكري الجزئي أو الكلي.

١٠ - تثبيت الانقسامات: منذ سقوط الخلافة التركية انقسمت بلاد المسلمين إلى دويلات، هي في تكوينها الاقتصادي والسياسي ضعيفة، وزادت اللعبة السياسية الدولية من تأصيل فرقها، لتثبيت ضعفها، وفي تشجيع روح العداء بين حكامها، وزرع التعصب

والكره المتبادل، حتى وصلت إلى الشعوب، وحتى وصلت الحروب بين أبناء الأمة الواحدة.

ومن أخطر هذه الحروب: ما يسمى بالثورة العربية الكبرى، التي أدارها لورانس، وحارب فيها المسلم التركي، المسلم العربي، والحرب السعودية اليمنية المصرية خلال الثورة اليمنية، والحرب الكردية العربية في العراق، ومعارك الأردن ومنظمة التحرير، ومعارك الحرب اللبنانية، وحرب الخليج التي طحنت معاركها المسلمين.

ثانياً - الباطنية:

الباطنية أصل من أصول الإلحاد والانحراف، ينضوي تحته عديد من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، يجمعها إفساد أصول الإسلام، وهدمها باسم التأويل الباطني، فمنها من يفسد عقيدة البعث والنشور، ومنها من يفسد توحيد الألوهية، باسم حب الأئمة وآل البيت، حتى وصلوا إلى عبادتهم، ومنها من يهدم شريعة الإسلام بتأويلات باطلة.

— ومن هذه الفرق من يجيز دعاء الأموات وعبادتهم والاستعانة بهم.

— ومن ينسب للأمة علم الغيب والتصرف في الكون.

— ومن يحكم بردة جمهور الصحابة إلا نفرأ منهم، بعد وفاة رسول الله ﷺ.

— ومن يجعل كلام الإمام الذي تنسب إليه العصمة ديناً يتعبدون الله به.

— ومن يتأول أركان الإسلام كالصلاة والصيام بحب الإمام وحفظ سره.

— ومن يعتقد تناسخ الأرواح، وينكر البعث ويقدم الفلاسفة.

ثالثاً - العقلانية:

والعقلانية أصل من أصول التحريف والابتداع، يجمع عدداً من الفرق،

على تسليط العقل، وتحكيمة على نصوص الدين.

وأشهر الفرق العقلانية: المعتزلة، الأشاعرة، الإصلاحية الحديثة.

١ - المعتزلة:

المعتزلة هي أصل الفرق العقلانية الأول، من أشهر رجالها: واصل بن عطاء، أبو الهذيل العلاف، وأبو علي الجُبائي شيخ الإمام أبي الحسن الأشعري في الاعتزال، الجاحظ المشهور بالأدب، الزمخشري المفسر.

أصولهم: العدل، ويعني عندهم نفي القدر السابق، بمعنى القضاء والمشية والإرادة، فالقدر عندهم ليس إلا علم الله السابق.

التوحيد: ويعنون به نفي الصفات كلها، وتعطيلها، وعندهم أخذ الأشاعرة التعطيل.

المنزلة بين المنزلتين: وهي القول بفسق فاعل الكبيرة، ونفي الإيمان عنه، وأنه خالد في النار.

إنفاذ الوعيد: ويعنون به أن فاعل الكبيرة لا بد أن يعذب، إن لم يتب.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويعنون به وجوب الخروج على الحاكم المسلم إن جار أو ظلم.

وأهم أصولهم: الاحتكام إلى العقل في الإيمان، وفي نصوص الصفات، وفي إثبات مقالاتهم وعقائدهم، وعدم الثقة بالنقل في ذلك.
من عقائدهم: نفي الصفات القديمة (الحياة، الإرادة، العلم، السمع، البصر، الإرادة، الكلام).

— إن الله (تعالى عن قولهم) لا يخلق الظلم، ولا يريد إلا ما يأمر به.

- قولهم بخلق القرآن.
- إن العبد خالق أفعاله من خير أو شر.
- إن المؤمنين لا يرون ربهم يوم القيامة.
- إن الله تعالى لم يكلم موسى ﷺ.
- من مقالاتهم: القول بفسق طائفة من الطائفتين المتقاتلتين من الصحابة - لا بعينها - وخلودها في النار.
- إن الإمامة لا يتعلق بها نسب، ولا حق لقرشي زيادة على حق غيره.
- وجوب الشكر، وفعل الصلاح، قبل بلوغ الرسالة.
- رد حديث الأحاد وتأويل الآيات المخالفة لأقوالهم.

٢ - الأشاعرة:

وهي فرقة تنتسب إلى الطريق الذي كان عليه الإمام أبي الحسن الأشعري، قبل رجوعه إلى معتقد أهل السنة، وأوبته إلى منهج السلف، وقد حاول الأشاعرة التوسط بين منهج أهل الحديث، ومنهج المعتزلة، فجاءوا بمزيج ليس هو منهج السلف، ولا هو منهج الاعتزال، وإن كان إلى الثاني أقرب.

أشهر رجال الأشاعرة: أبو بكر الباقلاني، وعبد الملك الجويني إمام الحرمين، وأبو حامد الغزالي، وأبو بكر الرازي.

من أصول الأشاعرة: التوفيق بين المنطق والفلسفة الإلهية، ويسمونها العقل، وبين نصوص الوحي، ويسمونها النقل، وذلك بتقديم العقل على الوحي عند التعارض، وبالأحرى توهم التعارض.

- رد حديث الأحاد في الاعتقاد.

— القول بعدم صلاحية نصوص الكتاب والسنة في إفادة الاعتقادات القطعية.

— تأويل أو تفويض النصوص المخالفة للعقل.

من معتقدات الأشاعرة:

— نفى ما سوى الصفات السبع: تأويلاً أو تفويضاً.

— قولهم إن الإيمان هو التصديق، وإرجاء العمل عنه.

— إن الإنسان مجبور لا إرادة له ولا مشيئة ولا فعل، وإن الله هو الفاعل حقيقة.

— إن القرآن هو كلام نفسي وإن الله ما تكلم به، ولا سمعه جبريل منه.

— إن الذي بين أيدي الناس، ونزل به جبريل على محمد ﷺ، هو حكاية عن القرآن، وهو مخلوق، وليس هو القرآن حقيقة.

ومن الملاحظات الجديرة بالتدبر، أن الأشاعرة قد جمعوا بين المنهج العقلاني في العقيدة، وبين التصوف، والتقليد، فلا تكاد تجد في متأخريهم إلا متصوفاً مقلداً، فالناظر في منهج الأشاعرة لا بد أن يضع في حسبانته أن التصوف والتقليد أصبحا ملازمين عندهم لمنهج النظر والاعتقاد.

٣ — المدرسة الإصلاحية (العقلانية الحديثة):

تأسست المدرسة الإصلاحية الحديثة في فترة الاستعمار الإنكليزي لمصر، وقد بدأت معالمها تظهر على يد جمال الدين الإيراني، المشهور بالأفغاني، ثم اتسعت وترسخت على يد صاحبه محمد عبده المصري. وتكاملت بقيام الأحزاب العلمانية، وتربعها على كرسي الحكم، وعروش الفكر، والسياسة، ونواحي الحياة العامة.

من أشهر رجال هذه المدرسة: سعد زغلول، محمد فريد وجدي، قاسم أمين، علي عبد الرازق، لطفي السيد، محمود شلتوت، مصطفى المراغي، ثم حسن الترابي، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي، وفهمي هويدي، ومحمد عمارة.

وقد تأثر الشيخ رشيد رضا بأفكار هذه المدرسة، بواسطة أستاذه محمد عبده، لكنه تغير بعد موت أستاذه، وخالفه في كثير من الأمور، واقترب جداً من منهج السلف.

ووصلت أفكار هذه المدرسة إلى الشيخ حسن البنا رحمه الله، وتأثر ببعضها، في جوانب سياسية من منهجه، مثل رأيه في الدستور، والبرلمان، ودخول الانتخابات، وإعادة توزيع الثروات، وكلامه عن الرابطة الوطنية والقومية. يجمع منهج المدرسة العقلانية الحديثة بين أفكار المعتزلة، وموقفهم من الوحي، ومحاولة التوفيق الظاهرة بين العلمانية والإسلام.

فقد اعتمد رجال هذه المدرسة على العقل في مباحثهم الاعتقادية، وفي التفسير، وموقفهم من المعجزات، ورد حديث الأحاد، وكان المؤسس الأول جمال الدين الأسدآبادي رجل فلسفة، متشعباً بها من النجف ومن دراساته الخاصة، كما كان عبده متشعباً بالمنطق.

وقد انخرط الاثنان في الجمعيات الماسونية، ذات الحقيقة اليهودية، وكان عبده أول - أو من أول - من أحيا الرابطة الوطنية، وأنكر الحكم الديني، وأسس جمعيات تقارب الأديان، وكان تلامذته مثل سعد زغلول، وقاسم أمين، وعلي عبد الرازق معاول هدم لركائز الحياة الإسلامية، وإحلال التصورات والقيم الصليبية في ديار المسلمين، بل ورفعها إلى مكان الرئاسة والصدارة. ولا زال المتأخرون يتابعون الهدم حتى وصلوا إلى الموسيقى والأغاني وحلق اللحى، مع متابعتهم التخريب السياسي، تحت شعار مسيرة الواقع، والدعوة إلى مناهج الفرق البائدة من خوارج ومعتزلة، باسم تجديد الفكر، وحرية الرأي، وتقارب وحوار الأديان.

رابعاً - التصوف:

التصوف منهج لم يتفق أهله على اسمه أو حقيقته، والحق إنه منهج محدث في الدين جمع التأويلات الباطنية، والعقائد الفاسدة، وأنواع الغلو.

من أهل التصوف أمثال الشيخ أبي حامد الغزالي، وأبو القاسم القشيري، وعبد الوهاب الشعراني، ومنهم محيي الدين بن عربي، وابن الفارض، والحلاج.

ومن أهل عصرنا: العلوي المالكي، وعبد الفتاح أبو غدة، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، وعبد السلام يس، ومحمد الياس، وسعيد حوى رحمهما الله.

والتصوف بحر شاطئه استحلال البدعة، والتقليد الأعمى للشيخ، والغلو بترك الحلال تعبدًا، والتنطع في العبادات.

وفي أغواره يكمن الحلول ووحدانية الوجود، والحقيقة المحمدية، وإسقاط التكليف بالاعتذار بالقدر.

وبينهما شريكات العبادة، دعاء ونذرًا وتبركًا. الخ، وتواكل الإرجاء، وترك الأسباب.

من أصول التصوف:

- نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والعمل بها.
- التقيد بالذكر البدعي، والرقص والسماع المحرم بالمعازف.
- تصحيح الأحاديث بالكشف.
- التعبد بالذوق والكشف.
- تسويق وتبرير الشريكات، والانتصار لها.
- التربية والإصلاح بالزهد والذوق.

– العمل بالمنامات والرؤى.

خامساً – منهج الخوارج:

ظهرت بذرة المنهج في زمن رسول الله ﷺ، عندما كان يقسم غنائم حنين، فاعترضه ذو الخويصرة، وقال له: «اعدل فإنك لم تعدل».

وبدأ ظهور الخوارج كفرقة في زمن علي رضي الله عنه، عند واقعة التحكيم.

وما زال أفرأخهم يتحركون بهذا المنهج الضال، ويزرعون الأحقاد بين المسلمين.

يقوم منهج الخوارج على اعتقاد كفر فاعل الكبيرة، الذي لم يتب، واستحلال دمه وماله. ومنه تتفرع بقية مقالاتهم، وقد كفروا علماً ومن معه بعد التحكيم، كما كفروا معاوية ومن معه.

من صفات الخوارج:

– الغلو في العبادة، وقد وصفهم بذلك رسول الله ﷺ في أحاديث عديدة.

– تحكيم الهوى، ويتضح هذا في موقف ذي الخويصرة من قسمة رسول الله ﷺ، وفي انكارهم أحاديث الشفاعة، واستكبارهم عن التعلم وطلب العلم من أهله، لذا تراهم حتى الساعة متوقعين، منعزلين.

– اتباع المتشابه، وهذا جلي في أخذهم بظواهر ألفاظ النصوص التي تذكر الكفر، دون ارجاعها إلى المحكم الذي يفسرها ويبينها.

– استحلال دماء المسلمين، والخروج على السلطان كلما سنحت لهم الفرصة.

سادساً – التقليد الباطل:

التقليد هو التعبد بقول الغير بلا حجة ولا دليل، وهو مخالف لأصل

الاستسلام لله وحده، ومخالف لتجريد اتباع الرسول ﷺ، لأن قول رسول الله ﷺ حجة، دون غيره من الناس، فلا يجوز اتباع قول غير الرسول بلا حجة من كتاب أو سنة، فالحاكم هو الله تعالى، والرسول ﷺ مبلغ عنه، فلا حجة في قول أصالة، خلا أمر الله، وبلاغ نبيه ﷺ، وآثار الصحابة بضوابطها.

وإنما يجوز بعض التقليد على خلاف الأصل، للضرورة، كتقليد العامي، ومن احتاج إلى حكم ولم يجد سعة لتعلم الحكم من وقت، أو استحضار، والمبتدئ الذي لا بد له من التعبد، وأداء بعض الحقوق قبل التعلم.

أما إيجاب تقليد واحد من أهل العلم في كل ما يذهب إليه، فهذا من الباطل الذي يخالف الكتاب والسنة، ومنهج أهل السنة.

ومثله اتخاذ التقليد منهجاً لطالب العلم، والمتفقه الذي يريد إقامة بعض فروض الكفاية في العلم، أو فروض العين للقادر على تعلم الدليل، ووجد لذلك وقتاً وفهماً، فإن هذا ليس من التعلم في قليل ولا كثير.

فإذا جعلنا قول العالم مصدراً للأحكام، وتعبدنا به أصالة، أو وضعناه موضع النص في الاتباع والتعظيم، فإن ذلك من الباطل المذموم.

ومن ذلك أن يسلك أهل الدعوة: الرادة القادة سبيل الدهماء في تقليد أقوال الرجال على غير بصيرة، ويقودوا العامة بالتقليد، أو يفتوا بالتقليد، فإن الأعمى لا يجوز له أن يقود أعمى، ولا يفلح فاقد البصيرة في إصابة مظان الخير والمصلحة.

ولا بد للعاقل أن يفرق بين التفقه على فقه مذهب من المذاهب، وهو مسلك كثير من العلماء الذين ينسبون أو يتسبون إلى أحد المذاهب، وهو مذهب ومسلك علمي لا غبار عليه، ما دام أصل التفقه والتعلم قائماً على أدلة المذهب المعتمدة من نصوص الكتاب والسنة، والقواعد المبنية على نصوص الكتاب والسنة، وتقليد مذهب من المذاهب، والتدين به.

فلا نخلط بين الأمرين، أو نجعل أحدهما سُلماً وذريعة لتسويغ الآخر، ولا يجوز أن نسمي تقليد مذهب (تفقهاً)، لأنه مناط الفقه ومداره على ربط الحكم الجزئي بدليله التفصيلي من الكتاب والسنة، والتقليد لا يسمى فقهاً ولا تفقهاً ولا علماً.

على أن الأحرى والأولى بطالب العلم أن لا يحجر واسعاً، ولا يحشر نفسه داخل دائرة مذهب واحد في التفقه، ويحرم نفسه من علم علماء الأمة، إلا على سبيل التدرج من السهل إلى الصعب، ومن الضيق إلى الواسع.

من آثار التقليد:

— اتخاذ أقوال العلماء مصدراً مستقلاً للتشريع: وهذا من الغلو الذي يخشى على صاحبه، إذا جعل كلام مقلّده ديناً، يطمنن لاتباعه، ويتخرج من تركه أو خلافه، ولا يرجع لنصوص الوحي إلا للتبرك، بزيادة الحسنات والأجر.

فكلام العلماء وشروحهم لا يستغني عنها طالب علم وحق، فهي تبين له ما أشكل عليه، وتبصره بما استغلق أمام نظره، وتدفع عنه الحيرة، فإهمال الرجوع إلى شروحهم تفريط وجفاء، كما أن التدين بكلامهم غلو وتنطع.

— الولاء على الأقوال والمذاهب: وهذا غير خاف على من عرف تاريخ المذاهب الفقهية قديماً، وما وقع بين أهلها من خصومات وتعصب وتباغض، وكذلك واقع الجماعات الإسلامية المعاصرة، من صرف الولاء والبراء على اجتهادات وأقوال، والتحزب حولها^(١).

وهذه إشارات سريعة إلى بعض الملل والمناهج الموجودة، وإلى شيء من

(١) انظر ما كتبه شيخنا محمد عيد عباسي في كتابه «بدعة التعصب المذهبي» في بيان أحوال المتعصبين للمذاهب، وانظر بعض شهادات أهل هذا الشأن في: مقدمة كتاب «الصلاة» لومهي الغاوجي، وكتاب «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة» للبوطي.

معالم الفرق، أردت بها تنبيه غافل، وتذكير ناس، أردت أن يعلم المسلم أن سيوف الباطنية السبئية ما زالت حتى هذه الساعة تقطر دماً مسلماً، وأن شفرات الخوارج تتلمظ على وهن وتغيظ، وأن إلحاد المعتزلة ما زال يجد طريقه إلى العقول والقلوب، بل يتربع في أضخم المؤسسات العلمية في حاضرتنا، تغذيه العلمانية الصليبية بالمناصب، ولا تبخل عليه بالمال، وأن ضلالات التصوف وشركياته ما زالت ترفل في ظهارة ورع مدخول، وتتنظف بدعاوى تعظيم للأولياء مكذوب.

وهنا أمور تسترعي الانتباه، وظواهر تحتاج لتدبر، ولعل الله أن ينفع بهذا التدبر ويفتح به آذاناً وعيوناً، وينير به قلوباً.

إن من المسلمين من يظن أن وجود هذه الفرق والأقوال والاعتقادات قد ولى، وانتهى إلى غير رجعة. ولذا فإن الحديث عن هذه الفرق، ومناقشة هذه الأمور لا يزيد - في ظنه - عن إشعال نار قد انطفأت، وإحياء خلافات قد دثرت وقبرت.

والبعض منهم يتوهم أن السكوت عن الاختلاف علاج له، وأن الاجتماع على ما هو متفق عليه، والسكوت عما هو مختلف فيه: حل مفيد، ومخرج موفق.

وآخرون يذهبون إلى أن الاختلاف الحاصل إنما هو من نوع اختلاف الرأي والاجتهاد، ولا يعدو الخلاف الجائر، وبوسع كل مسلم أن يتخير من هذه الأقوال ما شاء، ولا حرج على من أخذ بشيء منها إذا ما اتقى وأصلح القصد والنية.

وكل أولئك يجأ بالشكوى من الخلاف إذا جاء وقت الشكوى، ويسرف في تمني الاتفاق والوفاق مع المتمنين، إذا فتح باب التمني!

وكل ذلك وشباب الإسلام في معظمه قلق حائر، قلبه يتوقد بغيرة وحماسة، وبصره مشدود إلى تلك الاختلافات، فيجد فيها ما يقيد الإرادة، ويمنعه من الانطلاق والحركة، وينتظر ذلك اليوم الذي تنجلي فيه هذه المعركة، حتى يتضح

له السبيل، ويضع قدمه على الجادة، فلا يتوقف حتى يبلغ إحدى الحسينين.

فهل نستطيع أن نفعل شيئاً لنساهم في حل هذه المعضلة؟ ونهدم هذا الحاجز البغيض؟؟. أظن أن الباحث عن الحق سيجد ضالته، ويهتدي للمخرج إذا صدق الله في طلبه، فتعال أخي المؤمن: نؤمن ساعة، تعال نتناصح في حقيقة أمراضنا وعللنا ساعة.

إن مما يتعلمه طالب العلم في ابتداء تعلمه، ويفقهه أول طلبه أن وجود الشبهات سبب من أعظم أسباب الفساد والشر، وإذا تمكنت الشبهات واشتبهت المسالك، وضاعت معالم الحق، كانت للشيطان صولة، وجاءت للباطل دولة، إن إبليس إمام الضلالة عندما مكر بأبينا آدم، أدخل عليه الوهن من باب الشبهات: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءِ نِيَاهُمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ (٢) وَقَاسَمَهُمَا إِيَّيْكَمَا لَئِنْ لَمْ تَنْتَصِرَا بِمَا كُنْتُمَا تَعْبُدُونَ (١).

وإن السحرة الذين جمعهم فرعون لينصروه؛ كانوا أول المؤمنين لما استبان لهم الحق، وظهرت لهم طريق النجاة ولم يعودوا يلتفتوا إلى فرعون، أو يكثرثوا لشوابه أو عقابه: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (١٥) فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سِهْنَهُنَّ (١٦) قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْغَالِبِينَ (١٧) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (١٨) قَالَ آمَنْتُمْ لِمُوقَلِّ أَنْ أَعِزَّنَ لَكُمْ إِنَّكُمْ لَكَايِرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَا أَصْلَبُ لَكُمْ أَجْمَعِينَ (١٩) قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ (٢٠) (٢).

تلك إذا حقيقة قاطعة، وسنة ماضية: حيثما كان الحق معلوماً ظاهراً؛ التف حوله المؤمنون، واشتدت منهم به العزائم، وصدق العمل، وحيثما شاعت الشبهات، وكثر الجهل، جاء الوهن، وتراخت العزائم.

(١) سورة الأعراف، الآيةان: ٢٠ - ٢١.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ٤٥ - ٥٠.

ولذا جاء رسل الله بالبينات الظاهرات من الآيات الدالة على رسالتهم وصدقهم، ونزل معهم ميزان التفرقة بين الحق والباطل: فرقان العقيدة والقول والعمل، ليعرف أهل اليقين سبيل العدل والقسط، فيقيموا مناره، ويسلكوا محجته: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (١). ﴿هُوَ الَّذِي يُزِيلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ يَبْتَغِي لِيُخْرِجَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُفْرِكَ لَرَوُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

ويجب أن يدرك العقلاء أن وجود الشبهات في حياة الأمة مرض اجتماعي خطير، بل هو قبل ذلك مخالفة لهدي الإسلام ومنهجه، وانتكاس إلى ظلمات الجهل التي جاء القرآن ليخرجنا منها، ويرحمنا بالخلاص منها، وإن بقاء الأمة في هذه الحالة من الحيرة، لا تعرف حقيقة المؤثرات التي تتحكم بعقول أبناءها، أو توجه عواطفهم وتصنع أخلاقهم أمر مخالف لكتاب الله، ولسنة رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُخَمِّكُنَّ مِنْ أَمِّ الْكِتَابِ وَآخَرُ مُتَشَبِهَاتٍ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَقْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٣). بل هو تضييع للعلم الذي نزل به الكتاب ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٤).

فاتباع المتشابه الذي لم يحكم ولم يتميز فيه الحق من الباطل هو عمل أصحاب القلوب المريضة، وهو سبيل أهل الفتنة والتحريف، والأمة التي ترضى ببقائها في مثل هذا الحال هي بعيدة عن رضى الله، وعن هدايته ورحمته، وحرى أن تجهل أمانتها، وتضيع مكانتها، وأن يضربها الوهن والاختلاف، وتتكاثر عليها

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٤.

الأمم، فهل نحن مدكرون؟ وهل نحن معتبرون؟

وقد روى البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَكْبَبُ﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم»^(١).

ولقد بين رسول الله ﷺ في حديث افتراق الأمة أنه سيكون فيها ثلاثاً وسبعين ملة، واحدة منها على جادة الهداية والنجاة التي أحكمت معالمها، وظهر منارها، واستبان حجتها، وأما سائرها فسبل للهلاك، وعلى رأس كل سبل منها شيطان يدعو إليه، فكيف يمكن للأمة أو لأفرادها أن تسلك سبل النجاة ما دامت الطرق متشابهة لم تتميز، وما دامت العقائد والأصول والمسالك متداخلة، لم تحكم ولم تفصل، فأين تذهبون؟

لقد تبين لك - أخا الصدق - أن البيان والتعريف بمسالك البدعة وسبل الضلال: حق فرضه الله، لأن خروج الأمة من متهاتها واجباً ديناً، وضرورة لا محيص عنها في حياتها، حتى تستبين السبل، وتنشرح صدور المؤمنين، ويرفع منها الحرج والحيرة والتردد، وليحيى من حي عن بيته، قال رسول الله ﷺ:

«... فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كراعٍ يرعى حول الحمى، يوشك أن يواقع، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله في الأرض محارمه...»^(٢).

ألا وإن الأمر ليس أمر فرد أو أفراد، بل هي سفينة الأمة، غرقها هلاك الأمة، ونجاتها نجاة الأمة، قال رسول الله ﷺ:

(١) فتح الباري (٨/٥٧).

(٢) البخاري وغيره.

«مثل القائم على حدود الله والمدفن فيها كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر، فأصاب بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا الماء مروا على من فوقهم، فقال الذين في أعلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذونا، فقالوا: لو أنا خرقتنا في نصيبنا خرقاً، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا، هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(١).

وإن الأمواج تتقاذف السفينة من كل جانب، ولا يحول بينها وبين الغرق إلا بقية فيها، فماذا نحن فاعلون؟؟

خامساً - سبل الهلاك كثيرة، وملة النجاة واحدة:

لقد بين لنا هذا الحديث حقيقة الاختلاف في هذه الأمة، كما في الأمم السابقة، فالاختلاف هو افتراق في الملة، وأكثر الفرق تسير على سبل الهلاك، ولا تنجو من الوعيد إلا فرقة واحدة، هي التي آمنت بنبيها، وسلكت سبيله.

والنقطة الخطرة هي أن أكثر السبل موصلة إلى الهلاك، ولا نجاة إلا في سلوك سبيل واحد، وعلى هذا دل القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (خط رسول الله ﷺ خطأ، وخط عن يمين ذلك الخط وعن شماله خطأ، ثم قال: «هذا صراط ربك مستقيماً وهذه السبل، على كل سبل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾»^(٣)).

وفي هذا البيان النبوي للآية الكريمة حقائق جليلة خطيرة لا بد من تفصيلها وبيانها:

(١) صحيح البخاري.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٣) رواه الحاكم في مستدركه (٢/٢٣٩) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

١ - إن سبيل الحق في مناهج الفرق الإسلامية واحد، لا يتعدد، وهو وحده سبيل النجاة والفوز، فلا ينبغي أن يغفل المسلم عن هذه الحقيقة.

٢ - أن السبل المخالفة للحق في المنتسبين إلى الإسلام كثيرة جداً، وهذه حقيقة ملازمة للمسألة الأولى، فمن جعل الكثرة دليلاً على الحق فقد ضل ضلالاً بعيداً، إن لم يثب إلى ميزان الحق.

٣ - إن اتباع سبيل النبوة يقتضي مفارقة السبل المنحرفة، بمفارقة عقائدها وأصولها، وكل ما خالفت فيه سبيل المؤمنين، وهذا الأمر يحتاج إلى عزيمة صادقة، وإلى حزم ويُعد عن المجاملات، واعتبار منزلة فلان، والخوف من لوم الناس، وهذا يهون على المسلم إذا علم:

٤ - إن سبيل النجاة هي سبيل الوحي، الذي جاء من عند الله، وأن سبل الضلال هي سبل الشياطين التي تزينا بالشبهات والشهوات، وتدعو إليها لتصرف الناس عن الحق، وكل من اتبع شيئاً منها فقد اتبع الشيطان وجعله دليلاً وقريناً، وجفا السنة وأهلها، ولو كان حسن النية.

٥ - أن تحقيق التوحيد إيماناً؛ والوحدة اجتماعاً؛ لا بد له من فرقان بين المحكمات والمتشابهات، وإن موالة السنة وأهلها، لا بد أن يُسبق بالبراءة من البدعة وطرقها، لأن اتباع الصراط الرباني لا يتحقق إلا بهجر سبل الانحراف ومفارقتها.

٦ - أن الواجب على العاقل أن يثبت ويتحرى قبل سلوك أي سبيل، وموالة أية جماعة أو طائفة، وذلك لأن أسباب الهلاك كثيرة، ولا يتأتى التحري إلا بميزان علمي قائم على أصول السنة.

سادساً - مخالفة الملة الناجية - أو الفرقة - هلاك وعذاب وفرقة:

«إذا تنبّهت إلى أن رسول الله ﷺ علق النجاة على وصف ظاهر معلوم، كما هو ظاهر من قوله عن الفرق:

«كلها في النار إلا واحدة: الجماعة، ما أنا عليه وأصحابي».

تدرك من هذا أن هذا الوصف: (الجماعة، ما أنا عليه وأصحابي) يدل على منهج معلوم ظاهر، هو مناط الهداية والنجاة والوحدة.

وتدرك أن الوعيد إنما يتعلق بسبب المخالفة عن هذا المنهج والبعد عنه، وذلك ما يدل عليه أيضاً قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَٰهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(١).

لقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان معنى الآية، وذكر ما أورده المفسرون فيها، ومن بين المعاني التي ذكرها المفسرون في تأويل الآية اختار رحمه الله المعنى التالي: «بقي القسم الآخر، وهو أن كلاً من الوصفين يقتضي الوعيد لأنه مستلزم للآخر.. فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين: ومن شاقه فقد اتبع غير سبيلهم، وهذا ظاهر، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه أيضاً، فإنه قد جعل له مدخلاً في الوعيد، فدل على أنه وصف مؤثر في الذم، فمن خرج عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً»^(٢).

والمعنى المفهوم من هذا: أن من اتبع غير سبيل المؤمنين، فقد شاق الرسول ولا بد، واستحق الوعيد بصلي جهنم، إن كان قد فعله بعد التبين والعلم. وهذا يؤكد معنى الحديث، وهو أن مخالفة سبيل الملة الناجية: هلاك وعذاب وهذا ظاهر، وهو كذلك فرقة وشتات، وهو بين كذلك.

وهذا يدل بوضوح أن الحديث أثبت الوعيد لهذه الفرق، كشأن أهل المعاصي، وليس فيه تصريح بالقطع في تحقيقه، وتعذيب هذه الفرق، كما أنه ليس فيه إثبات لخلود هذه الفرق في النار.

فلا يمكن الاستدلال بالحديث على تعذيب كل من خالف منهج السنة،

(١) سورة النساء، الآية: ١١٥

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٩٣ - ١٩٤).

كما يمتنع الاستدلال به على تكفير هذه الفرق .
والمعلوم أن موانع تحقق الوعيد كثيرة، منها التوبة، والاستغفار،
والحسنات الماحية، والتأويل، والجهل . الخ .

أضف أن هذه الانحرافات مختلفة، فهي بين المعصية، والكبيرة، والكفر
الأصغر، والأكبر .

فليس لهذه الفرق حكم واحد، إلا الحكم بالانحراف والضلال، والذي
يجعلها جملة تحت الوعيد . والأمر في كل شخص من أفرادها يرجع إلى
ضوابط تفسيق المعين أو تكفيره، والفرق بين الحكم الدنيوي والأخروي فيرجع
في هذا إلى بيان أهل العلم، من أئمة السنة، ومن أحسن من فصل هذا شيخ
الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) فارجع إلى فتاويه .

وإذا كانت هذه الملة هي سبيل الحكمة والعدل كما في قوله تعالى :
﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وقوله : ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ
الْأَنَاسُ بِالْقِسْطِ﴾، وكان الصحابة ومن تبعهم قائمون بالعدل، كما كانوا أهل
الحكمة والانتزان .

فمخالفتهم مخالفة لسبيل الحكمة والعدل، إلى الظلم والبغي والسفه .

وأضرب لك مثلاً تبين منه أن مخالفة سبيل الملة الناجية هي نقض
للقواعد والأصول التي يحصل بها التمانع في تحصين الموجود، والتعاون على
تحصيل المطلوب، وأن روابط الجماعة وأواصرها ستفسد، حتى ولو كان الاتفاق
على المعبود قائماً بين الناس .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سمع بقوم جلسوا حلقة في
المسجد، يسبحون بحصى في أيديهم، في وسط كل حلقة رجل يقول لهم :
سَبِّحُوا كَذَا، وَكَبِّرُوا كَذَا، فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ وَقَالَ : (ما هذا الذي أراكم تصنعون)؟
قالوا : يا أبا عبد الله، حصى نعدّ به التكبير والتهليل والتسبيح . قال : (فعدوا
سيئاتكم فإنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، ويحكم يا أمة محمد، ما

أسرع هلكتكم: هؤلاء صحابة نبيكم متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده إنكم لعلى ملة هي أهدي من ملة محمد، أو مفتتحوا باب ضلالة). قالوا: والله يا أبا عبد الله ما أردنا إلا الخير. قال: (وكم من مرید للخير لن يصيبه، إن رسول الله ﷺ حدثنا: «أن قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم» وأيم الله ما أدري لعل أكثرهم منكم). ثم تولى عنهم، فقال عمرو بن سلمة: (رأيت عامة أولئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج)^(١).

والحديث أصل من أصول اتباع المبصر، ومثال وضأ لفقه أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم. وهو بحاجة إلى شرح مفصل، يسر الله لنا من يوفيه حقه، وأكتفي الآن بموضع الشاهد من الحديث:

(أ) أن الخوارج - والحديث يصف بعض أحوالهم - قد أعرضوا عن التماس الخير في سنة رسول الله ﷺ، وعن تعلمها من أصحابه، وهذا ما يفهم من قول ابن مسعود الأنف: (هؤلاء صحابة نبيكم متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل وآنيته لم تكسر).

فالسنة لم تُنس أو تدرس، والعهد بها قريب، ووفاة صاحبها ﷺ قريبة، وأصحابه الذين تلقوها عنه كثر، فما أسرع هلاككم وتبديلكم لها.

وهذا الفهم أكدته قول الراوي - عمرو بن سلمة -: رأيت عامة أولئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج، كما أكدته قول ابن مسعود: (إن رسول الله ﷺ حدثنا أن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وأيم الله، ما أدري لعل أكثرهم منكم) وهذه الصفة صفة الخوارج كما هو معلوم.

وما كان لأولئك الناس أن يخرجوا على أصحاب رسول الله ﷺ، ويسفكوا دماءهم لو أنهم فقهوا سنة رسول الله ﷺ ولزموها.

(ب) أن الصحابي الجليل رأى المخالفة في الملة في ما فعله أولئك

(١) رواه الدارمي (٧٩/١ - ٨٠) وترجم له فقال: «باب في كراهية أخذ الرأي» وهو حديث صحيح انظر «السلسلة الصحيحة» (١١/٥).

القوم، وأقسم عليه: (والذي نفسي بيده إنكم لعلى ملة هي أهدي من ملة محمد، أو مفتحوا باب ضلالة)، والمعنى البارز في هذه الجملة: أن هؤلاء كانوا على ملة مغايرة لملة رسول الله ﷺ، ولن تكون إلا سبيلاً من سبل الضلال، وباباً من أبوابه^{(١)(٢)}.

(١) وكلام ابن مسعود للخوارج يؤكد أن الفرق وقعت في المخالفة المليية في الدين، وإلا لم يوجه إليهم هذا التوقيع الشديد.

(٢) قلت: علي بن حمد خشان: ولكن كثيراً من الناس تغيب عنهم هذه الحقيقة فلا يربطون بين البدعة وبين أصل المنهج والذي يمنعهم من ذلك ما تظهر به البدعة من ثوب يبدو جيلاً حتى يختلط الأمر كما اختلط على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال لعبد الله بن مسعود: «رأيت في المسجد شيئاً أنكرته ولم أر والحمد لله إلا خيراً» فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ماذا رأيت؟ قال: إن عشت فستراه. ثم قال: رأيت أناساً على شكل حلق... وفي وسط كل حلقة رجل يقول سبحوا مائة احمدا مائة كبروا مائة وبأيديهم حصي يعدون به التسبيح والتكبير والتحميد، فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ألم تضرهم؟ ألم تنههم قال: لا انتظار أمرك. أو انتظار رأيك.

فلم يستطع أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن يحكم بضلال هؤلاء حقاً وإن شك في أمرهم فقد أنكر طريقتهم «شيئاً أنكرته» ولكن الخير الظاهر فيه (ولم أر والحمد لله إلا خيراً) منعه من الحكم عليهم بالضلال مباشرة فأراد أن يستشير من هو أعلم منه. فلما أخبر ابن مسعود بالأمر استنكر فعلهم وقال لأبي موسى ألم تنههم؟ ألم تضرهم؟ فبت بالأمر وعلم أنهم على ضلالة قبل أن يراهم. فلما رآهم أنكر عليهم بتلك الصيغة الشديدة التي لا هوادة فيها والتي استوحاها من قوله تعالى: ﴿إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ فقال (إنكم لأهدى من أصحاب محمد أو مفتحوا باب ضلالة)، ويدهي أنه ليس أحد في الوجود أهدي من أصحاب محمد فلم يبق إلا أنهم مفتحوا باب ضلالة. وكان الواجب على أبي موسى الأشعري أن يسارع إلى الإنكار عليهم بالقول والفعل ولا يكتفي بالإنكار القلبي لهذه الصورة من الذكر البدعي ويستغرب ابن مسعود (كيف استطاع أبو موسى أن يسكت عن حال هؤلاء ألم تضرهم؟ ألم تنههم؟). والذي شفع لأبي موسى رضي الله عنه هو انتظاره ليسأل من هو أعلم منه وأفقّه ليتثبت في الإنكار بسبب ما لبس به هؤلاء من ذكر الله. فالذكر مطلوب ولكن الصورة والهيئة مبتدعة مستنكرة. والذكر المطلق يبقى على إطلاقه لا حاجة إلى عده. والذكر المقيد لم يؤمر بعده بالحصي. وهكذا يتبين لنا أن أصحاب رسول الله رضوان الله عليهم كانوا حراس السنة والمنهج، فقد ربط ابن مسعود بين البدعة الصغيرة في =

(ت) أن الخير لا يناله كل من أراده: فإن الله جعل للخير سبيلاً، وعليه دليلاً: كتابه وسنة نبيه ﷺ وهدى صحابته، فمن طلبه من ذلك السبيل، وأخلص لله فيه، كان من أهله، وإلا كان شأنه كمثل هؤلاء القوم، الذين طلبوا الخير بأهوائهم، وسنة رسول الله ﷺ قريبة ظاهرة، وهم عنها راغبون معرضون، ولهذا قال لهم ابن مسعود رضي الله عنه: وكم من مريد للخير لن يصيبه، ولهذا وصفهم رسول الله ﷺ أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.

(ث) أن الإنسان قد تكون له صلاة، وتلاوة، وعبادة، ثم يخرج عنه اتباعه للهوى عن ملة اتباع النبوة والإسلام رغم ذلك، قال تعالى:

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣﴾ (١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير الآية: «قال ابن عباس: (تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل الفرقة والبدعة)» (٢) وذكر أنه يقال لهم: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ وهذا عائد إلى قوله: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٣) فأمر بملازمة الإسلام، ويبين أن المسودة وجوههم: أهل التفرق والاختلاف، يقال لهم: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ وهذا دليل على كفرهم وارترادهم، وقد تأولها الصحابة في الخوارج» (٤).

= ظاهرها والمنهج وأن البدعة الصغيرة ما كانت إلا بسبب الانحراف في المنهج، الانحراف الذي سيظهر جلياً فكان كما قال رضي الله عنه وكما أكده التابعي بقوله «فرايتهم يناجزونا يوم النهروان».

(*) كل ما صدر بقول (قلت) من الهوامش فهو من تعليقات الشيخ علي ابن حمد خشان، حفظه الله.

(١) سورة آل عمران، الآيات: ١٠٥ - ١٠٧. (٢) القرآن.

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/١١٥).

وتأول الصحابة الآية في الخوارج ثابت في حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند الإمام الترمذي: (عن أبي غالب قال: رأى أبو أمامة رؤوساً منصوبة على درج دمشق، فقال أبو أمامة: «كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه» ثم قرأ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ إلى آخر الآية، قلت لأبي أمامة أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً، حتى عد سبعا: ما حدثكموه^(١). وكذلك رواه ابن كثير في تفسير الآية.

(ج) ويظهر لك جلياً مما سبق، أن الميل عن المنهج الصحيح يوهن عرى الجماعة، ويمزق وشائجها، ولو كان صاحبها لا يريد ذلك ولا يقصده بفعله، فهؤلاء القوم الذين ذكر الحديث حالهم، لم يكن يخطر بخاطرهم، وهم في تلك الحلق في المسجد: خروج أو قتال أو تكفير، ولكن الزيف والعناد يؤدي بصاحبه إلى شر من ذلك، فابن مسعود رضي الله عنه تولى عنهم بعدما وعظهم، واستمروا على غيهم، حتى قادهم لاستحلال الدم الحرام، وتفريق الجماعة، وتكفير خيرة عباد الله على وجه الأرض يومها، وإذا بهم يشكلون نواة فرقة من شر الفرق الضالة التي عرفها تاريخ الإسلام!

فأي عذاب وهلاك، وأية فرقة أشد من هذا؟؟

سابعاً — «ما أنا عليه وأصحابي»:

(فرقان، وجماعة، ونجاة).

١ — «ما أنا عليه وأصحابي» سنة رسول الله ﷺ وما وافقها من أقوال وأفعال أصحابه رضي الله عنهم:

تفيد هذه الجملة الهامة من الحديث: أن مسلك الفرقة الناجية من بين الفرق المتفرقة قائم بالدرجة الأولى على اتباع سنة رسول الله ﷺ، مع قرينة

(١) صحيح سنن الترمذي (٣٢/٣).

هامة، هي اتباع ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وبهذه القرينة النبوية يصبح اتباع ما كان عليه الصحابة من اتباع الرسول ﷺ، ومن طاعته وتصديقه، ويكون اتباع السنة ملزماً باتباع ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، فمن سلك سبيلهم، ونهج منهجهم فهو أولى الناس بالنبي ﷺ واتباع السنة، ومن أراد أخذ السنة بعيداً عن منهجهم، كانت دعواه مفتقرة إلى برهان، وعارية عن الصواب.

ويدل على هذا المعنى، إضافة إلى هذا الحديث النبوي؛ الآية التي مر ذكرها قريباً وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَىٰ مَا قَوْلَىٰ وَتُصْلِحْ لَهُ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١١٩﴾. وهي تفيد بمفهومها أن كل من اتبع غير سبيل المؤمنين، فقد شاق الرسول ولا بد، ومن شاقه ﷺ فقد اتبع غير سبيلهم يقيناً، إذاً فكل من اتبع غير سبيل المؤمنين، والمؤمنون هم الصحابة أصلاً، ومن تبعهم فهو تبع لهم، فقد شاق الرسول ﷺ واستحق صلياً جهنم في الآخرة، وهو ما دلّ عليه الحديث، لأنه من أهل الشقاق والخلاف في الدنيا.

ويدل على ذلك أيضاً قوله ﷺ في حديث العرباض بن سارية: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن أمر عليكم عبد حبشي فإنه من يعش منكم فسرى اختلافاً كثيراً فعليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»^(١).

وهذا الحديث أثبت أن للصحابة رضي الله عنهم سنة، وهو في ذلك موافق للآية السابقة، ولحديث الكتاب، وذكر الخلفاء الراشدين في الحديث، وإن تناول الخلفاء حتى الحسن بن علي رضي الله عنه تخصيصاً، فهو عام في الصحابة لأنهم كلهم راشدون كما قال تعالى:

(١) رواه الحاكم (٩٦/١) وقال: «هذا حديث صحيح ليس له علة» وقال الإمام الذهبي في التلخيص: «صحيح ليس له علة». وكذلك أورده شيخنا في صحيح الجامع رقم (٢٥٤٩) وصححه. وقد عزاه للإمام أحمد في مسنده، وأبي داود والترمذي وابن ماجه والحاكم.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (١).

وقد يسأل سائل: هل كان للصحابة سبيل غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ وما هي ثمرة تخصيص اتباعهم إذا كان القرآن والسنة سبيل المؤمنين جميعهم؟

وهذا السؤال يخفي وراءه مغالطة ينبغي الحذر منها، فلو قال قائل إن لهم سبيلاً مستقلاً لنسب إليهم الانحراف، ولو نفاه جملة لفقدت دعوته أصلها ومبررها، فيقال: إن كان السؤال عن سبيل للصحابة مستقل عن الكتاب والسنة غير ما جاء به رسول الله ﷺ أو مخالف له، فحاش الله أن ينسب لهم من ذلك شيء، لأن ذلك من سبل الضلال والغواية، والصحابة الراشدون أبعد الناس عن مثل هذا الأمر.

وإن قصد به: هل كان لهم سبيل مستمد من القرآن والسنة، وقد دل عليه الكتاب والسنة، وإن لم تكن تفاصيله قد نص عليها الكتاب والسنة، فالجواب على ذلك بنعم، وهذا ما عناه رسول الله ﷺ في قوله: (... وأصحابي)، وما أثبتته لهم من سنة في حديث العرباض بن سارية، وما تدل عليه الآية ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وحقيقة هذه السبيل هو تفسيرهم للقرآن والسنة قولاً وعملاً، واجتهاداتهم بناء على فهمهم للقرآن والسنة، في الأمور التي عرضت لهم بعد رسول الله ﷺ، وما يلحق بذلك.

وإنما يجب التنبيه على أن سبيل المؤمنين لا يشمل كل قول أو فعل لكل واحد من الصحابة، فهذا من لوازم عصمة كل واحد منهم، وهذا أمر باطل، ولم يدعه أحد منهم، وإنما المقصود بسنة الصحابة، أو سبيل المؤمنين: ما وافق

(١) سورة الحجرات، الآية: ٧.

كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من أقوالهم أو أفعالهم، دون ما دل الكتاب والسنة على خطئه^(١)، وذلك إنما يكون فيما اختلفوا فيه من قول أو فعل، خلافاً لما اتفقوا عليه، ولم يعلم فيه خلاف بينهم، فهذا لا يتصور أن يكون مخالفاً للقرآن والسنة أبداً.

فكل ما كان عليه الصحابة دون خلاف بينهم، فهو من فقههم لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو سبيل المؤمنين والصراط المستقيم.

٢ - (سبيل المؤمنين: ما كان عليه الصحابة) سبيل الكتاب والسنة والحكمة والميزان:

المعلوم لدى كل مسلم: أن رسول الله ﷺ؛ في قوله وفعله؛ وإقراره وتركه؛ وفي خلقه ودعوته؛ إنما كان متبعاً لأمر الله تبارك وتعالى، فقد أمره الله تعالى، فقال له: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ ﴾، وقد استقام ﷺ كما أمر، وقال له: ﴿ فَأَقِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً ﴾، وقد أقام ﷺ وجهه لدين الله الحنيف كما أمر، فما من تعليم أو إرشاد، أو أمر أو نهى، ولا عقيدة أو شريعة، ولا إشارة أو مضمون في القرآن: إلا وجدت تصديقه وتأويله وبيانه في خُلُقِ رسول الله ﷺ، وسنته ﷺ، ولذا أجابت السيدة عائشة رضي الله عنها من جاء يسألها عن خُلُقِ رسول الله ﷺ: «كان خلقه القرآن»^(٢).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «كل ما سنَّ رسول الله ﷺ مع كتاب الله من سنة، فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله، والجملة بالتبيين عن الله، والتبيين أكثر تفسيراً من الجملة»^(٣).

فمن اتبع سنة رسول الله ﷺ، فالكتاب الكريم اتبع، ومن تمسك بها، فهدي القرآن اهتدى، فكل متبع للسنة هو متبع للقرآن، ولا عكس، وهذا أمر

(١) تأتي أمثلة على ذلك في الفصل القادم.

(٢) صحيح البخاري.

(٣) الرسالة: ٢١٢.

يعقله كل متفقه يريد أن يفهم تفصيل الشرائع المجملة في القرآن، ويجد نفسه مضطراً للرجوع إلى السنة.

والمعلوم أيضاً أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا متبعين لسنته، مقتدين بأمره، مصدّقين لما جاء به، قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

«وحاصل الأمر أن الصحابة كانوا مقتدين به، مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم، وأثنى عليهم متبوعهم ﷺ، وإنما خلقه القرآن، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ فالقرآن هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبيّنة له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله»^(١).

وما قاله الإمام الشاطبي رحمه الله حق، ومما يدل عليه حال الصحابة مع رسول الله ﷺ، في أخذهم منه تأويل القرآن، ذكر ذلك جابر بن عبد الله رضي الله عنه، في روايته صفة حجة النبي ﷺ، حيث قال:

«نظرت إلى مدّ بصري من بين يديه من راكب وماشٍ، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعلم تأويله، فما عمل به من شيء عملنا به..»^(٢).

فالقرآن ينزل على رسول الله ﷺ، وهو يعلم تأويله ويتأوله، والصحابة يتبعون رسول الله ﷺ فيما يعمله، كما يتبعونه فيما يقوله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه، فقله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا)^(٣).

(١) الاعتصام: ٢٥٢/٢.

(٢) صحيح سنن أبي داود: ٣٥٦/١.

(٣) مقدمة في أصول التفسير (ص ٨).

فالصحابة رزقوا من العلم والفهم والعمل بالكتاب والسنة ما لم يشاركهم فيه غيرهم ممن جاء بعدهم.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (٢).

والرسول ﷺ قد أوتي الحكمة، وعلمها أصحابه رضي الله عنهم، كما نص كتاب الله تعالى في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٣). وهو في البقرة: ١٢١، ١٢٩، ٢٣١، وآل عمران والنساء وغيرها.

وكذلك أوتي ميزان العدل، كما أوتيته الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم من قبله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (٤).

والميزان أمر زائد على معرفة الحكمة في الأمور الجزئية، إذ يتضمن ما تعرف به الحكمة، وما يعرف به العدل، وهي من ثمار وفوائد ذلك الميزان، وبه توزن أمور الدين، وتبين الحقائق، ويعرف واقع الناس، عقائدهم وأديانهم، وسبلهم ومناهجهم، ويتبين الحق أو الباطل، ويتميز ما اختلط فيه الحق والباطل. والميزان من أعظم ما ورث النبي ﷺ أصحابه، وما تلقوه عنه. لأن الأمة التي لا ميزان لها أمة بعيدة عن الحكمة والدين والخير.

ولأن ترك تبليغه للأمة نقص في الدين أي نقص، ورسولنا ﷺ منزّه عن

(١) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

ذلك بعصمة الله، وبشهادة القرآن الكريم: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (١)، ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْعَلْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (٢). والميزان منزل من عند الله، بنص آية الحديد، فتمام الدين يتضمن وصوله للأمة ولا بد.

والنبي ﷺ قد شهد لهذه الأمة أنه لا تزال طائفة منها على الحق، تعرفه وتظهره وتعمل به حتى قيام الساعة، كما في قوله:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك» (٣).

والحق يحتاج في معرفته إلى فقه النصوص، كما يحتاج لمعرفة موازين الاجتهاد وقواعده الصحيحة، فالشهادة لهذه الطائفة أنها على الحق، شهادة لها بمعرفة ميزان الحق في العقائد والأصول، وطرق الاجتهاد في الأمور المستجدة، حتى وقت الساعة، وذلك شهادة على وجود الميزان في هذه الأمة وبقائه.

وما قدمته يفيد أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا الخيار والصفوة في معرفة الكتاب والسنة ولزومهما، وفي معرفة الحكمة وموازينها، وأن سبيلهم هو جماع هذه الأصول الجامعة للدين، علماً وعملاً، وفقهاً وتجربة وضبطاً.

وينبغي على ما تقدم عدة حقائق علمية جوهرية، أهمها:

١ - أن الصحابة هم أهل الكتاب والسنة، والحكمة والعلم والعمل، وهم أعلم الناس بموازين العدل والفقهاء، ومنهم تؤخذ هذه المعاني، وإليهم دون غيرهم يرجع في طلبها ومعرفتها.

٢ - إن اتباع سبيلهم هو اتباع لسبيل الكتاب والسنة والحكمة، فاتباعهم

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٣) رواه مسلم وغيره.

الذي اهتموا بهديهم هم أولى الناس بهذه الأصول الجامعة، وأقربهم إلى معانيها وثمراتها، وخصوصاً إذا اختلف الناس، وتعددت الأقوال، وتضاربت المذاهب.

٣ - إن الصحابة لم يكونوا أهل سذاجة وظواهر تحيرهم الوقائع المستجدة، وتعجزهم المشكلات الطارئة، كما يدندن أحد غلاة التعصب المذهبي ويشنن^(١)، متبعاً في ذلك سبيل أهل الاعتزال.

٣ - (ما أنا عليه وأصحابي - سبيل المؤمنين) هو المخرج من الفرقة والفتن: إن الفتنة الخطيرة التي أخبر بها رسول الله ﷺ في هذا الحديث، والتي تكاد أن تكون أخطر فتنة يعيشها المسلمون اليوم: فتنة الافتراق والضلال، وقد أخبر رسول الله ﷺ في شأنها أن المسلمين يتفرقون إلى ثلاث وسبعين فرقة، ولئن كانت هناك فرق تضعف، لتقوم مكانها فرق جديدة، مثلها أو شر منها، فلا شك أن الحقيقة الخطيرة التي ينطق بها الحديث: أن هناك ثلاثاً وسبعين ملة - ديناً أو منهجاً - تعيش في عقول المسلمين، وكل واحدة من هذه الملل تزعم أنها تمثل الكتاب والسنة، وأنها وارثة الدين الحق.

والخروج من هذا الخلاف أمانة في عنق المسلم، وواجب لا يجوز له التفريط فيه، لأنه مناط الهداية، والاجتماع، والنجاة، وعلى ذلك دلت نصوص القرآن والسنة، وقد سبق ذكر بعضها.

والسبيل الذي دلّ عليه حديث رسول الله ﷺ للخروج من سبل الاختلاف والافتراق هو: (ما أنا عليه وأصحابي).

وكذلك وصيته التي ترك أمتة عليها، والتي جاءت في حديث العرباض بن سارية: «فإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بستي وسنة الخلفاء

(١) وهو (الدكتور) البوطي، صاحب اللامذهبية. أخطر بدعة.

الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة» (١) (٢).

فهذا هو المنهج الذي أمر به ﷺ أمته عند وقوع الاختلاف والتفرق: التمسك بسنته وسنة خلفائه الراشدين، واجتناب المحدثات التي جاءت بعد زمنهم، وخالفت سنتهم، وهو المعنى الذي دل عليه حديث الافتراق.

ولا شك أن الصحابة كانوا خير جماعة وجدت على وجه الأرض، إلفة وتماسكاً، وتراحماً وإخلاصاً، وشدة على الكفار، واقتداء برسول الله ﷺ، وحملاً لأمانة الدعوة، كما وصفهم القرآن الكريم: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١١٠) لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلَوْكُمْ أَلَا يَذَّابَّرُ ثُمَّ لَا يَنْصُرُوكُمْ﴾ (١١١) (٣).

﴿يُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِيعٍ أَخْرَجَ سَطَكُهُمْ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَطَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْفَةٍ يُعْجِبُ الزَّعَّاعُ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١١٢) (٤).

وهنا لا بد من الوقوف وقفة تبصر وتدبر، ولا بد من توضيح حقائق هامة تتعلق بفهمنا لدور منهج الصحابة في توحيد الأمة، وفي جمع كلمتها:

(١) انظر ص: ٥١.

(٢) قلت: فكل ما لم يكن عليه أصحاب رسول الله ﷺ هو بدعة وضلالة، وهو سبب الاختلاف.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١١٠ - ١١١.

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

الحقيقة الأولى: إن هذا المنهج الذي كان عليه الصحابة رضي الله عنهم هو منهج الجماعة، كما ورد في ألفاظ الحديث، وهو المخرج الذي أمر النبي ﷺ بالفرار إليه من فتنة الافتراق، إذن فلزومه اليوم لزوم للجماعة، ودعوة إليها، والدعوة إليه انتصار للجماعة، وتمهيد لتحقيقها، وهو بالتالي بريء من الفرقة والاختلاف، وبريء من تفريق المسلمين، ومن الفتن بأنواعها.

ولازم ذلك أن دعاة هذا المنهج هم دعاة وحدة وجماعة وإلفة، ما لزموها معالمة، وسلكوا سننه، فلتعلم ذلك أخي السالك سبيل السنة والجماعة، ولتكن على يقين منه وليطمئن به قلبك، ولا تستخفك أراجيف المغرضين، أو تهولنك جهالات المعاندين. فإنما أتى هؤلاء من الجهل والغفلة، أو لبسوا بالتجاهل حسداً وكيداً ومكرراً، وربما أطلق مثل هذه التهم أناس خلصت نواياهم، وأعوزتهم البصيرة، فلم يفرقوا بين تفريق جماعة عن بدعة جمعت أفراداً وفرقت أمة وبين تفريق الأمة، وشق صفها، وإفساد منهجها، بهذه البدعة ومن التف حولها، وهذه هي الحقيقة التي أريد بيانها:

الحقيقة الثانية: إن رسول الله ﷺ بين أن الأمة تكون على ثلاث وسبعين فرقة، أو ملة، وقد كانت قبل ذلك ملة واحدة، وجماعة واحدة، اجتمعت على السنة، كما كان الحال زمن رسول الله ﷺ، وزمن أصحابه، واجتماع الفرق اليوم على السنة ممتنع ومتعذر، ما دامت راضية بالبدع، متبعة لها، وإذا كان من المقطوع به أن عودة الأمة إلى ملة النبوة ومنهجها ركن من أركان الدين، وواجب من أخطر الواجبات؛ فمعنى ذلك أن تفريق الناس عن البدعة ومنهجها واجب من أول الواجبات وأعظمها، ومعنى ذلك أن اطمئنان الناس إلى البدعة واعتيادهم اتباعها من أسوأ الأمراض التي تفسد القلوب، وتحجب الناس عن هدي السنة، وتمنعهم من سلوك سبيلها، إن المسلم العاقل لا يليق به أن يؤخذ بمظاهر الألفة عند الأخذين بميراث الفرق، أو الجماعات المبتدعة، ولا ينسيه ذلك: الأمة المشتتة التي تنتظر فجر الخلاص، وتترقب أنوار منهاج النبوة الموعود.

الحقيقة الثالثة: أن الحديث ذم اثنتين وسبعين فرقة، وتوعد أهلها بالنار، ومدح فرقة واحدة، ووعدوا بالنجاة، وهذا يزيح عن أعيننا غشاوة طالما حيرت كثيراً من الشباب، بل والكهول، وهي ظنهم أن كل تجمع أو اجتماع قائم اليوم له قدسية الجماعة، وحصانتها الشرعية، وتوهمهم بالتالي أن أحاديث لزوم الجماعة، وحرمة تفريقها تشمل مثل هذه الجماعة، لمجرد أنها اجتمعت على عمومات من الإسلام وجزئيات غير منضبطة بضوابط منهج الصحابة: سلف الأمة، وإنما جاءت هذه الأدلة للتحذير منها وإبطالها لأنها تفرق الجماعة الشرعية.

إن تعليق الحديث مدح الفرقة الناجية على اتباع منهج النبوة الذي كان عليه الصحابة، من خلال ما كان عليه الصحابة، ثم ذم الفرق التي خالفت هذا المنهج، يعني أنه لا عبرة باجتماع، ولا خير في ائتلاف، أو تعاقد خالف منهج الصحابة وخرج عن أصوله وضوابطه، لأنه من أسباب الفرقة والضلال حالاً أو مآلاً.

ويعني أن مناط المدح، وصفة المشروعية، إنما تأتي فقط من اتباع ما كان عليه الصحابة، وأن أكثر الجماعات لا تستحق ولاء ولا نصرة، إلا ما وافق منهج الصحابة رضي الله عنهم.

وهكذا تعلمنا سنة رسول الله ﷺ أن مناط الولاء والنصرة والحب إنما هو اتباع منهجه كما كان عليه أصحابه.

وأن ننزع الولاء من كل تحالف على غير منهج الصحابة.

وأن لا نجعله إلا لمن - وما - وافق منهج الصحابة.

وأن هناك اثنتان وسبعون فرقة مذمومة تستحق النصح والبيان والتعليم، وإلا المفارقة والاعتزال والأخذ على يدها في باطلها.

وهكذا تعلمنا السنة المباركة كيف نحفظ ولاءنا، وكيف نصونه من التوظيف فيما يشغل ولا يجمع، حتى يبقى قوياً نقياً للسنة وأهلها وجماعتها.

لقد آن للدعاة أن يدركوا أن الإسلام هو بناء بعد الهدم، وأنه لن تقوم للتوحيد قائمة، ولن يرتفع له علم، حتى يهدم الشرك بعقائده وعباداته، وحتى تنكس راياته كلها، وأن القرآن فرقان قبل الاجتماع، فلا اعتصام ولا تألف قبل الفرقان والتميز^(١).

ولقد آن للدعاة أن يفقهوا أن العاطفة العمياء لا تقوم عوجاً، ولا تكشف غمة، وأن الاعتذار للبدعة - رغم ما قد يشوبه من إخلاص مشوب بجهل - ليس إلا دفعاً للسنة في صدرها، وصدأً عن سبيلها، وتقطيعاً لوشائجها، وتفريقاً للأمة أي تفريق^(٢).

إنها ثلاث وسبعون سبيلاً، واحد منها ينجو فيه السالك، وتلتقي عليه الأمة المشتتة، وإن المسلم يستطيع أن يختار السبيل الذي يسلكه، ولكنه لا يستطيع بحال: أن يزعم أن سبيل الضلالة هو طريق الهدى، كما لا يمكن أن تجتمع الأمة على منهج من مناهج الفرقة: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بُصْرَهُ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(١٧) وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتَ بَيْتَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^(١٨) ^(٣).

٤ - (ما أنا عليه وأصحابي: سبيل المؤمنين) «سنة وجماعة»:

جاء في التعريف بالملة الناجية في هذا الحديث وصفان اثنان: ما أنا عليه وأصحابي، والجماعة.

والوصفان يعودان في معرض الدلالة على سبيل النجاة إلى معنى واحد: سبيل رسول الله ﷺ، وسبيل المؤمنين من أصحابه، إذ لم يكن جماعة أخرى يتناولها التعريف سوى جماعة الصحابة الذين كانوا مع رسول الله ﷺ، وذلك ما

(١) قلت: وكل من لم يعلم هذه الحقيقة ويؤمن بها يهدم الإسلام.

(٢) قلت: لأن أصحابها يدعون بلسان الحال أنهم أفقه وأهدى من أصحاب رسول الله ﷺ، ولسان الحال أنطق من لسان المقال [إنكم لأهدى من أمة محمد أو مفتحو باب ضلالة].

(٣) سورة الأنفال، الآيتان: ٦٢ - ٦٣.

بيّنه الإمام الشاطبي في «الاعتصام» فالمعني بالجماعة ههنا: منهج رسول الله ﷺ وأصحابه، ومن سلك ذلك المنهج بعدهم.

والحديث يبين كذلك أن الجماعة أصل عظيم من أصول السنة، لأن لفظ الجماعة جاء وصفاً جامعاً لأحوال الفرقة الناجية، كما هو وصف جامع لأحوال الصحابة رضي الله عنهم مع رسول الله ﷺ، ولا يخفى على مسلم عارف بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ: أن الجماعة من أعظم صفات المسلمين، وأوجب واجبات الإسلام، والآيات والأحاديث الدالة على ذلك لا يحصوها عد.

ويتلخص مما سبق أن السنة والجماعة ركنان ركينان لمنهاج النبوة، وملة الفرقة الناجية على مر العصور والدهور.

فالسنة هي منهاج الجماعة في العقيدة والعبادة، والمبادئ والحقوق والمعاملات، والدعوة والأخلاق، والسياسة والاقتصاد والدولة والسلم والحرب. تنظم مفاهيم الفرد وفكره، وموازين الجماعة ومثلها، وتشد الأواصر، والجماعة هي ثمرة المنهاج وغايته، بها تتحقق مثل السنة، وتظهر معالمها، ويرتفع بنيانها، فلا يصلح اجتماع الناس بغير السنة التي تهدي وتوجه وتقود، ولا تتحقق السنة، ولا تظهر بركاتها إلا بالجماعة التي تحملها وتمثلها وترجم منهاجها، وهاك مثلاً على ذلك:

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٩٩) (١).

وقد روى الإمام الترمذي في تفسير الآية، عن أسلم بن عمران قال:

«كنا بالقسطنطينية، فخرج صف عظيم من الروم، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيه، ثم رجع مقبلاً، فصاح الناس: سبحان الله، ألقى بيده إلى التهلكة، فقال أبو أيوب رضي الله عنه: (أيها الناس،

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٥. وانظر صحيح سنن الترمذي (٢٥/٣).

إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل، وإنما نزلت فينا معشر الأنصار: أنا لما أعز الله دينه، وكثر ناصروه، قلنا بيننا سرّاً إن أموالنا ضاعت، فلو أننا أقمنا فيها، وأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله هذه الآية، فكانت التهلكة: الإقامة التي أردنا).^(١) وفي لفظ الحاكم زيادة مفسرة: «فالإلقاء بأيدينا إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها، وندع الجهاد». قال أبو عمران: «فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية».

فهذا الجهاد، وهو من أعظم الأصول العملية للسنة، به تقمع الفتنة، ويرهب أعداء الإسلام، وتزول الحواجز من طريق الدعاة إلى الله، وهو لا يقوم إلا بالجماعة التي تؤمن به، وتهتم له، وتدافع إليه، تاركة المال والتجارة والدنيا خلف ظهرها، وإذا تقاعس الناس، أو تشاغلو عنه، فذلكم هو الهلاك والذل^(٢).

وقل هذا في كل سنة لا تجد جماعة تؤمن بها، وتدعو إليها، وتقرب الناس إلى سبيلها، وتذب عنها الشوائب.

فبالسنة تحيا الجماعة^(٣)، وتهتدي، وبالجماعة تحيا السنة وتعرف وتقوم، وتؤتي أكلها. فلا سنة بغير الجماعة، ولا جماعة على غير السنة.

وهناك مفاهيم وتصورات تتعلق بالجماعة، وهي تحتاج إلى جلاء وبيان:

(أ) بعض الناس عندما يسمع كلمة الجماعة، يظن أن المقصود بها الانخراط في تنظيم من هذه التنظيمات المنتشرة في الساحة الإسلامية اليوم،

(١) الحاكم (٨٥/٢). وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٢) قلت: (الشيخ علي خشان) «والمشيع للتاريخ يرى أن كل دولة رفعت راية الجهاد في سبيل الله بإخلاص أعزها الله بقدر جهادها وإذا تخلت عن جهاد أعداء الله أذلها الله وأذهب قوتها».

(٣) راجع حديث ابن مسعود مع الخوارج، مع مراقبة النتائج التي وصل إليها أولئك المعرضون عن السنة، الذين اجتمعوا على الهوى، لترى كيف تهلك الجماعة التي تنحرف عن السنة ولا يغني عنها عبادة ولا عمل ولا عدد بعد ذلك.

والالتزام بنظامها، والوفاء (ببيعتها)، والتقيّد بطاعتها، ثم يبيّن على هذا الفهم أحد موقفين:

إما أن يصاب باليأس والقنوط، لأنه يظن أن هذه الصورة هي الصورة المثالية، وهي المقصودة بكلمة الجماعة، فينفر من الدعوة لما يراه من قصورها وانحرافاتهما، ثم يقعد مع القاعدين.

أو يزداد تعصبه لتنظيمه، وولاؤه لأمره، وحرصاً على بيعته، وهو يتوهم أن هذا هو المقصود بالجماعة، والبيعة والطاعة.

وهذا الفهم باطل، وما بني عليه مثله باطل، لأنه لا توجد بين هذه التنظيمات من تنطبق عليه أوصاف وأحوال الجماعة التي كان عليها أصحاب رسول الله ﷺ، وليس المقصود باسم الجماعة شرعاً إلا تلك الجماعة (أصحاب رسول الله)، ثم من سار على مثل منهجها: حذو القذة بالقذة^(١).

ومن الناس من يظن أن المقصود بالجماعة مذهباً في العقيدة أو الفقه، أقيم على اجتهاد إمام من أهل العلم والفضل، وتكاثرت حوله الحواشي والمتون، وتراكت بعده التقارير والتعليقات، وألف الناس تقديسه، وتجنبوا تخطئته ومخالفته.

أو طريقة في التصوف، ولدت في ظروف غامضة، وتلبست بلباس الخوارق الممزوجة بالتضليل، إرهاباً للفكر، وإلجاماً للعقل، وخلطت بأشياء من السنة،

(١) وإذا تأمل الداعية في مناهج هذه الجماعات، كالأصول العشرين، والصفات الستة، أو غير ذلك من المناهج، يجد أن هذه المناهج — بما فيها من خير — لا تمثل منهاج النبوة في أصوله ولا فروعه، والعدل يقضي أن نتفح بما فيها من الخير الموافق للسنة، وبما لدى أصحابها من تجربة، ونرمي ما فيها من الدخن والانحراف الذي داخلها، أما أخذ منهج من هذه المناهج جملة فهو اتباع لمثل سبل الفرق التي اجتمعت على الآراء والاجتهادات والأهواء، وانحراف عن منهاج النبوة الأمثل.

تمويهاً وتلبيساً، حتى طار لها عند الدهماء ضيت، وتربعت في قلوبهم على العرش.

وهذا ظن غير سديد، لأنه ما من إمام أراد أن يصرف الناس عن السنة باجتهاده، ولا من عالم يمكن أن تجتمع عليه القلوب، وتخلص أقواله من الخطأ ولا جعل الله اتباع واحد بعينه ديناً نعبد به، غير رسول الله ﷺ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجتمعوا في دينهم على اجتهاد، أو رأي، ولا وسعهم في ذلك مذهب، ولا طريقة، إلا سنة نبينا محمد ﷺ.

وإذا كنت أقول أن اجتهاد عالم من العلماء، أو منهج جماعة من هذه الجماعات، لا يمثل منهج النبوة، والفرقة الناجية، ولا يصلح الرجوع إليه باتخاذ أصل البناء، وأساس الاجتماع واللقاء، فليس معنى قولي هذا أن كلام العلماء والأئمة، أو جهود الدعاة والمربين، يمكن أن يُستغنى عنه، فذلك غلو قبيح، وخطره لا يقل عن التعصب لأحدهم، وربما كان خطره أشد، وعاقبته أسوأ والعياذ بالله.

فجهود العلماء المخلصين، وكذلك الدعاة الصادقين الذين نهجوا منهج السنة على أثر الصحابة، ثروة وزاد لكل متفقه، وزاد لكل سالك سبيل الدعوة والنجاة، ولا يستغنى عنها عاقل عرف حقيقة العلم، أو طرق أبوابه، أو وقف بأعبائه.

والصواب الذي اعتقده: أن تكون السنة في دعوتنا حيث وصفها الله تعالى؛ ميزاناً للفقهِ والتأصيل والتفريع، وحاكماً على الاجتهادات، والأقوال والأفعال، والأصل الذي يقوم عليه البناء، والمرجع الذي يفرع إليه عند كل مشكلة أو اختلاف، وعند كل جديد من الأحوال، وعلى هديه يتم التقويم والنقد، وضبط الخطوات.

قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا

جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٌ بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِاِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ اِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾^(١). فالكتاب أنزله الله ليهدي به، ويحكم بين الناس في الخلاف، ويردهم إلى الاتفاق، وإنما يحكم به النبيون، وقد هدى الله الذين آمنوا به وحكموه، وهم الذين اتبعوا بيان النبوة وهداياها دون غيرهم، وتلك هي سنة الله الماضية في جميع الأمم والجماعات.

وإن الجماعة ليس لها شكل واحد، يجب التزامه في كل الأحوال والظروف.

فإذا وجد الإمام المبايع، الذي يحكم الإسلام، فلزوم طاعته، ونصرته: هو لزوم الجماعة.

وإن لم يوجد إمام فالسعي لإقامة الخلافة، وتحكيم كتاب الله: لزوم للجماعة.

والعمل على نشر منهاج النبوة - دعوة وعملاً وولاء وتنقية - : لزوم للجماعة.

ولزوم أقوال جماعة العلماء، وعدم الخروج عنها، لزوم للجماعة.

والحرص على الأخوة والتراحم، وأداء الحقوق، ورعاية الأواصر: لزوم للجماعة.

وما ينبغي التنبه له: أنه قد يوجد الداعية في محيط مفتوح، تتاح له فيه حرية العمل والدعوة والتنسيق.

ويوجد آخر في ظروف حرجية، يضطر فيها إلى الحد من نشاطه، ويحتاج للالتفات إلى جوانب قد تخالف الصورة الأولى.

فلا ينبغي لمن رزق سعة في دعوته أن ينظر إلى الآخر على أنه تارك

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٣.

للجماعة، أو قاعد عن واجبها، ولا ينبغي لصاحبه أن يهتمه بدوره بالابتداع في دعوته.

وربما تختلف اتجاهات النشاط والعمل، باختلاف تقدير الأولوية والأهمية، فيجب أن نتخذ من هذا الاختلاف وسيلة تكامل وقوة، بدل أن يكون سبب تطاحن وضعف، ما دام ذلك وفقاً لمنهج السلف، وفي إطار السنة، وأقوال العلماء السلفيين، بعيداً عن البدعة، والمناهج المخالفة للسنة.

وما ينبغي أن نحرص على فهمه واستيعابه: أن الجماعة مضمون، قبل أن تكون شكلاً أو عنواناً، وهذا المضمون هو ما ينبغي أن نرعا ونهتم به أولاً، ومن أهم المضامين التي تشملها حقيقة الجماعة المسلمة:

أنها لحة ورابطة تسعى لجمع أفراد الأمة، ووسيلة اتصال بين طاقات متفرقة، وتنسيق لجهود مبعثرة، وتكامل بين النوعيات المتباينة المختلفة، وصياغة للشخصية المرنة، وتربية للأخلاق والطاقات، وتراحم وتعاطف تحت كلمة الله، ومدافعة للباطل عن شروره، من خلال تدرج سنني ضمن الأسباب والإمكانات، وضبط للأوقات، والجام للنزوات، وذلك كله من خلال ميزان المنهاج النبوي، وعلى ضوء هديه وتوجيهه.

فكل جهد يتحرك اعتماداً على الله وتوكلاً، وعلى تقوى منه ومراقبة، وانطلاقاً من كتابه وسنة نبيه تأصيلاً وبناء وامتداداً وتقويماً، ففيه لزوم للجماعة، وإبراء للذمة.

ولكن ما يجب الحذر منه، والخوف من الوقوع فيه: أن يخلو المكلف في وقت من الأوقات من العمل للجماعة، أو نصرتها، أو التوطئة لأسبابها.

ومن النصائح التي يتنفع بها الدارس لأحوال الجماعات، وتعينه على التمييز والفهم الصحيح:

النصيحة الأولى: يجب على مثل هذا الأخ أن يكون عارفاً بمنهج أهل السنة وأصوله الاعتقادية، والعلمية، والعملية، عارفاً بأصول البدعة، مطلعاً على

شبهات أهلها، وبدون ذلك فهو حاطب ليل، وحاقب ويل، فيجب أن ينصرف لتحقيق هذا العلم أولاً، إن أراد أن يكون عمله على بصيرة، شأن أتباع رسول الله ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ وَسُبْحَنَ اللَّهِ وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. فالمسألة جنة أو نار.

النصيحة الثانية: يجب أن يعلم طالب الحق أن شعار أهل السنة والجماعة أصبح عند كثير من الناس: دعوى لا مضمون لها، وشعاراً لا يراد التزامه، فالسبيل والحالة هذه هو التثبت من تطبيق هذا الشعار، والتزامه بكل ما يدل عليه، نفيًا لكل ما يخالفه من تأصيل أو عمل أو اعتقاد، وإثباتاً لكل ما يستلزمه من اعتقاد وتأصيل وعمل، وولاء لكل ما تولاه أصحاب رسول الله ﷺ من اعتقاد أو علم أو عمل أو قول، وبراءة من كل ما تبرؤوا منه، ولا يكفي لتحقيق الالتزام بهذا المنهج أخذ أجزاء منه، وترك أجزاء أو جزء، فكل فرقة من الفرق قد أخذت بشيء منه، ولم تكن بذلك من أهله، فانظروا آثارهم، واعتبروا بعواقبهم!

النصيحة الثالثة: أن من تضييع الأمانة أن يوسد الأمر إلى غير أهله، ورعاية الأمانة يقتضي أن يكون للقيادات العلمية المخلصة لأهل السنة الدور الأول والحاسم في توجيه العمل، فإذا وجدت أن دور هؤلاء القادة الأمناء^(١) جانبيًا، أو جزئيًا، فاعلم أن ذلك سيفتح الأبواب للانحرافات وزيادة الخلافات^(٢).

(١) من مظاهر تهميش دور القيادات: مناقشة القضايا العلمية، واتخاذ القرارات العملية المتعلقة بمسائل خلافية، أو مما يعد خروجاً عن الإجماع، دون الرجوع إليهم، والاعتداد بأقوالهم، كذلك تربية الشباب، وعرض القضايا الإسلامية للرأي الإسلامي، من خلال صنف من الدعاة هم دونهم علماً وخبرة وتجربة بمراحل، والتركيز على إبراز صورة الدعاة الشباب، مع إهمال أو إغفال وصل تربية الشباب، ووصل الرأي الإسلامي بتلك القيادات المخضمة المحنكة، وعدم الإهتمام بإبرازها وإعطائها دورها، وأصبح من ذلك وأخطر: تنقص تلك القيادات، وغمرها ولزها، أو الطعن فيها، كما هو دأب بعض الصحفيين المتسيين إلى أهل السنة، مثل محمد العبد، ومن دار في فلكه.

(٢) قلت: «قال رسول الله ﷺ وليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويعرف لعالمنا حقه». فاستبعاد العلماء استئثار بالعمل ويعد عن الشورى وغمط لحقهم.

النصيحة الرابعة: يجب أن يكون أساس العمل قائماً على أصول وقواعد منهج أهل السنة والجماعة: الاعتقادية، والعلمية، والعملية. وذلك يقتضي:

(الانضباط ضمن ضوابطها، مراعاة تأصيلها وتوضيحها، ونشر مفاهيمها، والتربية على أساسها، والذب عنها، وتجديدها والتمكين لها).

وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه، دون وجود إطار عملي تنظيمي ينظم تأصيله، ويتابع تنفيذه، ويصحح الأخطاء التي لا بد من وقوعها في كل عمل.

النصيحة الخامسة: إن سلامة العمل غاية دينية وغرض عملي، وقد يتحول إلى أمنية عاطلة، إذا فقد مقوماته، وإن من أخطر وأهم هذه المقومات: استقامة العاملين على سنن منهج أهل السنة أصولاً وفروعاً، وهذه الاستقامة تتطلب شرطين اثنين لتحقيقها:

الشرط الأول: العلم الكافي بهذا المنهج، والعلم بمقتضياته العملية في مجال الفرد والجماعة، وهذا من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها العقلاء.

الشرط الثاني: التربية على هذا المنهج، والاتصاف بصفات أهله: ولاء وبراء، حباً ونصرة، وقولاً وعملاً.

ولا ينبغي أن يحملنا التعجل على غض النظر عن متطلبات تحقيق هذا الأمر الخطير، لأن الرضى بمنهج أهل السنة عند أحد الدعاة: كشعار مقبول مرضي، لا يعني بالضرورة تخلصه من شوائب البدع، وبعده عن الانحرافات التي تشيع بين المسلمين، وسلامته من الولاء لبعض المفاهيم المنحرفة، واستجابته التامة للمقتضيات العلمية والعملية لمنهج السنة، وكل هذا لو كان فيه فهو يعني تناقضاً في سلوك الداعية وقراراته ومواقفه، ويعني التباساً في مواطن كثيرة، ويعني خلافات ذميمة داخل صف الدعاة، فإذا اجتمع في عمل ما؛ عدد من هذا النموذج من الدعاة، فيتوقع أن يصبح هذا العمل يحمل شعاراً لا يصدق عليه، وتأتي نتائجه في منزلة بين منهاج السنة ومنهاج البدعة: فليس هو نسخة من التجارب القائمة، أو تقليداً لها وهو وإن كان خيراً منها، ولكنه بكل تأكيد لا

تنطبق عليه مقتضيات قول النبي ﷺ:

«ما أنا عليه، وأصحابي».

ويخشى أن يتحول الأمر إلى تشكيل إضافي لمنهج بدعي، إذا أعطي هذا الواقع منزلة الأصول من ولاء وثبوت وتعصب ومنافحة.

إن أصول منهج النبوة وضعت لضبط فروعه وجزئياته، ولا شك أن رعاية فروع هذا المنهج، والاهتداء بهديها، هي غاية الأصول ووظيفتها، لأن فقه أحكام هذه الفروع هي الدليل الذي يأخذ بيد المسلم في كل ساعة من ساعات يومه، وهي الحلول الجزئية، التي شرعت لمواجهة المقتضيات والمتطلبات الجزئية من أجل صياغة حياة المسلم حياة راشدة، تقتضي أثر رسول الله ﷺ، وأثر أصحابه، وتجتهد في النهج على منوالهم: جزئياً و كلياً.

وإن مثل من عرف أصول المنهج معرفة سطحية عامة أو جزئية غير تامة، أو رضي بها دون فهم تام ولا بصيرة، كمثل من يملك كتاباً بلا صفحات، أو صفحات بلا سطور، فهل يستطيع هذا الأخ أن يقرأ كتابه؛ بله أن يخرج به إلى حيز العمل الراشد، بله أن يعلم الجهاد القراءة الصحيحة، والعمل النافع المفيد؟؟

إن مواجهة المقتضيات والمشكلات العامة والخاصة، الكلية والجزئية، وريادة الأمة في طريق حياتها الجديدة المنشودة، لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة القواعد - أو الحلول - العامة، والحلول الجزئية الفرعية، وإلا بتطبيقها جميعاً.

أما إذا اجتمع مع ما قلت: أن يتخذ القرار بعد الأصابع، وهز الرؤوس؛ فذلك ما يجب أن يفر منه المؤمن فراره من الأسد^(١).

(١) قلت (وهذه طريقة مخالفة لما كان عليه أصحاب رسول الله قطعاً ولم نعرف حادثة كانوا يعدون فيها المخالفين والموافقين وقد استشار عمر المهاجرين في أمر القدوم على الطاعون أو الرجوع بأصحاب رسول الله فاختلّفوا عليه فقال: «قوموا عني». ودعا بالأنصار فاستشارهم فاختلّفوا عليه فقال: «قوموا عني» ولم يعد الأصابع ولم يجمعهم ثم يعد الأصابع أيضاً وإنما دعا =

النصيحة السادسة: إذا كان الإصلاح سبيل الدعاة وديندهم، وكان الإسلام يفرض علينا رعاية حق الأخوة، وتمتين أواصر الاجتماع، فإن مثل هذا الأخ الذي أظهر رضاه بمنهج أهل السنة هو ممن تأكد حقه، ووجبت نصرته، ووجب علينا أن نعينه على استكمال بصيرته، وإذا كان منهج النبوة هو جماع الحكمة، فإن البصيرة هي باب الحكمة الذي يوصل إليها منه، وما ضلّ من علم، ولا أحكم من جهل، فإذا اجتمعت للمشار إليه بصيرة بمنهج النبوة علماً وعملاً ومحاكمة يسر الله له ذلك، حمل الأمانة التي هو من أهلها.

ومن الممكن قبل ذلك أن نتعاون معه في أمر فهمه، وظهر له، وإن خفيت عليه من المنهج أمور غيره، دون أن يكلف ما لا يطيق، ودون أن يوسد إليه ما ليس له بأهل.

النصيحة السابعة: لقد ثبت من ملاحظة بعض التجارب السابقة، أن من منافذ الخطأ والانحراف للدعوة: طغيان المؤثرات الشخصية، فيقبل الناس رأياً لأن فلاناً طرحه، أو أشار به، ولا يحتاج عندها لسند شرعي، أو يرفضون رأياً لأن علاناً عرضه، دون نظر إلى مستند شرعي.

فيجب أن نتعلم كيف نخالف من نحب ونحترم، وأن نخضع للحكم

= مشيخة من حضر عن أسلم يوم الفتح فلم يختلفوا وأجمعوا على قول واحد بضرورة الرجوع وعدم الدخول على الطاعون فاستجاب لقولهم ثم جاء عبد الرحمن بن عوف وكان عنده علم من رسول الله ﷺ. ففرح عمر بذلك وأنه وافق ما عزم عليه ما أخبر به رسول الله ﷺ ولم يلجأ إلى عد الأصوات فهذا أبعد ما يكون عن العلم. وكذلك حادثة سؤال عمر رضي الله عنه لأصحاب رسول الله من أهل الشورى ماذا يفهمون من قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾... السورة قالوا أمر الله نبيه إذا نصره ودخل الناس في دين الله أن يسبح ويستغفر فقال عمر ما تقول يا ابن عباس قال: إنها أجل رسول الله ﷺ. قال: ما أعرف منها إلا ما تقول. فالعلم لا يتبع الأثرية وإنما يتبع الدليل ولذلك لم يجعل الله الحجة في قول الجمهور وجعل الحجة في الإجماع. وإلا فليس هناك إمام من أئمة المسلمين إلا وله أقوال يخالف فيها الجمهور وأحياناً يكون الحق والدليل معه على خلاف قول الجمهور).

الشرعي، ولو كان في غير ما نحب، فبدون ذلك يقع الخلط بين الداعية والدعوة، ونقع في التقليد، وربما في التعصب، ونحن من أعدائه ومنكريه، دون أن ننتبه لهذه المفارقة.

كما يجب أن نتعلم أن حكمة الداعية، لها مجالها الخاص، والذي لا يجوز أن يتعارض مع النصوص والقواعد، كما نفرق بين الخبرة القائمة على التجربة العملية، فتوضع في مجالها ودائرته، والرأي الصادر عن التمكن والتخصص العلمي، فينظر إليه في دائرته، ويحترم في مجاله.

وأن نتذكر أن دعوة الإخوان المسلمين، قامت على جهود شخصية قوية مؤثرة، كانت تسد الثغرات، وتستكمل النواقص إلى حد كبير، فكانت كثير من المعضلات مخفية في حياة المؤسس رحمه الله، فلما لحق بربه، وافتقدت الدعوة دوره، ظهرت المشكلات، وبدأ التفكك والتفسخ، ذلك أن المسير الحقيقي للدعوة، كان شخصاً، ولم يكن منهجاً مستقلاً بذاته.

النصيحة الثامنة: إن السير في سبيل تجديد الإسلام، وإحياء شعبه الفردية والجماعية، ووصل ما وهن أو انقطع من أسبابه العملية بواقع المسلمين اليوم يحتاج إلى مرونة في الفهم، وقدرة على الرجوع إلى أصول المنهج وقواعده باعتباره الميزان العدل، لتصحيح الخطى وترشيد الأعمال، وسلوك هذا السبيل يحتم مواجهة أشكال جديدة من العلاقات، وأنماط متغيرة من الروابط، ولا بد من المرونة أمام الجديد، للتمييز بين الجديد في شكله، الأصيل في حكمه، وبين الانحراف الذي يلبس ثوب التجديد، والتهاون الذي ينتحل اسم المرونة. ويجب الحذر في هذا المجال من أمرين خطرين: الأول هو التذرع بما ذكرت من تعدد الأنماط وتغيرها لفتح باب الفتاوى الحركية والدعوية لغير المتمكنين من الشباب ذوي العلم القاصر، وثانيهما الزهد والتزهيد في علم العلماء الراسخين المتمكنين، ووضع الحواجز النفسية أمام الشباب لتعويق الرجوع إلى العلماء أهل التمكن، باطلاق الأسماء المنفرة عليهم مثل: علماء الأوراق، أصحاب الفقه

الجامد، المعتزلين في البروج العاجية، أصحاب الفقه البارد، أو اتهامهم بالقصور في فقه الواقع، أو الطعن في إخلاصهم، والتشكيك في نواياهم، وخلع الألقاب الفضفاضة على من يسير بعيداً عن توجيه هؤلاء العلماء، والمجازفة في تزكيتهم على زعم أنهم الذين فقهوا الواقع، وعاشوا في الميدان، وأحسوا بالجراحات، حتى يصل الأمر إلى القول أن الفتوى لا تقبل من غيرهم.

والحل المنهجي لهذا الإشكال يتم بترك التهور والتعجل، واجتناب التلاعب بالعواطف، والنفخ في الرماد، وإعداد صف الدعاة الذي يحمل العلم المنهجي المؤصل، والذي يمكنه من فهم واقعه على ضوء أصول المنهج، ومواجهة هذه الحالات التي تتداخل فيها المصالح بالمفاسد، بالنظر العلمي، والتقويم السديد.

وأن تعاد الرابطة المقطوعة أو المنسية بين الدعاة في مختلف المجالات، من خطابة، ووعظ، وتعليم وبيان، وتربية وتوجيه، وإصلاح وتقويم، وأمر بالمعروف ونهي عن منكر، ورص الصفوف، وإزالة الفجوات، وبين أهل الاختصاصات العلمية المكيئة الراسخة، لتردم الفجوة بدل أن تعمق، وتتواصل الشرايين والأعصاب والأعضاء بدل أن تمزق، وتستقيم الدعوة على سوقها كما كانت أول مرة:

﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْجٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١).

ولا فإن الخوف عظيم من أن يتحول هذا الإشكال إلى مشكلة، والمشكلة تصبح بداية لولادة فرقة جديدة، وأسماء جديدة، والخوف عظيم أن تتسلل مفاهيم الفرق المنحرفة إلى صفوف الدعاة، وتتغلق كل طائفة على نفسها، وتستكبر عن

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

التعلم من أهله، وتعود صفات الخوارج من الكبر والعجب، واتباع الظنون والمتشابهات، والطعن في أئمة العلم، ووقوع بأس بعض الطوائف على أهل الإسلام، وركوب التكفير والتضليل والتسفيه.

ولأمور عظيمة قال ﷺ: «ليس منا من لم يجلّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»^(١) منها فساد ذات البين، وذهاب الدين.

وإذا تقرر لديك أخى السائر على طريق الدعوة أنه لا جماعة مرضية شرعاً على غير السنة؛ ولا سنة بغير الجماعة، أذكرك بالحقائق التالية:

١ - إن قيام اجتماع أو جماعة على الاعتصام بمنهاج بشري اجتهادي هو اجتماع على غير السنة، ولو كان واضعه إماماً جليلاً، أو داعية فذاً، وهو بالتالية اجتماع فاقد للأساس الشرعي للجماعة، وهو لذلك محكوم عليه بالانهيار والتفكك ولو بعد حين، ولا يخلو أن يتسبب في اختلاف المسلمين وفرقتهم، ومن ذلك اتباع إمام، أو أئمة^(٢)، أو داعية، أو دعاة، لا يتجاوزهم الداعية إلى غيرهم، بل يجعل أقوالهم معقداً للولاء والبراء، وأصلاً للتفريع والنظر والمحاكمة.

٢ - إن وجود أصل من أصول الفرق المنحرفة - اعتقادي أو علمي أو عملي - في منهج جماعة نظرياً، أو وجود فروع مقننة ثابتة لمثل هذا الأصل عملياً، لا معنى له سوى إفساد ركن شرعية الجماعة، وتهديم بنيانها، وإبعادها عن الحق، عاجلاً أو آجلاً.

٣ - تقديم رأي أو (مصلحة) أو اجتهاد على سنة معلومة محكمة؛ دلالة خطيرة على انعدام جدية ومصداقية التزام السنة، واتباع منهجها،

(١) صحيح الجامع الصغير للشيخ الألباني، برقم (٥٤٤٣) وقد عزاه للإمام أحمد في مسنده ومستدرک الحاكم وحسنه.

(٢) غير أصحاب رسول الله (رضي الله عنهم)، قلت: (الشيخ علي خشان) وإلا فهناك بعض الدول تدعي أنها على منهج السلف وترفع راية التوحيد مع بعدها عن ذلك.

ومثل هذا الأمر إنما يكون في الجماعات المنتسبة إلى السنة شكلياً أو عموماً. ومن ذلك الامتناع عن تحكيم السنة في قرارات الجماعة وبرامجها وأعمالها.

٤ - غياب أصل من أصول منهاج السنة، اعتقادي أو علمي أو عملي، دلالة ظاهرة على فساد منهج هذه الجماعة، لأن الفرق المنحرفة قد تأخذ كثيراً أو قليلاً بأصول السنة، لكنها تخلطها بأهوائها، فلا تلتزمها بتمامها.

٥ - تحديد دائرة الولاء في جماعة ما؛ أو توجيه إجراءاته العملية لموالات طائفة من أهل السنة دون غيرها، يجعل منها سبباً للفرقة، وإفساد الجماعة الشرعية الأم.

٦ - انصراف الجماعة عن خدمة منهاج السنة، ونشر دعوتها، والتمكين لعقيدتها وأصولها، وانتهاجها سبيلها، هو طريق إقرار البدعة وموالات أهلها، مما يقضي على دعوى انتسابها للسنة، ويفقدها شرعية هذا الانتساب.

وهذه الحقائق الموجزة تحتاج إلى شيء من التفصيل والتوضيح نسأل الله أن ييسر ذلك قريباً.

الفصل الثاني

«ما يدخل في منهج الفرقة الناجية»

تقدم في الفصل الأول أن منهج الفرقة الناجية؛ والذي وصفه رسول الله ﷺ بقوله: «ما أنا عليه، وأصحابي» يتضمن سنة رسول الله، وكذلك سنة أصحابه الموافقة لسنته ﷺ، وانتقل في هذا الفصل لبيان ما يدخل في هذا المنهج، عن طريق تعريف الضابط الذي يدخل به القول في العقيدة، أو العبادة، أو غيرها، في منهج الفرقة المنصورة الناجية، وأبدأ بسنة رسول الله ﷺ وما تشتمل عليه.

القسم الأول السنة النبوية

أولاً - تعريف السنة:

«السنة في اللغة: الطريقة والسيرة، ومنه قول لبيد في معلقته:

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها
أي: طريقة يسرون عليها»^(١).

أما التعريف الشرعي للسنة، فقد اختلف عند المصنفين، باختلاف فنونهم وأغراضهم، فهي عند المحدثين: كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة، أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة، كتحتته في غار حراء، أم بعدها، وعند علماء الأصول: كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم، من قول أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً

(١) مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١١٣).

لحكم شرعي، وهي عند الفقهاء: ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن فرضاً، وقد تطلق عند الفقهاء بمعنى ما يضاد البدعة^(١).

ومن أقرب التعريفات إلى موضوعنا، هو تعريف علماء الأصول، ذاك أن التعريف المنسوب للمحدثين يدخل فيه ما لا يشرع العمل به، أو الاستناد في القضايا العلمية إليه^(٢)، ولأن الفرض وهو عند الفقهاء ليس من أقسام السنة، هو من أهم ما يدخل في منهج رسول الله ﷺ، وفي طريقته وسنته.

وقد وجدت أقرب تعريف لمعنى السنة، يفى بالدلالة على ما يدخل في طريقة رسول الله ﷺ وسنته:

(السنة: ما ترك رسول الله ﷺ أصحابه عليه قبيل وفاته).

وهذا التعريف أقرب شيء إلى معنى حديث رسول الله ﷺ: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إن هذه لموعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: (قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً...)»^(٣).

والحديث ذكره ابن أبي عاصم في كتاب السنة وترجم لبابه بقوله (باب في لزوم السنة)^(٤)، وكذلك ترجم له اللالكائي فقال: «ساق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم...»^(٥). وكذلك ذكره الإمام النووي، في «باب الأمر بالمحافظة على السنة وآدابها»^(٦).

(١) «السنة قبل التدوين» د. عجاج الخطيب (١٥ - ١٦). بتصرف.

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل القادم إن شاء الله.

(٣) مستدرک الحاكم (٩٦/١) وقال الذهبي «صحيح ليس له علة».

(٤) السنة قبل التدوين: هي (١٦ و ١٩).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧٤/١).

(٦) رياض الصالحين (١١٢ - ١١٣).

وهذا العمل من أولئك الأئمة رحمة الله عليهم، دالٌّ بمضمونه على المعنى الذي ذكرته، ولفظ الحديث دال على مثل ذلك، فرسول الله ﷺ قال فيه: «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها»، والبيضاء المذكورة هنا، والتي لا يزيغ عنها إلا هالك، ولا يهلك إلا من زاغ عنها، هي سنته ومحجته ﷺ ولذا قال بعدها: «فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي»^(١).

وقد جاءت نقولٌ عدة عن عدد من الأئمة، دالة على التفريق بين السنة، بمعنى الطريقة المشروعة، والحديث بمعنى ما جاء من حديث عن رسول الله ﷺ:

١ - عن عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، يقول: «لم أرَ أحداً قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل بالسنة من حماد بن زيد»^(٢).

٢ - وقال الزرقاني رحمه الله: «وقال عبد الرحمن بن مهدي: (ما بقي على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك بن أنس، ولا أقدم عليه في صحة الحديث أحداً، وما رأيت أعقل منه، قال: وسفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعاً). وسئل ابن الصلاح رحمه الله عن معنى هذا الكلام، فقال: (السنة ههنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث، ولا يكون عالماً بالسنة)»^(٣).

والمعنى الذي تضمنه كلام الإمام ابن مهدي عن السنة، هو الطريقة والمنهج، وكما ذكر الزرقاني منسوباً لابن الصلاح رحمه الله، فقد يكون الرجل

(١) انظر تخريج حديث العرباض في الصفحة السابقة.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٧/١).

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ (٣/١) وهذا الشاهد والذي قبله استفدتها من كتاب «السنة قبل التدوين».

إماماً في الحديث: أي رواية وحفظاً، ولا يكون إماماً في معرفة طريقة ومنهج السنة النبوية، ولزومها، وقريباً من هذا المعنى؛ ما نراه اليوم من اشتغال طوائف من المسلمين برواية الحديث، أو التصنيف فيه، وفيهم من ليس من أهله، في الإقبال على السنة، وتحري لزومها، والذب عنها، مثل بعض المتصوفة، والعقلانيين، ومتعصبي مقلدة المذاهب، فترى لأحاديهم معرفة بالأسانيد، وقواعد المصطلح، ثم هو مع ذلك يجلب مع البدعة والتعطيل والرأي والتعصب بخيله ورجله.

٣ - وروى ابن عبد البر عن الإمام مالك رحمه الله قال: «الحكم حكمان: حكم جاء به كتاب الله، وحكم أحكمته السنة، قال: ومجتهد رأيه، فلعله يوفق، ومتكلف فطعن عليه»^(١).

وكلام الإمام مالك، وكما هو ظاهر إنما يتناول الحكم الذي أحكمته، أو دلت عليه السنة، وفي ذلك تفريق بين السنة بمعنى الرواية، وما تدل عليه السنة من أحكام وغيرها.

٤ - وروى اللالكائي عن عمر بن عبد العزيز، أنه قال: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعته، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله عز وجل ما تولاها، وأصله جهنم وساءت مصيراً»^(٢).

وفي كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله دلالة على أنه أراد بالسنة: الطريقة، والمنهج، وليس مجرد النقل والرواية، ولذلك جعل اتباعها تصديقاً

(١) جامع بيان العلم (٢٥/٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٤/١).

للكتاب، واستكمالاً للطاعة، كما جعل مخالفتها اتباعاً لغير سبيل المؤمنين، وسبباً لصلي جهنم.

وفيما ذكرت دلالة على أن السنة التي هي أساس منهج الفرق الناجية، هي الطريقة المشروعة المسنونة، وهي معنى أخص من الرواية والحديث من جهة، وإن كانت الرواية أصل ثبوتها، والعلم بها، وأعم منها من جهة أخرى.

ثانياً - أنواع السنة:

وبناء على ما تقدم، من كون السنة: ما ترك رسول الله ﷺ أصحابه عليه قبيل وفاته، وعلى أنها هي القدوة والأسوة للمسلمين في دينهم كله، فالسنة تتنوع بتنوع الموضوعات التي تدل عليها، وأهم الموضوعات التي تتنوع إليها السنة النبوية:

١ - التوحيد: وهو ما كان عليه رسول الله ﷺ من توحيد، وإيمان شامل للربوبية والألوهية والأسماء والصفات، بأركانه وتفصيلاته، وأدلته. والتزام السنة النبوية في أمور التوحيد، هو من أبرز الدلائل لتمييز أهل السنة عن أهل البدعة، وهو رأس الفلاح والهداية، فمن هدي إليه فهو المهتد، وقد صنف عدد من علماء السنة في التوحيد، باسم: «كتاب السنة»، مثل الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، والإمام أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك، وأبي بكر الخلال، غير ما صنفه علماء السنة لبيان حقيقة التوحيد السني، وتعريف أصوله وأحكامه، وشروطه وآدابه.

٢ - التفسير: وينبغي لطالب السنة أن يعلم في هذا الأصل الأصل عدة أمور، قد بينها العلماء في مصنفاتهم، وأشار إليها إشارة سريعة.

الأمر الأول: أن الله تعالى كلف نبينا محمداً ﷺ بيان معاني القرآن بياناً تاماً شافياً، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ

وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ ﴿٤٤﴾ (١)، وقال: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (٢). وقال: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (٣). ثم شهد له جل وعلا بأنه بين ذلك في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٤)، فتمام الدين إنما هو ثمرة فهم القرآن، ومعرفة مقاصده ومعانيه.

الأمر الثاني: أن الله عز وجل أمر المسلمين أن يأخذوا كتابهم، ويفهموه كما فسرهم لهم نبيهم ﷺ، فقال تبارك اسمه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (٥)، فتفسيره ﷺ وحي معصوم، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، ولذا فقد حذر من مخالفته في ذلك، ضمن تحذيره من مشاقة سبيله واتباع غير سبيل المؤمنين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (٦).

الأمر الثالث: أن منهج الصحابة - سبيل المؤمنين - هو أخذ التفسير والتأويل من بيان (٧) رسول الله ﷺ، كما هو معلوم من أحوال الصحابة رضوان الله عليهم مع رسول الله ﷺ.

وخلاصة هذه الأمور: إن تفسير رسول الله ﷺ للقرآن الكريم، هو من سنته وسبيله الذي كان عليه، بل هو من أعظم معاني السنة النبوية، فمن أخذ به، فقد

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) سورة النور، الآية: ٥٤.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٦) سورة النساء، الآية: ١١٥.

(٧) راجع الصفحة ١١٥ من هذا الكتاب. وانظر للتوسع: رسالة الإمام الشافعي، مفتاح الجنة للسيوطي، كتاب السنة لمحمد بن نصر المروزي.

استكمل السنة، واستتم اتباع سبيل رسول الله ﷺ، فلم يتقدم بين يديه، أو يقدم عليه.

ولا بد من الإشارة إلى الفرق بين المعنى الاصطلاحي الشائع للتفسير، وبين معناه الواسع، فأكثر الناس يفهم أن التفسير ليس إلا هذه المصنفات التي كتبت لشرح معاني الآيات القرآنية تخصيصاً، ولكن من التفسير كذلك ما أودعه علماء الحديث والفقه في كتبهم، من أحاديث وأحكام تتعلق ببيان وتفصيل الشرائع الإجمالية، والأوامر العامة، التي وردت في القرآن الكريم، مثل أحكام العقيدة، والعبادات، والمعاملات، وعلى ذلك لا يكون تفسير النبي ﷺ للقرآن مقتصراً على أحاديث قليلة معدودة، ولكنه شامل لكل ما فصلته السنة من إجمال في العقيدة والعبادة والمعاملات، وكل ذلك مما يجب فيه تقديم بيان رسول الله ﷺ، وتفسيره، التزاماً بسنته وما كان عليه ﷺ.

٣ - العبادة: وسنة رسول الله ﷺ في العبادة، من أهم ما ينصرف إليه معنى السنة، وتقابلها البدعة^(١) وتضادها، ومعرفة سنته ﷺ في العبادة، والتزامها كلها: أصل من أصول السنة، لا محيص عنه في لزوم ما كان عليه ﷺ، ومخالفة هذا الأصل علامة من علامات أهل البدع، لا تكاد تخطيء فيمن وجدت فيه.

٤ - نظم المجتمع ومبادئه: لقد توفي رسول الله ﷺ، بعد أن أرسى قواعد المجتمع الإسلامي، وأصل المبادئ التي توجه حركته، وتحكم مساره، ثم جاء خلفاؤه رضي الله عنهم ففرعوا على تلك الأصول.

وأهم هذه المبادئ: نظام الخلافة والحكم، طاعة أولي الأمر، الشورى، وهي تدخل في معنى لزوم الجماعة، والجهد في سبيل الله، والأمر بالمعروف

(١) (بل البدعة تشمل بدع التوحيد والأسماء والصفات والتفسير ثم بدع العبادات، والبدعة هي كل أمر محدث لم يكن عليه رسول الله ﷺ وأصحابه في التوحيد والتفسير والعبادة والسلوك... إلخ).

والنهي عن المنكر، والجهر بالحق، وهي تدخل في باب الدعوة إلى الله .
وكل هذه الأصول تدخل في سنة رسول الله ﷺ التي يجب التزامها، والتي تدخل في معنى ما كان عليه ﷺ .

القسم الثاني سنة الصحابة رضي الله عنهم

أولاً - هل يقال: سنة الصحابة؟

أنت على ذكر لما مرَّ بك من أن سنة الصحابة رضي الله عنهم ليست إلا امتداداً وتفصيلاً لمواضع من سنة رسول الله ﷺ، فهي تفسير لأمر من الإجمال والعموم والإطلاق، وامتداد لفقه السنة النبوية، فيما يناسب الجديد الطارئ في حياتهم، مما لم تكن دواعيه في زمن رسول الله ﷺ، أو ما تبدل مناطه من الأحكام القائمة على المصلحة المعتبرة.

فسنة الصحابة على هذا المعنى، هي فرع من سنة رسول الله ﷺ وجزء مكمل لها، ثم هي باعتبار مصدرها وزمنها: سنة للصحابة رضي الله عنهم، فمعانيها وأحكامها من عند رسول الله ﷺ، وإن نطق بها أصحابه رضي الله عنهم أو عملوا بها، بعد وفاته.

وأول من ثبت عنه تسمية ما كان عليه الصحابة سنة هو رسول الله ﷺ، وذلك في حديث العرباض بن سارية، والذي يقول فيه:

١ - «فعلیکم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ وإياکم ومحدثات الأمور...»^(١) قال ابن القيم رحمه الله: «فقرن سنة خلفائه بستمه، وأمر باتباعها، كما أمر باتباع ستمه، وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يعضَّ عليها بالنواجذ»^(٢).

(١) انظر الحديث وطرفاً من تخريجه (ص ٥١).

(٢) إعلام الموقعين (٤/١٧٦).

٢ - وثبت مثل ذلك عن أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين علي رضي الله عنه، حيث قال: «جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي»^(١).

٣ - وفي كتاب الاعتصام بالسنة من صحيح البخاري، بؤب المؤلف باباً، فقال: «باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ...»، ثم روى عن أبي وائل قال: «جلست إلى شيبة في هذا المسجد قال: جلس إلي عمر في مجلسك هذا، فقال: (هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين) قلت: ما أنت بفاعلٍ، قال: (لم؟) قلت: لم يفعله صاحبك. قال: (هما المرآن يقتدئ بهما).»^(٢) وقال الحافظ ابن حجر في شرحه: «قال ابن بطلال: أراد عمر قسمة المال في مصالح المسلمين، فلما ذكره شيبة أن النبي ﷺ وأبا بكر بعده لم يتعرضا له، لم يسعه خلافهما، ورأى أن الاقتداء بهما واجب. قلت: وتماه أن تقرير النبي ﷺ منزل منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره، فيجب الاقتداء به في ذلك لعموم قوله تعالى ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، وأما أبو بكر فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله ﷺ ولا من فعله، ما يعارض التقرير المذكور، ولو ظهر له لفعله، لا سيما مع احتياجه للمال، لقلته في مدته، فيكون عمر مع وجود كثرة المال في أيامه أولى بعدم التعرض»^{(٣)(٤)}.

(١) صحيح مسلم شرح النووي (٢١٦/١١) وقد استفدت هذه الفائدة من كتاب «السنة قبل التدوين».

(٢) البخاري، انظر فتح الباري (٢٦٣/١٣).

(٣) فتح الباري (٣٦٦/١٣).

(٤) قلت: (في هذا بيان للسنة العملية والسنة التركية فكل ما تركه رسول الله ﷺ وأصحابه مع وجود المقتضي يجب تركه وإلا دخلنا في البدعة المحدثه فالواجب ترك جميع أمور الدين على ما تركها عليه رسول الله وأصحابه مع وجود المقتضي القياس دون إضافة وإلا لم يكن فائدة للنهي «وإياكم محدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة...».

وفي هذه النقل دلالة من وجوه عديدة:

أ- أولها إيراد الإمام البخاري للحديث في كتاب الاعتصام بالسنة، ثم ترجمته له بباب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، وذلك متضمن لتأييده اعتبار الاقتداء بالصحابة - كما فعل عمر في اقتدائه بأبي بكر مع رسول الله ﷺ -: إنما هو من الاعتصام بالسنة، والاقتداء برسول الله ﷺ.

ب - ثم استرواح شية إلى أن عمر رضي الله عنه لن يقسم المال، ما دام رسول الله ﷺ وأبو بكر لم يقسماه، وتصديق عمر لذلك، وهذا يشهد لهذا المعنى من الاعتصام بالسنة.

ت - ثم إثبات عمر الاقتداء بأبي بكر رضي الله عنه مع الاقتداء برسول الله ﷺ، وذلك بقوله: «هما المرآن يقتدى بهما».

ث - ثم تعليق الحافظ ابن حجر: «... وأما أبو بكر، فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله ﷺ ولا من فعله، ما يعارض التقرير المذكور، ولو ظهر له لفعله، لا سيما مع احتياجه للمال...».

فهذا كلام بديع نفيس، يتضمن أن أفعال الصحابة كاشفة عن الوجوه من سنة رسول الله ﷺ، وأن ذلك مما يسلم لهم فيه، ويقتدى بهم فيه، فلو ظهر لأبي بكر وجه في فهم تقرير النبي ﷺ مما يفصله بتقييد أو تخصيص لفعله، ولو فعله لاقتدى به عمر، ولجاز الاقتداء به في ذلك فاحفظ هذا المعنى فإنه قيم.

٤ - روى ابن عبد البر عن صالح بن كيسان قال:

«اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: (اكتب ما جاء عن الصحابة فإنه سنة) وقلت أنا: (ليس بسنة ولا نكتبه) قال: فكتب الزهري ولم أكتبه، فأنجح وضيعت»^(١).

فهذا الزهري^(٢) وهو من أئمة التابعين، يعد ما جاء عن الصحابة رضي الله

(١) جامع بيان العلم (١٨٧/٢).

(٢) قلت: [ووافقه على ذلك صالح بن كيسان حتى ندم ووصف نفسه أنه ضيع إذ لم يكتب عنهم].

عنهم من السنة، ومثله ما رواه ابن عبد البر، والإمام اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة عن عمر بن عبد العزيز، حيث قال: «سنّ رسول الله ﷺ وولاية الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعته، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين: ولاه الله عز وجل ما تولاها، وأصله جهنم وساءت مصيراً»^(١).

٥ - وذكر الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله بعنوان: اتباع الحق في سنتهم: «الوجه الثاني والعشرون: ما قاله جندب بن عبد الله رضي الله عنه لفرقة دخلت عليه من الخوارج، فقالوا: ندعوك إلى كتاب الله، فقال: (أنتم)؟ قالوا: نحن، قال: (أنتم)؟ قالوا: نحن، فقال: (يا أخايث خلّق الله في اتباعنا تختارون الضلالة، أم في غير سنتنا تلتمسون الهدى؟ أخرجوا عني»^(٢).

فترجمة ابن القيم لهذا الأثر؛ والموافقة لما رواه عن جندب بن عبد الله، صريحة في الدلالة على تسمية ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم: سنة.

٦ - وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: «سنة الصحابة رضي الله عنهم سنة يعمل عليها، ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور...».

وهذا صريح في بيان مسلك الشاطبي رحمه الله في هذه المسألة، وأنه يرى أن ما كان عليه الصحابة سنة ينبغي سلوكها، والاقتداء بها.

وهذه الأحاديث الصحيحة، وما معها من الآثار والنقول، تدل على أن ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم هو من السنة بلا ريب.

(١) انظر ص (٧٢) من هذا الكتاب.

(٢) إعلام الموقعين (٤/١٧٥).

ثانياً - سنة الصحابة محفوظة:

وهذه مسألة لم أجد من^(١) صرح بها من أهل العلم، ولكنني وجدت الأدلة الصحيحة تدل عليها دلالة قاطعة، لا دافع لها، ولا صارف عنها، كما وجدت كثيراً من أصول مسالك أهل العلم متضمنة لمعناها، وحاكمة بمقتضاها. وأهم الأدلة التي دلت على حفظ سنة الصحابة رضي الله عنهم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَٰهُ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٥).

وقد سبق كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في تفسير الآية، ووجه الدلالة من الآية: إنها توجب اتباع سبيل المؤمنين، وتحرم مخالفته واتباع غيره، وهذه الآية وغيرها من الآيات التي تأمر باتباع الصراط المستقيم، فيها إحالة على سنة أصحاب رسول الله ﷺ، وذلك يقتضي حفظ هذه السنة، وإلا كانت هذه إحالة على معدوم، أو ناقص مختل، وذلك أمر باطل، وكتاب الله تعالى منزّه عن الباطل بلا ريب.

٢ - وصية رسول الله ﷺ لأصحابه، في حديث العرابض بن سارية، والتي أمر فيها بالتمسك بسنة خلفائه الراشدين، والعض عليها بالنواجذ، وذلك عند الاختلاف الكثير. ومثله بيان رسول الله ﷺ لسبيل الفرقة الناجية، وأنه يكون فيما كان عليه أصحابه، وذلك عند وقوع الافتراق الشديد الكثير. وهذا يقتضي بقاء سنة الصحابة رضي الله عنهم، وحفظها في وقت الاختلاف، ولو افترض العكس لأدى إلى كون أمر رسول الله ﷺ أمراً بمحال، لو كانت سنة الصحابة غير موجودة، أو أمر باتباع سبيل ناقص لا يفي بالواجب، وكلا الفرضين باطل، لأن قول النبي ﷺ من الوحي الذي لا يحتمل الخطأ والظن.

(١) وجدت كلاماً صريحاً لشيخ الإسلام ابن تيمية، فانظره تحت رقم ٤ من هذه الفقرة.

٣ - أحاديث الفرقة الناجية، ومنها قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...»^(١) وقوله: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله...»^(٢).

وهذه الأحاديث تدل على المعنى الذي ذكرته فيما تقدم من هذه الفقرة، وهو أن أمر القرآن والسنة باتباع سبيل المؤمنين، والصراط المستقيم، وكذلك أمر رسول الله ﷺ باتباع سنة الصحابة، والتمسك بها، والعرض عليها بالنواجد عند الاختلاف، وسلوك ما كانوا عليه للخروج من الفرقة والخلاف؛ هذه كلها تقتضي حفظ هذه السنة والسبيل، ووجه الدلالة في هذين الحديثين من جملة أحاديث الفرقة المنصورة: إن رسول الله ﷺ ذكر أن الحق لا يزال ظاهراً معلوماً في هذه الأمة، وفي ذلك دلالة على أن سنة الصحابة لا تزال محفوظة حتى يأتي أمر الله، لأنها من الحق بلا ريب، ولأن منهج الحق لا يتم ولا يكتمل إلا بهذه السنة والسبيل.

٤ - روى الإمام الشافعي حديث عمر رضي الله عنه مرفوعاً في الأمر بلزوم الجماعة، ثم قال: «إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين، والأتقياء والفجار، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى، لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئاً، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم، والطاعة فيهما، ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم»^(٣).

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٤/٤٤٩) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال الذهبي «صحيح». وهو في صحيح الجامع برقم (٧٢٨٧).
(٢) رواه الشيخان انظر صحيح مسلم (٣/١٥٢٤) وصحيح الجامع رقم (٧٢٩٠).
(٣) الرسالة (٤٧٤ - ٤٧٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الطريق^(١) الرابع: الإجماع، وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية، وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة، لكن المعلوم^(٢) منه هو ما كان عليه الصحابة، وأما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً^(٣)».

فهذا كلام إمامين من أئمة السنة، وفيه إثبات حجية الإجماع، وإثبات حجية الإجماع هو قول غالب أهل السنة، وكلامهم فيه معلوم مستفيض، والقول بحجية الإجماع يستند من حيث العلم به على العلم بأقوال أهله، وكل قائل بالإجماع، ولو خالف غيره في صورة الإجماع الذي يحتج به، فلا يخلو من القول بحجية إجماع الصحابة المنطوق أو السكوتي، وهو ما يسمى عدم العلم بالمخالف، وهو المشهور عن الإمام أحمد، وهو معنى تكذيبه لدعوى الإجماع^(٤) المشهور عنه، وكذلك ذكره الإمام الشافعي في رسالته: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتفاء إليه، بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبتته: جاز لي. ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفت من أن ذلك موجوداً على كلهم»^(٥).

وكل من يحتج بالإجماع فهو قائل - ضمناً -: أن أقوال العلماء دالة على المعنى المجمع عليه، وأنه لا يعلم منهم مخالف في هذا. وهذا لا يتجه الاحتجاج بمثله لو جاز القول أن أقوال أهل العلم في هذه المسائل غير معلومة أو

(١) من طرق العلم بالشرائع.

(٢) هذا شيخ الإسلام (رحمه الله) يصرح بما ذكرت من أن آثار الصحابة معلومة، والعلم بها من ثمار حفظها.

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤١/١١).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٢٧١/٩).

(٥) الرسالة: (٤٥٧ - ٤٥٨).

محفوظة. فهذا الاحتجاج متضمن أن أقوال أهل العلم محفوظة معلومة، ولولا ذلك لما قامت للإجماع حجة.

وكما ذكرت فإن أهل الإجماع المحتجين به، مع كونهم اختلفوا في أمور منه، فهم مجتمعون على الاحتجاج بإجماع الصحابة، فأقوال الصحابة أولى بالحفظ من غيرها، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يتعذر جمع الأقوال بعد ذلك، وقد كثر الخلاف، وفترت الهمم عن النقل والرواية.

٥ - قال الإمام ابن القيم: «قال البيهقي بعد ذكر هذا: وفي الرسالة القديمة للشافعي بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا، ومن أدركنا من نرضى، أو حكى لنا عنه يبلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وكذا نقول، ولم نخرج من أقوالهم كلهم»^(١).

وهذا المنقول عن الإمام الشافعي من التقيد بأقوال الصحابة بالقول بما اجتمعوا عليه، وأخذ قول بعضهم فيما تفرقوا فيه، وعدم مفارقة أقوالهم على كل حال، ليس قول الشافعي وحده رحمه الله، بل هو مروي عن الإمام أحمد، والإمام مالك، والإمام أبي حنيفة، وغيرهم من أئمة السنة، وهو متضمن مثل المعنى الذي تضمن القول بإجماعهم، ألا وهو أن أقوالهم محفوظة معلومة، ولولا ذلك لأمكن أن يقال في كل مسألة: وما يدرينا أن هذه الأقوال هي كل ما قالوه، فقد يكون له أقوال أخرى لم تنقل ولم تعلم، وإذا قيل مثل هذا بطل القول بالتزام ما اجتمعوا عليه، أو ترجيح بعض الأقوال فيما اختلفوا فيه دون الخروج عن جميعه، لأنه لا يكون ثمة ما يتميز به ما قالوه مما لم يقولوه.

٦ - ومثل هذا يقال أيضاً فيمن احتج بقول الواحد منهم إن لم يعلم له مخالف أو موافق، فهو دال على الاعتداد بما وجد من آثار الصحابة،

(١) إعلام الموقعين (٤/١٥٣).

وصرف الاعتبار عما لم يعلم أو يحفظ حتى ينقل.

٧ - وكذلك يقال في الاحتجاج على أهل البدع، وإبطال بدعهم، فالعمدة في ذلك في أغلب البدع هو عدم نقل الفعل أو القول عن الصحابة، والمحتج على إبطال البدع قائل بأنه لا قول لأحد من الصحابة بما استنكره من قول أو عبادة، وهذا مستند على أن أقوالهم معلومة باقية.

وآثار الصحابة لا تغيب عن جميع الأمة، وإن كان بعضها قد يغيب عن آحاد العلماء، كشأن أحاديث رسول الله ﷺ، لم يجمعها أحد من العلماء فلا يغيب عنه منها شيء، ولكن مجموعها لا يغيب أبداً عن علم جميع علماء الأمة كما ذكره الشافعي في رسالته، فالقول بحفظ آثار الصحابة، يمنع أن يغيب منها شيء مما تعلق بحلال أو حرام، أو مما يحتاجه المسلمون في دينهم عن جميع الأمة، إن كان يغيب منها القليل أو الكثير عن آحاد العلماء من الأمة، وذلك يرجع إلى زيادة علم العالم بآثار الصحابة أو نقصانه، ومن أشهر المراجع التي حوت آثار الصحابة: موطأ الإمام مالك، تفسير ابن جرير الطبري، مصنف أبي بكر بن أبي شيبة، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، صحيح الإمام البخاري، وغيرها من كتب التفسير التي تعتمد التفسير بالمأثور، وكتب الفقه العلمية الحرة التي تجمع الأقوال وتنسبها إلى أهلها.

وأجدني مدفوعاً في هذه المناسبة لتسجيل دعوة إلى طلبة العلم المتخصصين بعلم الحديث من أهل السنة أتباع السلف، فما أحوجنا إلى فتى صدق من هؤلاء - وهم قلة - يتفرغ لتحقيق آثار الصحابة رضي الله عنهم حتى تكتمل الثروة العلمية بين أيدي الدعاة، بعد أن تيسر لنا الكثير الطيب من التحقيقات في الحديث^(١) النبوي، لا سيما وهذا الباب لا يزال مغلقاً، وهذا

(١) وذلك بفضل الله تعالى، ثم بجهود العلماء المحققين، والسلفيين المخلصين، وفي مقدمتهم شيخنا الذي نجانا الله به من الضياع، الفقيه السلفي محدث الإسلام في عصرنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بارك الله فيه ونفع.

السبيل غير مطروق، رغم ما وجد من بوادر وبدايات.

فهل تصل هذه الدعوة إلى آذان - بل - قلوب أهلها؟

وهل يستجيب ذلك الفتى؟

ثالثاً - ما يدخل في سنة الصحابة:

تدور سنة أصحاب رسول الله رضي الله عنهم حول معنيين رئيسين:

١ - تفسير وبيان للكتاب، ولسنة رسول الله ﷺ، تفسيراً قولياً أو فعلياً، أو تأصيلاً لمفهوم من مفاهيم الكتاب والسنة.

٢ - الاجتهاد في الأمور المستجدة بعد زمن رسول الله ﷺ، وتلبية الحاجات العلمية للأمة في جوانب حياتها، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض سبيلها.

وقبل البدء بتوضيح تنوع سنة الصحابة رضي الله عنهم لا بد من الإشارة إلى أهم الخصائص التي تفرد بها جيل الصحابة عن عامة الأمة، في تكوينه العلمي.

إن أهم أسباب فقه الدين، والتمكن من الاجتهاد فيه:

(أ) معرفة نصوصه، وهي نصوص الكتاب والسنة، فهي أصل كل علم، ومستند كل فقه في هذا الدين^(١).

(ب) معرفة اللغة التي جاء بها القرآن الكريم، ونطق بها رسول الله ﷺ.

(١) قلت: (الشيخ علي خشان) جاء في مناقب الإمام الشافعي (رحمه الله) أن محمد بن الحسن سألهم أيهما أعلم صاحبنا (يعني أبا حنيفة) أم صاحبكم يعني (الإمام مالكاً) قال: على الحقيقة؟ قال: على الحقيقة. قال الشافعي: فأيهما أعلم بكتاب الله صاحبنا أم صاحبكم؟ قال اللهم صاحبكم. قال فمن أعلم بسنة رسول الله ﷺ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم. قال الشافعي. فلم يبق إلا القياس فمن لم يدر الأصول فعلى أي شيء يقيس؟

(ت) معرفة أسباب نزول القرآن الكريم، وأسباب ورود الحديث النبوي، ومناسباته.

(ث) معرفة مقاصد الدين والشريعة، ومعرفة أصوله وقواعده، وموازين المصلحة والمفسدة.

وجيل الصحابة رضي الله عنهم كان له من ذلك كله النصيب الأوفى، والمنزلة التي لم تكن لجيل آخر بعدهم، فنصوص الكتاب والسنة هم حفظتها ونقلتها للأمة من بعدهم، وكل آية أو حديث لم ينقله الصحابة فليس من الدين في شيء، وقد كانوا أعرب الناس لغة وبياناً وفهماً، طبعاً وسليقة، لا تكلفاً وصنعة، وقد شهدوا تنزيل القرآن على رسول الله ﷺ، منذ أول آية وحتى توفى الله رسوله ﷺ، وعابنوا منهج رسول الله ﷺ في تفسير القرآن وتأويله، وتلقوا عنه معانيه تامة وافية، فاجتمع لهم علم مقاصد الدين وغاياته، على الوجه الأتم الأوفى.

وبذلك صارت سنتهم قرينة سنة رسول الله ﷺ، وسبيلهم مكملاً سبيله، وآثارهم ديناً يعمل به ويرجع إليه، وأصلاً في الموازين العلمية، فكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وسنة الصحابة، هو الميزان الجامع، الذي توزن به العقائد والأصول، والأقوال والأفعال والاجتهادات، وتعتبر على ضوئه، فما أسقطه فهو الباطل الذي لا ريب فيه، وما أثبتته فهو الحق الذي رضي الله لعباده.

أما أقسام سنة الصحابة، فهي تتنوع بحسب موضوعاتها إلى الأقسام التالية:

١ - السنة الفقهية: وهي آثار الصحابة رضي الله عنهم، التي جمعت أقوالهم وأعمالهم في أبواب الفقه، من عبادات ومعاملات وأخلاق، وهي ترجيع إلى تفسير نص من كتاب الله، أو سنة رسوله ﷺ، أو إلى اجتهاد لبعضهم، قياساً على معنى نص عليه الكتاب أو السنة، أو إلحاقاً بأحد الأصول المعتمدة عندهم، والسنة التي سنّها الصحابة رضي الله عنهم في أبواب الفقه هي الضابط لسلامة الفتوى بعد عصر

الصحابة، وهي التي تحول دون انحراف مسالك المفتين، وانتشار الفوضى في أقوالهم، وتمنع انتشار وتوسع الخلاف بين المسلمين من أهل السنة.

٢ - السنة الاعتقادية: وهي تناول اعتقاد الصحابة رضي الله عنهم في الربوبية والألوهية والصفات، وفهمهم لنصوص الصفات، ومنهجهم في الولاء والبراء، وتعريفهم للإيمان والإسلام، ومواقفهم من البدعة وأهلها، وغير ذلك مما يدخل في أبواب الاعتقاد.

ولئن كان منهج الصحابة في الفقه أصلاً من ضوابط التشريع الإسلامي، فإن سنتهم الاعتقادية هي الفيصل بين أهل السنة وأهل البدعة، فمخالفة هذه السنة علامة على خذلان صاحبها، وآية ذلك أن كثيراً من الفرق تحاول انتحال النسبة إليهم، وتدعي البراءة من مخالفتهم، بدءاً بالرافضة^(١) ومروراً بالمعتزلة، ثم الأشاعرة، ثم الصوفية.

٣ - السنة السياسية: وهي تشمل ضوابط السياسة الراشدة في قيادة الأمة، مع الأحكام المتعلقة بها، والتي سنّها خلفاء رسول الله ﷺ على مدى ثلاثين سنة بعد وفاته ﷺ، بدءاً بخلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وانتهاء بخلافة الحسن بن علي رضي الله عنه، وهي تتميز باقتفاء أثر رسول الله ﷺ في سياسته، إما نصاً أو اجتهاداً على النص، وتعتبر هذه الفترة امتداداً نوعياً لعهد النبوة، في سياسة الحكم وقيادة الأمة، فهي بذلك مصدر من مصادر التشريع السياسي لأهل السنة، تتضح فيه تطبيقات متعددة للسنة، تبعاً لاختلاف الظروف والأحوال، كالاجتماع الذي كان في عهد أبي بكر، يقابله الاختلاف الذي وقع في خلافة علي، والطاعة التي كانت زمن أبي بكر وعمر وبداية خلافة

(١) والرافضة الذين يكفرون جمهور الصحابة، ينسبون ذلك لأحد كبار الصحابة علي بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه).

عثمان، تقابلها الثورات التي وقعت أواخر خلافة عثمان، وطاعة الامتثال والانقياد الطوعي في خلافة أبي بكر، وطاعة الهبة والرهبة زمن خلافة عمر.

وبهذا الاختلاف في الظروف، مع اتحاد المنهج الحاكم، ظهرت سوابق تشريعية هامة، وتأصلت أحكام ضرورية، منها أحكام قتال أهل الردة، وأحكام قتال البغاة من المسلمين، وموقف أهل السنة من الفرق المبتدعة وغيرها، وأصول الدعوة، والأمر بالمعروف وتغيير المنكر.

ولا بد من التذكير بأن سلامة المنهج السياسي للمسلمين هي من أعظم الغايات، وأخطر المقاصد، وأشرف المطالب التي يرمي إليها الإسلام، وعمل على تجسيدها في مجتمعه وأمته على هذه الأرض، إضافة إلى سلامة العقابة والمصير في الآخرة، قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ (١).

وإن كانت هذه الغاية أساساً ووسيلة واستكمالاً للخطوة النهائية والأخيرة:

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (٢).

كما أن سلامة المنهج السياسي هي الاختبار الحقيقي لسلامة منهج الأمة واستقامتها عليه، ذلك أن تحقق المنهج الصحيح هو مؤشر قاطع على استقامتها على دينها فهماً وإيماناً وعملاً، والعكس صحيح.

٤ - السنة العلمية: وهذه التسمية عامة تتسع لكل ما هو علم، وإنما قصدت بها سنة الصحابة، ومنهجهم في التعامل مع الأصول العلمية، وذلك يشمل الاعتداد بالمصادر المعتبرة عندهم، وإلغاء المصادر التي حدثت بعدهم، ولم يكن لها اعتبار في منهجهم، كما يشمل طريقة

(١) سورة الملك، الآية: ٢.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٨.

استمدادهم للأدلة من المصادر المعتبرة، وسلم ترتيب الأدلة في منهج الصحابة، ويشمل قواعد الفهم وتفسير النصوص، وقواعد الاجتهاد المعمول بها من قبلهم.

وإذا أدركت أن منهج التفسير والاجتهاد، وضوابطه العلمية، ليس إلا نتيجة الفهم المؤصل لكتاب الله وسنة رسوله، وضابط التقنين الشمولي لهذا الفهم، أدركت أن الصحابة هم أول من تعلم هذا المنهج من رسول الله ﷺ، وضبطوا حركتهم العلمية والاجتهادية وفق موازينه، ثم نقلوه لمن بعدهم، ممن تبعهم بإحسان. وأدركت أن المنهج العلمي للصحابة يدخل تحت قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي»، فاتباعهم فيه أصل في اتباع منهج الملة الناجية، ومخالفته مخالفة لسبيل النجاة، وأدركت أن كل ما حدث بعدهم، على غير أصل معتبر في مسلكهم العلمي، هو البدعة الضلالة التي تهدم الإسلام، وتنقض عراه.

٥ - قواعد الملة الجامعة: إذا تأملت المجالات السابقة المذكورة لسنة الصحابة رضي الله عنهم، وجدتها شاملة للشريعة والعقيدة، والسياسة ومنهج العلم، وتلك هي القواعد التي بمنهج الفرقة الناجية وملتهم، وحفظ هذه القواعد ورعايتها، هو بالتالي حفظ للمنهج وصيانة له، وحفظ هذه القواعد، وما ينتج عنه من حفظ للمنهج، وتحديد لمعالمه، إنما يرجع إلى لزوم سنة الصحابة رضي الله عنهم، وهي كما أشرت من جهة أخرى مفسرة ومبينة، ومستكملة لمعالم القرآن الكريم، ومعالم سنة رسول الله ﷺ.

رابعاً - كيف نعرف سنة الصحابة رضي الله عنهم:

١ - المقصود بمعرفة سنة الصحابة رضي الله عنهم أمرين اثنين:

(أ) التحقق من ثبوت الأثر الذي يدل على السنة العلمية أو العملية. وهذا سبيله نقل العدل الضابط، عن مثله، من مبتدئه إلى منتهاه، بغير شذوذ ولا علة، كشأن حديث رسول الله ﷺ.

(ب) الدلائل والأحكام التي يحملها الأثر، وهذه مسألة ذات شقين، وشقها الأول أصول وقواعد الاستدلال العامة، فهذا الشأن كشأن الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، من حيث اعتبار العموم والخصوص، والمنطوق والمفهوم.

أما شقها الثاني، فهو ما تختلف فيه سنة الصحابة عن سنة النبي ﷺ من حيث أن سنة رسول الله ﷺ صادرة عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، بينما سنة الصحابة تصدر عن جماعة ثبتت لهم العصمة حال اجتماعهم، ولم تثبت هذه العصمة لأحادهم، إذ ليس ثمة معصوم بذاته من جماعة الصحابة، ولا شك في وجوب التفريق بين الحكم المستفاد من أقوالهم حال اجتماعهم، والحكم الذي يستفاد منها حال الاختلاف.

٢ - إن أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أهل الفرقة الناجية، وأصحاب ملة النبوة الذين ورثوها وورثوها من بعدهم، كانوا مجتمعين على قواعد هذه الملة، فلم يختلفوا في شيء من أصول الدين وقواعده الجامعة، وإن اختلفوا في بعض المسائل العلمية المعدودة، كما ذكر أهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمداً ﷺ رأى ربه... وأنكرت كذلك أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي... وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: (إنما كان بروحه) والناس على خلاف معاوية»^(١). وما وراء ذلك من العقيدة، وقواعد العلم وأصوله، لم يقع فيه خلاف، ولم يحفظ منه شيء بين أصحاب رسول الله ﷺ، أما أمور الفقه فقد وقع فيها خلاف أوسع من وقع في دائرة الخبريات العلمية، وهذا الخلاف على أنواع سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

(١) مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٤ - ١٧٣).

٣ - النوع الأول من سنة الصحابة رضي الله عنهم هو ما كانوا عليه من قول أو فعل أو تقرير، دون خلاف فيه، وهو الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة، وهو ما يسميه كثير من العلماء بالإجماع، أو الإجماع السكوتي، وهو ما يسميه بعضهم: عدم العلم بالمخالف، كما هو كلام الإمام أحمد، والإمام الشافعي، وهذا النوع هو في الحقيقة داخل في السنة النبوية، ويدل على هذا أمور:

إن الصحابة معصومون من الاجتماع على باطل، وعلى مخالفة سنة رسول الله ﷺ، فما اجتمعوا عليه فهو مما يوافق السنة النبوية.

أن رسول الله ﷺ أمر باتباع ما عليه أصحابه رضي الله عنهم، والتمسك به، والعض عليه بالنواجذ، وأولى ما دخل في مفهوم هذا الأمر، ما كان عليه الصحابة دون خلاف، ودخوله تحت أمر رسول الله ﷺ، يجعله في حكم السنة القولية، وهذا أمر ظاهر إن شاء الله.

٤ - النوع الثاني من سنة الصحابة وهو اختلاف التنوع، أي أن يكون الاختلاف في صورة الفعل، لا في حقيقة الحكم، وذلك مثل:

صيغ الاستفتاح، والتشهد، والصلوات الإبراهيمية، الثابتة بالنقل الصحيح إلى رسول الله ﷺ، فالأخذ بكل واحدة من هذه الصيغ سنة صحيحة.

«ما يجب على قوم جهاد، وعلى قوم الزكاة، وعلى قوم تعليم العليم، وهذا يقع في فروض الأعيان، وفروض الكفايات»^(١).

أمثال ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٢).

وهو ما اختلف من عمل باختلاف النظر للمصلحة، إذ استخلف أبو بكر

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٩/١١٨).

(٢) سورة الحشر، الآية: ٥.

عمر لما رأى المصلحة، وجعلها عمر شورى في ستة، وترك علي الاستخلاف، وكل ذلك تحرياً للمصلحة.

وحقيقة الأقوال المتعددة في اختلاف التعدد أن كلاً منها يستند إلى دليل صحيح سالم من المعارض، فهي جميعها مثل اختلاف القراءات المنزلة من عند الله، فكل ذلك دين صحيح، وكله داخل في منهاج النبوة بيقين، وهذا النوع مثل سابقه، يدخل في السنة التقريرية لرسول الله ﷺ، للسبب الذي دخل به النوع الأول، وهذا النوع والذي قبله؛ هو معنى الإجماع، أو الاجتماع، أو عدم العلم بالمخالف.

وهو حاكم على ما يكون بعد الصحابة، من قول أو فتوى أو اجتهاد، فلا يحل مخالفته بإحداث قول جديد بعده، كما ذهب بعض متأخري المذاهب الذين أثر فيهم علم الكلام والمنطق.

فكل قول وافق المحكوم فيه عند الصحابة في مناط الحكم ثم خالف حكمه فهو باطل، لأنه مسبوق بإجماعهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وإذا ذكروا نزاع المتأخرين، لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذا من مسائل الاجتهاد، التي يكون كل قول من تلك الأقوال سائغاً لم يخالف إجماعاً، لأن كثيراً من أصول المتأخرين محدث مبتدع في الإسلام، مسبوق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً»^(١).

«ونزاع المتأخرين...»^(٢) لأن كثيراً منه قد تقدم الاجماع على خلافه، كما دلت النصوص على خلافه، ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعاً»^(١).

فكل قول أو عمل أو أصل حادث، لم يقل به الصحابة، ولم يكن معتبراً

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/١٣ - ٢٧).

(٢) بياض في نسخة الفتاوى والكلمات المطموسة هي في معنى: لا يمكن اعتباره.

في تصرفاتهم هو محجوج بإجماعهم على تركه وخلافه، فلا يقتدى به، ولا يقر، ويجب إنكاره، لأنه مخالف لستهم رضي الله عنهم.

٥ - النوع الثالث من سنة الصحابة اختلاف التضاد^(*)، وأعني به الاختلاف في المسألة الواحدة على أقوال، كل قول منها يدفع الآخر ويضاده، وإثبات أي هذه الأقوال يتضمن إبطال ما عداه، ولا يتجه الجمع بينها، لأن واحداً منها هو الصواب، وغيره خطأ.

من أمثلة ذلك:

— الاختلاف في تفسير كلمة القروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١).

فمن الصحابة من قال أن القروء هي الأطهار، ومنهم من قال هي الحيضات^(٢). وهذا الاختلاف يترتب عليه اختلاف في أحكام عدة، منها عدة المطلقة، ومنها المدة التي يجوز للرجل مراجعة مطلّقة فيها طلاقاً رجعياً.

والقول أن القروء هو الطهر يخالف قول من قال أنه الحيض، ولا يجامعه.

— والاختلاف في تفسير الملامسة من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَسْمُ الْنِسَاءُ﴾^(٣).

فمن الصحابة من ذهب إلى أن الملامسة هي الجماع، ومنهم من فسرها بلمس اليد وسائر البدن^(٤)، ويترتب على ذلك الخلاف في حكم لمس الرجل شيئاً من بدن المرأة، فمن قال أن الملامسة هي الجماع؛ قال: أن لمس اليد لبدن المرأة غير ناقض للوضوء، ومن قال أن الملامسة هي

(*) والأصوب أن يسمى هذا النوع من اختلاف الصحابة: اختلاف الاجتهاد ذلك لأنه قائم على اجتهاد سافق، وتمييزاً له عن التضاد المطلق، لا سيما وقد اتفق الصحابة على إقرار كل فريق على العمل بما رآه كما يأتيك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (رح).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم (١/٢٥٦).

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/٤٧٦).

مباشرة اليد قال: إن لمس المرأة أدنى لمس ينقض الوضوء.

وكلا القولين يخالف الآخر، ولا يجامعه.

— الاختلاف في تفسير ما ظهر منها، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(١).

فذهب بعض الصحابة إلى أن تفسيره هو ظاهر الثياب، وما تكشفه الريح، وذهب آخرون إلى أنه الوجه والكفان^(٢).

وحاصل الخلاف أن بعض الصحابة ذهب إلى أن الوجه والكفين من العورة الواجب سترها، وذهب آخرون منهم إلى أنهما ليسا من العورة الواجبة الستر.

وكلا القولين يخالف الآخر، ولا يجامعه.

وهذا النوع من الاختلاف يتعلق به أحكام عدة، أهمها:

(أ) إقرار من أخذ بشيء من هذه الأقوال الثابتة عن بعضهم على مسلكه، إذا ظهر منه الصدق وتحري الصواب، وذلك هو قول الأئمة عند اختلاف الصحابة، وقد أقر الصحابة بعضهم بعضاً على ذلك، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها؛ على إقرار كل فريق للآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل في العبادات والمناكح، والمواريث والعطاء، والسياسة وغير ذلك»^(٣).

ومن هذه المسائل، المسائل العلمية التي سبق ذكرها، من سماع الميت صوت الحي وأمثاله^(٤) ولا يصح لمن اتبع سبيل الصحابة، أن ينكر على من

(١) سورة النور، الآية: ٣١.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/٢٧٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/١٢٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/١٢٣).

خالفه في أمر وقع فيه الخلاف بين الصحابة، من أمثال هذه المسائل، ولا أن يشير الزوابع والمعارك الكلامية حول مثل هذه المسائل، أو يجعل شيئاً منها محل محنة وولاء أو منازعة، ولا يحل إدخالها في المنكرات التي يجب تغييرها، لأن ذلك المنكر إنما ينكر على الصحابة الذين عملوا، أو رأوا وسكتوا، قبل أن ينكر على معاصره، وسبيل هذه المسائل: التناصح، وعرض الأدلة، مع تمام الحب والود، فإن حصل القبول من السامع كان ذلك خيراً، ولا يعدو ذلك إلى ما وراءه مما ذكرت.

(ب) أن أحد القولين خطأ قطعاً، ولازمه أن الآخر لا بعينه صواب قطعاً، قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وهذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعاً، ومنها ما لمصيب في نفس الأمر واحد عند جمهور أتباع السلف، والآخر مؤدّ لما وجب عليه بحسب قوة إدراكه، وهل يقال له: مصيب أو مخطئ؟ فيه نزاع، ومن الناس من يجعل الجميع مصيبين ولا حكم في نفس الأمر»^(١).

وبالنظر لطبيعة هذا الاختلاف، على ضوء قواعد الإسلام، نجد أن قول شيخ الإسلام حقيقة لا مرأى فيها، فقولان متضاربان لا يكونان صواباً معاً بحال، وهذا المعنى منقول عن كثير من أهل العلم.

ويترتب على هذا المعنى؛ أن أحد هذين القولين سنة من سنن الصحابة، يعمل به ويقتدى، ومرجع تحديد هذا القول إلى الدلائل والقرائن الحافّة به، ويكون مصنفاً مع الأدلة الظنية لا بعينه، نظراً لوجود القول المخالف له من الصحابة، والذي يستحيل القطع ببطلانه، وكذلك يكون استبعاد القول المرجوح من دائرة الأدلة الشرعية ظنياً لا يمكن القطع به، أو الإنكار على القائل به^(٢).

(ت) المصيب في أمثال هذه المسائل، في نفس الأمر: فواحد لا غير،

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٢٣).

(٢) ويدخل القول الثاني في منهجهم باعتبار إقرار فاعله، وعدم الإنكار عليه. وإن لم يجز اتباعه عند من ترجح لديه إنه مرجوح.

ولكن يتعذر القطع بتعيينه، وأما من حيث القيام بواجب الاجتهاد واستفراغ الجهد فكل قائل بشيء من هذه الأقوال فهو مصيب في قيامه بالتحري، مأجور معذور، وخطؤه مغفور.

(ث) أن الحق محصور في هذه الأقوال، لا يتعداها ولا يكون في غيرها، ويترتب على هذا بطلان إحداث قول خارج عن جميعها، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله:

«والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف شيعاً، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك... ولهذا قال كثير منهم، كأبي الحسين البصري، ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب: إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين، فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث...»^(١).

فشيخ الإسلام رحمه الله يرى أن إحداث قول لم يقل به أحد من السلف، إنما هو تجويز لاجتماعهم على الضلال، وتجويز هذا من أبطل الباطل، وهذا الكلام فيه دلالة قوية على أن إحداث قول جديد، لم يقل به أحد الصحابة هو باطل لا يحل، ويؤيد هذا أن القول الحادث خارج عما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وعما أمر به النبي ﷺ من اتباع سنتهم، واتباع ما كانوا عليه.

(ج) أما الإجماع بعد عصر الصحابة على أحد أقوالهم في المسائل الخلافية، فذكر الإمام ابن تيمية أن فيه نزاعاً، والذي يظهر أنه متفق مع القواعد والأدلة الصحيحة؛ أن الإجماع أو الاجتماع على أحد الأقوال المحفوظة عن الصحابة؛ لو وقع لا يبطل مشروعية الاحتجاج

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٥٨ - ٥٩).

بغيره من أقوالهم، وذلك لأسباب:

أن ذلك خلافاً لما كان عليه الصحابة من إقرار القائل بهذه الأقوال على قوله في زمنهم، فيسعدنا ما وسعهم، ما دام هذا من منهجهم.

أن من بعد الصحابة من أهل العلم فضلاً عن غيرهم، محكوم بستهم وأقوالهم، فهم حجة على من بعدهم، وغيرهم ليس حجة عليهم، فأقوال غيرهم ليست حجة على أقوالهم، والأدلة التي أوردت بعضها، في وجوب اتباع منهج الفرقة الناجية مفيدة فائدة ظاهرة أن من بعد الصحابة تبع لهم، ولا عكس.

أن في إبطال بعض أقوالهم بإجماع لاحق حكم بتخطئهم جميعاً، تخطئة أصحاب الأقوال المعنية، وكذلك تخطئة من أقرهم وترك الإنكار عليهم. وهذا باطل.

أن معرفة أقوال العلماء بعد عصر الصحابة متعسر، كما تقدم عن ابن تيمية رحمه الله، وإثبات الإجماع بهذه الوسيلة أمر متعذر كما نقل عن الإمام الشافعي وأحمد، إذ غايته عدم العلم بالمخالف، ولم يتعهد لنا الله تعالى بحفظ قول كل قائل بعد عصر الصحابة، وأما تكفل الله تعالى لنبيه أن لا تجتمع الأمة على ضلالة، فهو دليل على بقاء الطائفة المنصورة التي تتبع منهج الصحابة، وليس دليلاً على حفظ أقوال العلماء إلى يوم القيامة، ولأن الحق معلوم بحفظ الكتاب والسنة، وحفظ منهج الصحابة وأقوالهم.

(ح) تبقى مسائل السياسة العامة، وهي تشمل أمور سياسة الحكم، والأمة، وما تعلق بذلك من المسائل الخلافية التي وقعت بين الصحابة في هذا الباب، فهذه المسائل لها حكم مثيلاتها من مسائل الخلاف التي تقدم الكلام عنها، ويضاف إليها ضابط آخر له أهميته وضرورته.

فهذه المسائل تتصف بحساسية بالغة، من حيث أثرها على استقرار الأمة ونظراً لدورها في الأوضاع العامة، فهي لا تحتل تعدد الاجتهادات في القضية

الواحدة والآن الواحد، ولا تحتل تعدد الأقوال والآراء مثل غيرها من الأمور التي تخص فرداً أو أفراداً، ولا تتصل اتصالاً مباشراً بتوازن المجتمع، ووحدة موقفه واتجاه حركته.

لذا كان لها شأن آخر، حيث جاءت الأحاديث النبوية تؤكد طاعة ولي الأمر، ووجوب الانقياد لأمره في الأمور الاجتهادية، والتي تحتل تعدد الآراء، فيما أحب المسلم أو كره، وفي عسره ويسره، ما لم يؤمر بمعصية أو يظهر من الحاكم كفر ظاهر دلَّ عليه كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ.

من ذلك حديث العرياض بن سارية المتقدم، وفيه قول النبي ﷺ: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن أمر عليكم عبد حبشي..»^(١).

ومن ذلك حديث أنس: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»^(٢).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «عليك السمع والطاعة، في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك»^(٣).

وحديث ابن عباس رضي الله عنه: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر عليه، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت، إلا مات ميتة جاهلية»^(٤).

وإذا نظر العاقل في حقيقة هذه المسألة، يجد أن ضرر ومفسدة فتح باب الاختلاف وتعدد الأقوال في هذه المسألة، أعظم وأخطر بكثير من كل ما قد يترتب على إغلاقه من تفويت بعض الصواب في الأقوال الأخرى.

فإذا اختلف الوقت جاز وقوع تعدد الأقوال، كما وقع من الخلفاء الراشدين

(١) انظر صفحة ٥١.

(٢) صحيح الجامع برقم: ٩٨٥ وعزاه لمسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وابن ماجه.

(٣) صحيح الجامع: ٤٠٣٩ وعزاه لمسند الإمام أحمد ومسلم والنسائي.

(٤) صحيح الجامع: ٦٢٤٦، وعزاه لمسند أحمد والبخاري ومسلم.

في الاستخلاف، وفي منع عمر إعطاء المؤلف قلوبهم وقد كان أبو بكر يعطيهم، فلا ضرر في اختلاف القول إذا تباعد الزمن لانتفاء التضارب، أما إذا وقع التعدد في آن واحد فيتعذر الجمع بين أقوال مختلفة عندها، وتحتم الرجوع إلى اجتهاد الأمير، وترك ما عداه، وقد يرجع للأقوال الأخرى في وقت آخر، لأن الترك لها ليس إبطالاً لمشروعيتها، وإنما هو الفرار من الخلاف.

٦ - ما يلحق بسنة الصحابة (حكماً):

لا شك أن سنة الصحابة رضي الله عنهم وهي امتداد لسنة رسول الله ﷺ، وكتاب الله تعالى، ليست منهجاً قاصراً على زمن بعينها دون غيرها، بل هي من المنهج الخالد الذي ارتضاه الله سبحانه، وارتضاه رسوله ﷺ لأمة الإسلام إلى قيام الساعة، وتوضيح أمر خلود هذا المنهج، وامتداده عبر حياة الأجيال المسلمة، يحتاج إلى شيء من التفصيل والبيان.

(أ) لقد حدثت بعد زمن الصحابة أنواع من البدع، بدع في العقيدة، وفي الأصول والمصادر العلمية وقواعد التفسير، وفي العبادات، وهذه البدع لا بد من تبين وبيان حكمها في ميزان الإسلام، وموقف المسلم منها ومن أهلها، تغييراً وبراءً وعلاجاً.

وجدت أحوال في المجال السياسي، وألوان جديدة من الحكم، ومن العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وبين أفراد الأمة بتأثير النظم الجديدة. وهذه الأمور يجب تحديد حكم الإسلام فيها، وتحديد مواقف المسلمين منها أفراداً وجماعات على ضوء ذلك المنهج.

ووجدت فرقاً منحرفة عن منهج السنة، ولهذه الفرق نظام اجتماعي متميز، وأصول خاصة في الحرب والسلم، والولاء والبراء، وأخذ منهج الملة الجامعة في الانشعاب نظرياً وعملياً في واقع الأمة، ومثل هذا الأمر يستوجب ويستلزم تحديد حكم الإسلام، وبيان موقف المسلمين وواجبهم حيال هذه الأخطار المستجدة.

ثم وجدت أخيراً أوضاع شاذة، بعد سقوط الخلافة الإسلامية التركية،

وحكم المسلمون باسم الإسلام، ولكن بقوانين صليبية تحارب الإسلام، وتجدد مبدأ الألوهية، وظهرت آراء وأفكار نتيجة الاحتكاك بالمجتمع الصليبي وما فيه من فلسفات وقوانين وعادات من خلال معاشته، معايشة المقهور المفزوع.

وظهرت مقولات تتناول السنن الكونية التي تحكم حياة الإنسان والمجتمع، وتحكم مصائر الأمم والشعوب، كسنن التمكين والهدم والبناء، وسنن التسخير للمادة والقوى والطاقات، وسنن المغالبة والمدافعة بين الأمم والشعوب، وما يلحق بذلك من وسائل مادية صناعية، ونظم إدارية، وعلوم اجتماعية وعسكرية ونفسية.

وإذا أصبحت هذه المستجدات تحكم بمجموعها حياة المسلم فرداً وجماعة، فلا بد من تحديد حكم السنة الصحيحة فيها، وتعريف حقيقة هذه الأمور على ضوء منهج الفرق الناجية، لتأخذ طريقها إلى التصحيح السني، فكيف يتم ذلك؟
(ب) إن من القواعد اليقينية في منهج أهل السنة، أن سنة الصحابة رضي الله عنهم دليل شرعي واجب الاتباع، وأن فيها الهداية التي تفرق بين الحق والباطل، وتدفع الشكوك، وتزيل الشبهات، وقد مرّ بك قول الإمام الشاطبي رحمه الله: «سنة الصحابة رضي الله عنهم سنة يعمل عليها، ويرجع إليها».

ومعلوم أن الأدلة الشرعية حاكمة نصاً ودلالة، وكل أمر نصّ عليه نصّ فسيبيله هو ما أفاده النص ودلّ عليه، وما لم يرد في شأنه نص، يقاس على مثله مما جاء فيه نص. وعلى هذا يمكن القول في ما يلحق بسنة الصحابة:

إن ما لم يرد في سنة الصحابة، إما أن يكون من الشرعيات التي تعلق بها خطاب الشارع اجمالاً، فهذا يقاس على سنة الصحابة التي حفظتها الرواية الصحيحة، مما اجتمعوا عليه، أو ما تعددت فيه أقوالهم، أو يلحق بأصل من الأصول التي جرى عليها عملهم، كالقياس أو المصلحة المرسلة.

الفصل الثالث

«ما يخرج عن منهج الفرقة الناجية»

لقد كان البحث في الفصل الثاني يدور حول ضوابط التعرف إلى منهج الفرقة الناجية، وما يشتمل عليه من أصول وقواعد، ويكْمَل هذا البحث معرفة الأسباب والضوابط العلمية التي تحدد أسباب مخالفة منهج الفرقة، والخروج عن سبيله، لأنه صيانة العلم تحتاج إلى الأمرين: معرفة ضوابط الحق، والعلامات الدالة عليه، والموصلة إليه، ومعرفة سبل مخالفته، وأسباب نقضه وفساده.

ولذا فسوف يكون البحث في هذا الفصل حول الأسباب والصفات الجامعة لمخالفة منهج الفرقة الناجية إن شاء الله تعالى، وأبتدىء بالقسم الأول من هذه الأسباب.

القسم الأول: ما كان قبل البعثة النبوية، ما لم يأخذ به رسول الله ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم.
وهو يشمل:

— العقائد والعبادات والمعاملات، التي كانت قبل بعثة رسول الله ﷺ، ومنها أمور الجاهلية وأعرافها.

— وما كان عليه أهل الكتاب السابقين من اليهود والنصارى، ويدخل في الأخير شرع من قبلنا.

— ومنها كذلك أفعال رسول الله ﷺ قبل نزول الوحي وبدء البعثة.

أولاً: أما أمور الجاهلية عقيدة وأعمالاً وأعرافاً، فلا نزاع في بطلانها، وفي خروجها عن سبيل الإسلام، فالإسلام ما جاء إلا لإخراج الناس من ظلماتها وظلمها، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا

لَقَوْمٍ يُؤَفَّقُونَ ﴿٥٠﴾^(١)، ورسوله ﷺ يقول: «ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة...»^(٢). ويدخل في أمر الجاهلية: معتقداتها وأنظمتها وشرائعها، وكل ما جاء منها من قول أو فعل أو عادة، لا فرق بين جاهلية قديمة وحديثة.

ثانياً: الأمر الثاني الذي يدخل في هذا القسم هو شرع من قبلنا، وهذا الأصل فيه قسم متفق على أنه ليس شرعاً لنا، وهو ما خالف شرعنا. وقسم ثان متفق على أنه شرع لنا، وهو ما وافق شرعنا، وقسم ثالث هو محل النزاع والاختلاف.

فقول الشافعي^(٣) ومن وافقه أنه ليس شرعاً لنا.
وقول الأحناف ومن وافقهم أنه شرع لنا.
وحجج من ذهب إلى أنه شرع لنا هي:

١ - أن الحكمة في حكايته في القرآن هي أن نعمل به، خاصة وقد صرح القرآن أن الحكمة في قص أخبارهم، إنما هي الاعتبار بأحوالهم: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي فَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْدَمُهُ﴾.

٢ - قوله تعالى: ﴿﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾﴾. والدين يشمل الأمور العملية، وقوله: ﴿﴿ فَأَقَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾﴾ وقال بعدها ﴿﴿ مُبِينٍ إِلَيْهِ ﴾﴾ فدل على أن الخطاب يشمل الأمة، واستدلوا كذلك بما رواه البخاري عن ابن عباس في سجدة «ص»، أنه سئل من أين أخذتها فقال: «أوما تقرأ ﴿﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٠.

(٢) مسلم شرح النووي (١٨٣/٨).

(٣) انظر المذكورة في أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (رحمه الله) ص (١٩٢).

دَاوُدَ ﴿ إِلَى أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةُ ﴾ فسجد لها داوود، / فسجد لها رسول الله ﷺ. قالوا: فهو تصريح عن ابن عباس أنه ﷺ قد أدخل سجود التلاوة في الهدى في قوله تعالى: ﴿ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةُ ﴾ وهو من الفروع العملية، لا من الأصول^(١).

٣ - وردوا على استدلال الشافعي بقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ أن معناه: إن بعض الشرائع ينسخ فيه بعض ما كان في غيره منها، ويزاد فيه أحكام لم تكن مشروعة من قبل، وبذلك يكون لكل شرعة ومنهاج من غير مخالفة للاعتداد بشرع من قبلنا^(١).

واحتج المانعون بأدلة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٢).

وقد نقل الإمام ابن كثير في تفسير الآية الأقوال التالية:

- عن ابن عباس، مهيمناً: أميناً.

- ونقله كذلك عن عكرمة، وسعيد بن جبير ومجاهد وغيرهم.

- وعن ابن عباس المهيمن: الأمين، قال: «القرآن أمين على كل كتاب قبله».

- وعن ابن جرير: «القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل».

(١) المرجع السابق ص (١٩٣ - ١٩٤).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

— والعوفي عن ابن عباس: ومهيماً: أي حاكماً على ما قبله من الكتاب. ثم قال رحمه الله: «وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله»^(١).

وقال صاحب المنار: «فهذه الآية ناطقة صراحة بأن كتاب هذا الرسول ﷺ مهيمن ورقيب وحاكم على ما قبله من الكتب الإلهية، لا تابع لشيء منها وبأنه ﷺ أمر بأن يحكم بين أهل الكتاب بما جاءه من الحق لا بما في كتبهم، ولا يتبع أهواءهم»^(٢).

وقول الإمام ابن كثير رحمه الله، وأقوال السلف التي نقلها، وقول الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله، ثم قول الشيخ رشيد رضا أن القرآن حاكم على ما قبله من الكتب، دالٌّ كله على أن الشرائع والحلال والحرام، إنما تؤخذ من هذا الكتاب الحاكم على ما قبله، الناسخ له، ولو جاز لأحد من المسلمين أن يأخذ من تلك الكتب شيئاً من دينه، لما كان القرآن حاكماً عليها ومهيماً.

٢ — قول الله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَاحِدًا وَنَحْنُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣١﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَفِلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾^(٣).

قال أبو محمد بن حزم رحمه الله: «هذه آية كافية في هذا الباب، لأنه تعالى بين ما سوى بينهم فيه، وهو عبادة الله وحده، والإقرار بأنه الإله وحده، ثم أخبرنا تعالى أنه لا يسألنا عما كان أولئك الأنبياء يعملون، وإذا لم يسأل عن

(١) تفسير القرآن العظيم (٦٢/٢).

(٢) تفسير المنار (٥٩٩/٧).

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ١٣٣ — ١٣٤.

عملهم، فقد تيقن كل ذي حس سليم أن ما لا نسئل عنه فإنه غير لازم لنا، ولو كان لازماً لسئلنا عنه^(١).

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله هذا رداً على من قال أن شرع من قبلنا شرع لنا، وهذا الاستدلال منه من محكمات الفقه^(٢)، والتفريق بين التوحيد الذي هو دين الأنبياء جميعاً، وبين الشرائع المختلفة لكل منهم، ظاهر من سياق الآيات، ومن دلالة الآية نفسها، واعلم أنه قد ذكر كثير من المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكِلُونَهُمْ أَشْيَاءَ كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أن المعنى أنكم لا تسألون عما فعلوه من خير أو شر، ولا يجزى أحد إلا بفعله، لكن الآية دالة على المعنى الذي ذكره ابن حزم رحمه الله، وذلك لسببين اثنين:

(أ) إن عموم السؤال الذي نفته الآية يشمل نفيه عن الشرائع والأعمال التي كانت عندهم، وذلك لا يتنافى مع ما ذكره المفسرون، بل هو متضمن له.

(ب) إن المعنى الذي ذكره المفسرون، ثابت في حق كل فرد من أفراد الأمة المسلمة، فلا يسأل مكلف منها عن أفعال غيره، ولو كان أحاً أو أباً، كما هو في كل مكلف من الأمم السابقة، فلو اقتصر النفي عليه لما بقي ثمة حاصل للتفريق بين سؤال هذه الأمة، وسؤال غيرها من الأمم، وهو ما يفيد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكِلُونَهُمْ أَشْيَاءَ كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، وهذا ما ياباه السياق العام، والمعنى الذي تفيد به الآية: انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ أم كنتم شهداء... وهذه كلها في وحدة الملة، ثم جاء الكلام على

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١٨١/٥).

(٢) على ما فيه من جمود على الحرفية، ويسمى بالظاهرية.

الشرائع في قوله: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١٢٩). وهذه معان ظاهرة لا يجوز إهدارها.

٣ - قول رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين رأى معه صحيفة فيها شيء من التوراة «أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ ألم أت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي موسى حياً ما وسعته إلا اتباعي» (١).

والشاهد من الحديث: غضب رسول الله ﷺ لما رأى الصحيفة بيد عمر، كما في بعض روايات الحديث، وقوله ﷺ: لو كان أخي موسى حياً لما وسعته إلا اتباعي. فهذا ينفي جواز كل اتباع لغيره، بعد بعثته ﷺ، فإذا كان موسى ﷺ وهو أعلم الناس بما أنزل عليه، لا يسعه اتباع شيء من شريعته بعد بعثته رسول الله ﷺ، فغيره أولى بهذا المنع، والذي يفيد العموم، ويدخل فيه كل ما كان شرعاً لغيرنا، إلا ما كان منه في شرعنا، كما هو متفق عليه.

٤ - قول رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد من قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة» (٢).

وقول رسول الله ﷺ في الحديث: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة». صريح في أن شرائع الأنبياء السابقين كانت خاصة بأقوامهم، وأنها لا تلزمننا، لأنهم ما بعثوا لنا وهذا التخصيص يتعارض تماماً مع القول بأن شرائعهم شرع لنا

(١) رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢٧/١) وحسنه شيخنا لطرقة، وخرجه في الإرواء رقم (١٥٨٩) وفي المشكاة رقم (١٧٧) وقال صاحب المشكاة: «رواه أحمد والبيهقي في شعب الإيمان» وقال شيخنا: «ورواه الدارمي أيضاً بأنهم منه كما سيأتي، وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف، ولكن الحديث حسن عندي، لأن له طرقاً كثيرة عند اللالكائي والهروي وغيرهما» مشكاة المصابيح (٦٣/١).

(٢) رواه البخاري انظر الفتح (٥١٩/١).

ما لم تخالف شرعنا. وهذا كالنص على أن شرائع الأنبياء السابقين ليست شرعاً لنا.

٥ - ومن الأدلة القوية على أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، قول رسول الله ﷺ في حديث الافتراق: «ما أنا عليه وأصحابي».

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن طريقة رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم مشتملة على الدين تاماً، ظاهراً، لا نقص فيها ولا عوج، فمن أخذ بها فقد سلك طريق الهداية والنجاة، ومن خالفها فقد حاد عن سبيل السلامة واليقين، زاد من ذلك ما زاد، ولا فرق بين ترك شيء من سبيل رسول الله ﷺ وأصحابه، وبين الزيادة عليه، فكل ذلك مخالفة متحققة لها، فإن كانت الزيادة من فروع الأحكام الخارجة عن دلالة الأصول السنية النبوية، فهي من الباطل الذي قام على غير أصل معتبر يشهد له، وإن كانت أصلاً زيد في الملة النبوية، كانت المصيبة به أعظم، والبلاء المتفرع عنه أطم.

ويتلخص الرد على قول أن شرع من قبلنا شرع لنا على النحو التالي:

١ - قول من قال أن الله تعالى قصّ علينا شرائعهم لحكمة، هي الاقتداء بها، ولم يحكمها للتسلية، كما أمرنا بالاعتبار بها، وجوابه: إن الله تعالى قصّ علينا من أخبارهم ما نسخ من شرائعهم، وما لم ينسخ بخصوص أحاده، ولا بد من حكمة فيما قصّ علينا مما نسخ من ذلك، فقد تكون هذه الحكمة فيما قصّه مما لم ينسخ هي الحكمة فيما قصّ علينا مما نسخ، وقد تكون غيرها، أما القول أن الحكمة من ذلك هي اتباع شرائعهم ولا بد، فهذا تحكم بغير دليل، وهو مخالف للنظر الصحيح، فلا يعتد بمثله.

وقريباً من هذا ما ذكره بعض أهل العلم^(١)، أن ما حكاه القرآن، أو قصه

(١) ليس لدي المصدر لأعزو إليه، وقد نسيت اسم هذا المصدر.

رسول الله ﷺ من شرائعهم بصيغة الاستحسان له، أو الرضا عنه، فهو من شرعنا دون غيره.

ولعل القائل قال هذا ظناً منه أن قرينة الاستحسان أو الرضا تجعل المروي من شرائعهم مثل السنة التقريرية، إن لم يكن منها.

والذي يظهر من هذا القول: إن استحسان أمر من شرع الأنبياء السابقين قد يكون من معنى الإيمان برسائلهم إجمالاً، إن كان من رسول الله ﷺ، ولا شك أن كل أمر شرعه الله في زمن النبوات السابقة، هو مما تستحسنه العقول الراجحة وتقبله، فمطلق الرضا والاستحسان ليس دليلاً على مشروعية العمل به في شرعنا، وقد روى لنا القرآن، كما ذكرت السنة، قصة موسى مع الخضر، وذلك بما يشعر بالرضا والاستحسان، ولم يكن شيء من ذلك شرعاً عند المسلمين.

والفرقان بين هذا الرضا وبين السنة التقريرية من رسول الله ﷺ، أن رضاه ﷺ في السنة التقريرية يكون متعلقاً منه بفعل لأحد من أمته، فيكون بذلك تقريراً شرعياً تشمله السنة النبوية، وهذا ليس ظاهراً في استحسانه العام ﷺ لشرائع من قبله.

٢ - قول من قال أن الله تعالى أمرنا باتباع شرعهم، واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾. وقوله: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَةُ ﴾. وبسجود النبي ﷺ بسجدة سورة (ص) وهي من الفروع العملية.

والجواب على هذا الاحتجاج:

إن الخطاب في هذه الآيات يمكن حمله على طريقتين:

الأولى: جاء الخطاب فيها يتناول وحدة الدين عند الأنبياء، مثل قوله

تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ۖ ۞ ﴾ الآية. وقوله: ﴿ فَأَقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۖ ۞ ﴾ الآيات.

الثانية: جاء الأمر فيها للنبي ﷺ باتباع هدي الأنبياء السابقين، وللأمة تبعاً لنبيها ﷺ.

فالنوع الأول ومنه قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ وقوله: ﴿ فَأَقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ فالبحث في دلالتها، هل تدل على اتباع كل ما كان عليه الأنبياء السابقون من الدين؟ أم تدل على وجوب بعضه في حقنا دون بعض؟

والصواب أن من شرائعهم ما علم نسخه، فلا يجوز اتباعه. وأن منه ما فقد أو حُرِّف، وهذا أيضاً يتعذر اتباعه، فلا يمكن أن نكون مكلفين فيه بشيء.

فآيات تدل على أنه قد شرع في حقنا من دينهم بعضه دون البعض الآخر، وقد بيّنته بعض هذه الآيات، مثل قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «والدين الذي جاءت به الرسل كلهم هو عبادة الله وحده لا شريك له كما قال عز وجل: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنْتُمْ لِلَّهِ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾ وفي الحديث (نحن معشر الأنبياء أولاد علات ديننا واحد) أي القدر المشترك بينهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، وإن اختلفت شرائعهم ومناهجهم كقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ ولهذا قال تعالى ههنا: ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ أي: أوصى الله تعالى جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالائتلاف والجماعة، ونهاهم عن الفرقة والاختلاف»^(١).

فآيات تدل على وحدة الملة عند الأنبياء جميعاً، وعلى وجوب الاجتماع على هذه الملة، وحرمة الفرقة والاختلاف في الملة.

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/١١١).

وقريب من هذا ما ذكره ابن حزم^(١) رحمه الله، وبمثل ذلك التفسير قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

أما النوع الثاني، والذي أمر فيه نبينا باتباع هدى من قبله من الأنبياء السابقين صلوات الله وسلامه عليهم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْدَرُهُ﴾ فجوابه:

١ - إن الخطاب موجّه في هذا الأمر إلى رسول الله ﷺ، وأمته تبع له فيه، فهو في هذا مثل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وذلك أن أولي الأمر ليس لهم طاعة مستقلة، بل طاعتهم تبعية، ما وافقت طاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ.

فيقال كذلك: إن الاقتداء الواجب على المسلمين في شرائع من قبلهم، إنما يكون فيما ثبت من اقتداء رسول الله ﷺ بشرائع من قبلهم، فإذا علمت أن رسول الله ﷺ قد اقتدى بهدي من أمره الله بالاقتداء بهديهم، وكما أمره الله، فلم يترك من ذلك واجباً ولا مستحباً إلا وأتى به ﷺ، فالواجب على الأمة هو الاقتداء به في هذا الاقتداء، دون زيادة ولا نقص، فمن فعل ذلك فقد تم دينه واتبع هدي الأنبياء قبل نبينا، وأدى فريضته، وأبرأ ذمته، ولم يبق عليه من سبيل.

٢ - يمكن القول أن هذا الأمر على فرض ثبوته في حق الأمة أصالة، هو من المجمل، الذي يحتاج إلى تفصيل وبيان، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، وقد جاء في سنة رسول الله ﷺ مفصلاً بياناً بما لا مزيد عليه، والواجب على كل مسلم أن يرجع إلى سنته ﷺ لاستفصال وتبين هذا المجمل، فما بينته السنة من ذلك فهو الحق الذي يكون من اتبعه متبعاً للرسول وسبيل المؤمنين، وكذلك يرجع لاستفصال ما أجمله الأمر العام في الاقتداء بهديهم إلى سنته ﷺ، ولا

(١) تقدم قبل صفحات.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

يجوز الزيادة على ما فيها لأنها السنة التامة.

وبعد هذا يقال أن ما رواه البخاري عن ابن عباس في بيان أصل سجدة النبي ﷺ هو من أحد هذين النوعين، فإما أن يقال أن الحجة فيه هو أخذ رسول الله ﷺ بهذا السجود، لأنه أعلم بما يقتضى به من شرائع من قبلنا، وواجب الأمة اتباعه في ذلك، أو أن يقال إنه من بيانه المفصل لمجمل الأمر القرآني، والأمران متقاربان والله أعلم.

ثم تبقى أدلة المانعين صحيحة سالمة من المعارض، فيجب المصير إليها، والأخذ بها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثالثاً - أفعال رسول الله ﷺ وأقواله قبل البعثة:

نقلت كتب السنة والسير كثيراً من أفعال رسول الله ﷺ وأقواله، قبل بدء الوحي، ونزول القرآن عليه ﷺ، ويستفاد من هذا النقل معرفة بعض دلائل نبوته ﷺ، ومعرفة أحواله قبل البعثة، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع - فعلة قبل النبوة - بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض [الله]^(٢) على عباده الإيمان به والعمل، هو ما جاء به بعد النبوة»^(١).

وما قاله الإمام ابن تيمية حق لا إشكال فيه، فليس في شيء من الأفعال والأقوال الصادرة عنه ﷺ قبل نزول الوحي عليه تشريع تثبت به الأحكام، إذا لم يعمل به ﷺ أو يقره بعد الوحي والنبوة.

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٨/١٠).

(٢) يبدو أن في الكلام سهواً أو خطأً ولا بد من إثبات لفظ الجلالة: «الله» ليتم الكلام بعود الضمير في عباده عليها.

أما ما عمل به ﷺ بعد البعثة من ذلك، أو شمله أحد أنواع السنة القولية أو التقريرية، فلا شك أنه سنة شرعية يقتدى بها، وعلى هذا يحمل ما كان عليه ﷺ من الأخلاق الحميدة، والأفعال الحسنة قبل البعثة، من صلة الرحم، وقرى الضيف، وإكساب المعدوم، والإعانة على نوائب الدهر، وترك التعري^(١).

وما عمله قبل البعثة، ثم تركه بعدها، كالتخلي والانقطاع للتحنث والتعبد، فلا يكون سنة يقتدى بها، أو يعمل بها^(٢)، لأن النبوة حاكمة على ما سواها، قاضية على ما قبلها من عبادة أو عادة أو عمل، ولأنه خارج عن مدلول قول النبي ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي» بترك النبي ﷺ له، ثم ترك الصحابة رضي الله عنه بعد البعثة.

القسم الثاني

ما نسخ قبل وفاة رسول الله ﷺ

والمراد بالنسخ: رفع أو إزالة حكم ثابت بخطاب متقدم، بخطاب متأخر عنه في الوجود^(٣).

مثل قوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها»^(٤). «وقد يعرف ذلك بالتاريخ وعلم السيرة، وهو من أكبر العون على ذلك، كما سلكه الشافعي في حديث: (أفطر الحاجم والمحجوم)، وذلك قبل الفتح، وفي شأن جعفر بن أبي طالب، وقد قتل بمؤتة، قبل الفتح بأشهر، وقول ابن عباس: (احتجم وهو صائم محرم) وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه في الفتح»^(٥).

(١) انظر كتاب «أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام» (١٣٩/٢ - ١٤٠) د. محمد سليمان الأشقر.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/١٨).

(٣) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (٦٦).

(٤) رواه مسلم.

(٥) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١٧٠).

ومن ذلك :

— نسخ المؤاخذة على حديث النفس .

— نسخ الفدية للقادر على الصيام بوجوب الصوم .

— نسخ حبس الزواني في البيوت بالجلد للأبكار^(*) ، والرجم للمحصنات^(١) .

وإذا تذكرت المعنى الشرعي للنسخ ، وهو إزالة الحكم المنسوخ ورفع ، لا يصعب عليك أن تعلم أن العمل بالمنسوخ غير جائز ، لأنه خرج بالنسخ عن الأحكام التي يدل عليها خطاب الشارع ، ولم يدل عليه دليل صحيح .

والمنسوخ قد ترك النبي ﷺ وأصحابه العمل به ، انظر إلى حديث جابر رضي الله عنه : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار »^(٢) .

فهو قد دلّ على أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ إذا أكل طبيخاً ، ثم ترك ذلك . ولذا ترك كثير من السلف الوضوء منه مثل : « أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس وعامر بن ربيعة ، وأبي بن كعب ، وأبو أمامة ، وأبو الدرداء ، والمغيرة بن شعبة ، وجابر بن عبد الله ، ومن التابعين عبيدة السلماني ، وسالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد »^(٣) .

ويلحق بالمنسوخ حكماً ، وإن اختلف معه في التعريف ، الأحكام المتروكة بالترج ، مما كان معمولاً به ، ومسكوتاً عنه أول الإسلام ، ثم رفع بعد ذلك ، من ذلك أكل ذي ناب من السبع ، وشرب الخمر ، فكل ذلك أوجبت النصوص الناقلة له عن حاله الأول تركه وتحريمه والامتناع منه ، وإن لم يكن داخلاً في تعريف المنسوخ .

(*) وقد يسمى مثل هذا النوع المتعلق بسبب أو المتوقف عليه « منسأً » كما ذكره الإمام السيوطي في « الإتيان » وهو يتضمن بحثاً مفيداً في هذا .

(١) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (٨١) .

(٢) الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار (١٥٨) .

(٣) الاعتبار (١٥٧) .

وكل ذلك مخالف لمفهوم قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي». مخالفة عامة، إضافة إلى مخالفته دلالات النصوص التي ألفت حكمه الأول وأثبت حكمه المستقر.

القسم الثالث الخصائص النبوية

والمقصود بالخصائص: الأحكام التي ثبت بالدليل أنها تشريع خاص برسول الله ﷺ، دون عامة المسلمين.

والأحكام التي خص بها رسول الله ﷺ مختلفة متنوعة.

— فحرمة الصدقة عليه وعلى آله: اختصاص للحرمة به، واختصاصها بآله.

— وحل القتال له في مكة يوم الفتح: اختصاص للحل به، وبأمره.

— ووجوب قيام الليل عليه: اختصاص للوجوب به.

فهناك أفعال خص رسول الله ﷺ بحلها، وأفعال خص بوجوبها عليه، وأفعال خص بحرمتها عليه.

وهناك نوع رابع من الأحكام التي تدخل في الخصائص التشريعية للنبي ﷺ، وهي متعلقة بغيره من الأمة، إلا أنها تتعلق بحقوق خاصة به، لا تشرع لغيره، ولا تلتزم مع غيره من قبل المسلمين.

من ذلك كون نسائه ﷺ أمهات للمؤمنين، وحرمة نكاحهن بعد وفاته ﷺ، وحرمة التقدم بين يديه، ووجوب طاعته والتأسي به، ومشروعية التبرك بآثاره.

إذا فهم معنى الخصائص، وثبت الدليل على خصوصية شيء من الأحكام برسول الله ﷺ، فاللازم من هذا أن نعلم أن ما يتعلق بذمة المسلمين من هذه الأحكام، غير ما ثبت في حق رسول الله ﷺ^(١). وأن هذه الأحكام الخاصة

(١) انظر «أفعال النبي ﷺ ودلالاتها على الأحكام»، فقد نقل فيه الإجماع على هذا، عن (التقرير والتحجير) وإحكام الأمدي.

برسول الله ﷺ ليست من السنة التي يشرع الاقتداء بها، والتي ترك النبي ﷺ أصحابه عليها اقتداء واتباعاً.

وذلك ما يقتضيه الإيمان بالنصوص والأدلة التي ثبتت الخصوصية بها، ومن الاتباع الواجب علينا لهذه الأدلة، وما يدل عليه قول النبي ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي». ودلالة هذا القول ظاهرة في كون ما فعله النبي ﷺ، وتركه أصحابه رضي الله عنهم فلم يقتدوا به فيه؛ من الأحكام الخاصة به ﷺ، وأنه ليس تشريعاً للأمة بعده، وأن ما فعلوه معه ﷺ، ولم يفعلوه بغيره، هو كذلك من خصائصه ﷺ، وليس تشريعاً لغيره، مثل التبرك بآثاره.

ولو كان حقاً^(٢) لما تركوه جميعاً، ولو فعله بعضهم لنقل إلينا ولعلمناه، كما علمنا سائر آثارهم التي نحتاج إليها في فهم القرآن والسنة، ومعرفة ديننا.

القسم الرابع

ما تركه النبي ﷺ وأصحابه من طريقة في الدين

لقد ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله تعريفين للبدعة، الأول: «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»^(٢). والثاني: «البدعة طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»^(٢).

ونقل صاحب كتاب أصول في البدع والسنن تعريفاً آخر للبدعة، من حاشية الشرنبلالي على الدرر، وهو قوله: «وهي ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ، من علم، أو عمل، أو حال، بنوع شبهة أو استحسان، وجعل ديناً قوياً، وصراطاً مستقيماً»^(٣).

(١) أو كما قال شيخنا: لو كان خيراً لسبقونا إليه.

(٢) الاعتصام (٢٨/١).

(٣) أصول في البدع والسنن ص (٢١) لمحمد أحمد العدوي.

وإذا أخذنا التعريف الثاني للبدعة عند الإمام الشاطبي، ظهر لنا ما في الأول من ضيق، وما في تعريف الشرنبلالي رحمه الله من اتساع وإشكال.

وقول الإمام الشاطبي رحمه الله في التعريف الثاني: «طريقة في الدين». فيه بيان لصفة من أهم صفات البدعة، في قوله: طريقة، وهي السنة بمعنى، والمفهوم منها الدوام والثبات وهذا من أخطر ما في البدعة من الصفات، إذ لا يخشى مزاحمتها للطرق الشرعية إلا مع الدوام والاستمرار.

ووصفها أنها «في الدين» وصف جامع لبدعة الاعتقاد، والقول، والعلم، والعمل، فذلك كله من الدين بلا ريب، وهذا الوصف الجامع ينافي التحديد والتقييد بالمبالغة في التعبد كما في التعريف الأول للإمام الشاطبي، ومخالف للاتساع المفهوم من الاطلاق الذي نص عليه الشرنبلالي في قوله: «ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ». لأن ما أحدث على خلاف الحق قد يكون في العبادات، كما يكون في المعاملات، وما أحدث على خلاف الحق من معاملات فهو أولى بوصف المعصية والحرام من وصف البدعة، ما لم يصبح طريقة ثابتة، يقصد منها التدين.

وأما قوله: «مخترعة» أي أن تكون على غير مثال أو أصل تبني عليه، فهو ما يميز الطريقة السنية الصحيحة، عن الطريقة المحدثه الباطلة، وهو علة البطلان والفساد في البدعة.

وقوله: «تضاهي الشرعية» يفهم منه أنها تعامل معاملة الطريقة الشرعية، وتوضع^(١) في مواضعها في الولاء والاتباع والحب، وهي ليست من جنسها، ولا تلتقي معها. وبهذا الوصف يعلم أن البدعة قد تدخل في العادات، إذا لزم الناس العادة لزومهم للسنة الشرعية، وأخذوها مأخذ السنة وفعلوها بنية العبادة، وهي ليست عبادة، فتصبح العادة عند المبتدع جزءاً من الدين، وبعضاً من نظامه وتشريعه، أو يجعلها من عبادته التي يتقرب بها إلى الله، ويوالي ويعادي، ويبغض ويحب عليها

(١) كما يعني أنها تزاحم الشرعية، وتستبد بمقدورها من العمل والحب والملازمة، والولاء والبراء، وهي لا تستحق من ذلك شيئاً، وهذا معنى المأثور عن السلف (ما أحبى قوم بدعة إلا أमतوا بها سنة).

وقوله: «يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالشرعية» أي: يقصد منها تحقيق عبوديته لله تعالى، وحفظ المقاصد الشرعية المتنوعة.

وبالوصف الجامع الذي ذكره الإمام الشاطبي «طريقة في الدين مخترة» تعرف جميع أنواع البدعة، وأهمها:

١ - بدع الاعتقادات، كالاعتقاد بقدرة الأبدال والأوتاد على التصرف في الكون، والاستغاثة، والتوسل، والتبرك، والقصد لغير الله، والغلو في الصالحين، والتشبيه والتجسيم والتمثيل، والتعطيل والتأويل والتفويض، والجبرية والقدرية، وغير ذلك.

٢ - البدع الحادثة في طرق العلم، مثل الاستدلال بالكلام والمنطق في الدين، والقول بالبدعة الحسنة، والرجوع إلى الكشف، والمنامات، والدوق، وحديث القلب (حدثني قلبي عن ربي)، والتقليد المذهبي المتعصب، وعصمة الأئمة، والتقية، والخوض بالعقل في الأمور الغيبية كالمعجزات النبوية، وأخبار رسول الله ﷺ عن المغيبات، وأخبار الساعة والحشر.

٣ - كل ما تركه النبي ﷺ وأصحابه من عبادة، ثم زادها الناس في أصلها إن لم تكن في زمنه، أو كان أصلها موجوداً، وزاد الناس بعد زمن الصحابة فيها وصفاً، لم يكن معروفاً في سنة رسول الله ﷺ، أو سنة أصحابه، على التفصيل الذي ذكره أئمة السنة^(١).

٤ - التعبد بالأفعال العادية التي فعلها رسول الله ﷺ، مثل لبس النعال السبتية، أو أكل الدباء، أو التعبد بترك الحلال الذي يحتاجه الإنسان، مثل ترك الزواج، أو أكل اللحم، أو أكل العسل، وشرب الماء البارد، والجلوس في الظل.

(١) انظر ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية مجموع الفتاوى، وما ذكره الشاطبي في الاعتصام. ومختصره: أصول في البدع والسنن.

والطريقة المخترعة في الدين، شاهدة على نفسها بالبطلان، لأنها قائمة على غير أصل يشهد أنها من الدين الذي رضي الله لعباده في الدنيا، وسيحاسبهم عليه في الآخرة، وكل ما تفرع عن هذا الوصف الذي يرجع إلى الإحداث المذموم في سنة رسول الله ﷺ، فسنة رسول الله ﷺ، وسنة أصحابه رضي الله عنهم شاهدة عليها بالفساد الموجب للذم والإبعاد، والأحاديث النبوية في ذلك كثيرة شافية، ومن المهم الإشارة إلى أحد هذه النصوص القاطعة لدابر البدعة، وهي قوله ﷺ في بيان سبيل النجاة: «ما أنا عليه وأصحابي»، فهو دال على ذم ما خالفها وضلاله، وقوله ﷺ عن أهل السبل المخالفة لسبيله وسبيل أصحابه: «كلها في النار». هو كذلك شاهد بنصه، دال بمنطوقه على بطلان كل بدعة، وخسارة أهلها الذين يدعون إليها ويوالون عليها^(١).

فهذا الحديث دال بمنطوقه، كما هو دال بمفهومه على إبطال كل بدعة، وعلى فسادها، وسوء عواقبها.

القسم الخامس ما خالف سنة رسول الله ﷺ

ومخالفة سنة رسول الله ﷺ إن وقعت من المسلم، فهي ترجع إلى أحد أسباب ثلاثة: الأول: المعصية المجردة، الثاني: خطأ الفهم والاجتهاد، الثالث: اتباع الشبهات والأهواء، والأصول الفاسدة.

وتتحقق المخالفة بمخالفة أمره ﷺ أو نهيهِ أو إنكاره السالم عن العوارض،

(١) من الأوابد استدلال بعض الناس بحديث «من سنَّ في الإسلام سنة حسنة...» الحديث. على مشروعية البدعة، لأن الحديث يتناول السنة، والسنة لا تخرج عن قول رسول الله ﷺ، أو فعله أو تقريره، والبدعة ليست واحداً من هذه الأقسام، والحق أن الحديث شاهد على غفلة وجهل من أراد تحريفه والتلاعب به، ولا تعارض بينه وبين الأحاديث التي تذر البدعة وتدل على ضلال اتباعها.

أو فعله أو تركه الدال على حكم شرعي، ولا بد من بيان كل نوع من هذه الأنواع.

النوع الأول - وقد قال عنه الإمام ابن رجب رحمه الله:

«والثاني: من اعتقد طاعته، ثم يخالف أمره بالمعاصي التي يعتقد أنها معصية، فله نصيبه من الذلة والصغار، وقال الحسن: (إنهم وإن طقطقت بهم البغال، وهملجت بهم البراذين فإن ذل المعصية في رقابهم، أبى الله أن يذل إلا من عصاه). كان الإمام أحمد يدعو (اللهم أعزنا بالطاعة، ولا تذلنا بالمعصية)»^(١).

فهذا النوع اتباع للهوى المبين، وخطره على الجهال البعيدين عن الذكر، وعن مجالس العلم، وعن أهل الصلاح؛ أكثر من خطره على المقبلين على الإسلام، وإن كان الدعاة وأمثالهم غير معصومين منه تماماً.

ومن الصغار الذي يستحقه أهل هذه المخالفة المصّرّين عليها؛ المجاهرين بها، إسقاط عدالتهم، ورد شهادتهم، والتحذير من شر مخالطتهم، والإنكار عليهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لأحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه»^(٢).

النوع الثاني - الخطأ في الاجتهاد والفهم:

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أهم الأعذار التي يقع العالم في القول

(١) الحكم الجديرة بالإذاعة ص (٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣٢/٢٠).

المخالف للحديث بسببها، وهي عشرة، فأختصرها لك:

- ١ - أن لا يبلغه الحديث.
- ٢ - أن يبلغه الحديث، ولم يثبت عنده، لوجود متهم في إسناده، أو سيء حفظ، أو مجهول.
- ٣ - وهو يرجع إلى مثل السبب الثاني.
- ٤ - اشتراطه في خبر الواحد العدل شروطاً^(١) خالفه فيها غيره، كعرض الحديث على الكتاب والسنة، أو أن يكون المحدث فقيهاً، إذا خالف قياس الأصول.
- ٥ - أن ينسئ الحديث عند إفتائه بخلافه.
- ٦ - عدم معرفته بدلالة الحديث، إما لغرابة بعض ألفاظه، كالمزابة، والمنابذة، والغرر، والإغلاق.
- ٧ - اعتقاده عدم دلالة الحديث، مثل من يرى أن العام المخصوص ليس حجة، أو أن المفهوم ليس حجة.
- ٨ - اعتقاده وجود معارض راجح على دلالة الحديث، مثل معارضة العام بخاص، أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب.
- ٩ - اعتقاده معارضة الحديث بما يضعفه، أو بما يدل على نسخه.
- ١٠ - معارضته بما يدل على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله، مما لا يعتقده

(١) إن كانت هذه الشروط راجعة إلى أصل صحيح، فيكون اشتراطه عذراً صحيحاً، وإن كان يرجع إلى تقليد، أو رأي مجرد فهو من اتباع الشبهات، وهو من النوع الثالث المذموم. فمن اشترط شرطاً دل عليه حديث ضعيف، أخطأ في تصحيحه، وهو من أهل التصحيح، أو آية أخطأ في فهمها، وهو من أهل التفسير، فهو صاحب عذر، وأجر واحد. بخلاف من تبع المنطق، أو علم الكلام، أو آراء العقلانيين..

غيره معارضاً، كمعارضة الحديث بظاهر القرآن^(١). وقد ذكر الإمام ابن رجب في هذا النوع من المخالفة كلاماً شبيهاً بما ذكره شيخ الإسلام، فقال: «فأما مخالفة بعض أوامر رسول الله ﷺ خطأ، من غير عمد، مع الاجتهاد على متابعتة، فهذا يقع كثيراً من أعيان الأمة، من علمائها وصلحائها، ولا إثم فيه، بل صاحبه إذا اجتهد فله أجر على اجتهداده، وخطأه موضوع عنه، ومع هذا فلا يمنع ذلك من علم أمر الرسول ﷺ الذي خالفه هذا؛ أن يبين للأمة أن هذا مخالف لأمر الرسول، نصيحة لله ولرسوله، ولعامة المسلمين، ولا يمنع من ذلك عظمة من خالف أمره خطأ، وهب أن هذا المخالف عظيم له قدر وجلالة، وهو محبوب للمؤمنين، إلا أن حق الرسول ﷺ مقدم على حقه، وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر الرسول ﷺ أحق أن يعظم ويقندى به من رأي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ»^(٢).

فإذا أخطأ العالم، أو من اتبعه في مخالفة سنة لرسول الله ﷺ، بغير تعمد، ثم نبه على هذا الخطأ حتى عرفه، فرجع إلى سنة رسول الله ﷺ؛ فلا خوف على السنة من التحريف، أو الأمة من الضلال، ما دام الخطأ لم يبلغ أن يكون سنة ثابتة، وطريقة سالكة متبعة، وما لم يُصبح مناصاً للولاء والحب والبغض، والاجتماع والافتراق.

النوع الثالث^(٣) - اتباع الشبهات والأهواء:

وهو أغلظ أنواع المخالفة التي تكون من أهل لا إله إلا الله، وأشدّها فساداً

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٣/٢٠ - ٢٤٩) باختصار وتصرف.

(٢) الحكم الجديرة بالإذاعة ص (٤٠ - ٤١).

(٣) هذا النوع يرجع في جملة إلى معنى البدعة، الذي ذكره الإمام الشاطبي (رحمه الله)، ولكنني سأذكر هنا بعض الشبهات التي تختلط عند الكثير بالأصول الصحيحة ويجعلون منها ديناً يحلون به الحرام، ويحرمون به الحلال، ويزنون بها الكتاب والسنة، ويغضبون لردّها وإنكارها، كما يحبون على موافقتها، والعمل بها.

وخطراً، قال الإمام زين الدين عبد الرحمن بن رجب رحمه الله :

«والنوع الثاني: من خالف أمره من أجل الشبهات، وهم أهل الأهواء والبدع، فكلهم لهم نصيب من الذلة والصغار، بحسب مخالفتهم لأوامره، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ (١٥٦) وأهل الأهواء والبدع كلهم مفترون على الله، وبدعتهم تغلظ بحسب كثرة افتراءهم عليه، وقد جعل الله من حرم ما أحله الله وحلل ما حرّمه الله مفترياً عليه الكذب، فمن قال على الله ما لا يعلم فقد افترى عليه الكذب.

وقد قال الله عز وجل: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٣) قال سفيان: (الفتنة أن يطبع الله على قلوبهم) فلهذا تغلظت عقوبة المبتدع على عقوبة العاصي، لأن المبتدع مفترٍ على الله، مخالف لأمر رسوله، لأجل هواءه» (١).

وهذه أهم الأسباب التي توقع أهلها في مخالفة سنة رسول الله ﷺ.

أولاً - مخالفة السنة في تفسير القرآن:

وبيان هذه المسألة يتطلب التمهيد ببيان أدلة وجوب تفسير القرآن بالسنة أولاً، وتوضيح صفة النصوص القرآنية، ونصوص السنة، ودور السنة في تفسير القرآن، وهاك بيان هذه المسائل بأدلتها من نصوص القرآن، والسنة، وأقوال أهل العلم. وأدلة القرآن والسنة التي تدل على هذا كثيرة جداً، فنأخذ بعض الأمثلة منها، وكل مثال يدل على حكم نظائره.

(أ) أدلة القرآن الكريم:

١ - قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

(١) الحكم الجديرة بالإذاعة ص (٣٩ - ٤٠).

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ (١).

وفي هذه الآية أمر بطاعة الله، وأمر بطاعة رسوله ﷺ، وطاعة أولي الأمر تبعاً لما يجب من طاعة لله، أو طاعة لرسوله، وفيها أيضاً أمر بالرد إلى الله، وإلى رسوله ﷺ، عند الاختلاف والتنازع.

ومن الجلي المعلوم أن طاعة الرسول ﷺ، هي اتباع سنته، واتباع السنة في بيانها للقرآن داخل في عموم اتباعها الواجب، فالآية دالة دلالة عموم ظاهرة على وجوب تفسير القرآن بالسنة، بما أمر الله تعالى وأوجب.

وكذلك الأمر بالرد إلى الله، وإلى رسوله ﷺ، هو أمر بالتحاكم إلى الكتاب العظيم، وإلى السنة المطهرة، عند التنازع والاختلاف، فإذا تنازع الناس في تفسير القرآن على أقوال، وقد دلت السنة على بعضها فالواجب الرد إلى سنة رسول الله ﷺ والأخذ بما دلت عليه، أخذاً بما أمر الله به.

فإذا نظرت إلى أن الآية علقت حصول الإيمان للمسلم بتحقيق الطاعة والرد المذكوران، وبيّنت أنه الأحسن عاقبة ونتيجة، علمت أنها تدل دلالة محكمة على وجوب اتباع السنة في تفسير القرآن، وتقديمها على ما خالفها من أقوال.

وهكذا كل آية فيها أمر بطاعة الرسول ﷺ تدل على وجوب الرجوع إلى سنته في تفسير القرآن وفهمه.

وكل آية فيها أمر بالتحاكم إلى الرسول ﷺ عند الاختلاف، أو تعلق حصول الإيمان بطاعته والرد إليه؛ فهي دالة على وجوب الرجوع إلى سنته في تفسير القرآن، دون ما خالفها من الأقوال.

٢ - قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَانْفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿٦٠﴾ (٢).

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١.

والمعنى في قوله ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾: لا تتقدموا قبل أمر الله، وأمر رسوله، وكونوا تبعاً له في كل شيء، ولا تسرعوا أو تعجلوا بأمر قبله^(١).

فالآية تنهى المؤمنين أن يعجلوا بقضاء حكم أو أمر من أمور دينهم، قبل أن يعرفوا أمر الله، وأمر رسوله ﷺ، وتتضمن أمرهم أن يكونوا تبعاً لأمر الله ورسوله في كل شيء، وتشير إلى أن التزام هذا الأدب من التقوى الذي فرضه الله عليهم.

وعموم النهي في الآية يدل على منع التقدم قبل سنة رسول الله ﷺ، وبيانه في تفسير القرآن، ويدل على وجوب الانقياد لهذا البيان منه واتباعه فيما دل عليه، ودال على أن هذا التوقف والانقياد من التقوى الذي تحصل به النجاة من العقاب، ويكون الفوز بالثواب.

ومثلها في الدلالة كل آية تأمر بتقوى الله، وتنهى عن مخالفة نبيه ﷺ.

٣ - قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَهُمْ أَمْثَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٣).

وموضع الشاهد من الآية الأولى، وصدر الثانية: إن الله تعالى أمر الجاهل بسؤال أهل العلم والذكر، للتعلم والفهم والالتزام.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ... الآية﴾ فيعني: إن الله أنزل الذكر على محمد ﷺ، وهو القرآن العظيم، ليبين للناس الذين أرسل إليهم، وهم الأميون من العرب، وأهل الكتاب، ما نزل إليهم، فيبين لقومه ما أنزل إليهم من أمر

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٠٥/٤) وتفسير فتح القدير للإمام الشوكاني

(٥٩/٥) وتفسير القاسمي (١٠٦/١٥ - ١٠٧).

(٢) سورة النحل، الآيتان: ٤٣ - ٤٤.

ونهي وشرع وغيره، ويبين لأهل الكتاب حقيقة الدين والتوحيد الذي أنزل على أنبيائهم، لينظر الجميع في أمرهم، وتظهر البينات، وتقوم الحجة.

فبيان ما نزل في الكتاب هو من أمر رسول الله ﷺ، وهو من تمام رسالته وتبليغه الحجة للناس، والناس جميعاً مكلفون بالرجوع إلى بيانه ﷺ، لأنه صاحب الذكر الذي يعلمه، ويبينه، ولأنهم كانوا في ظلمات الجهل والجاهلية قبل بيانه ﷺ.

وإذا كان رجوع الجاهل إلى العالم معلوماً من الدين علماً قطعياً، فرجوع الناس إلى سنة رسول الله ﷺ، في فهم معاني القرآن، هو أكد في ذلك، وكيف لا والعلماء إنما يأخذون شرفهم وعلمهم من انتسابهم إليه، ويتبارون في الاقتداء به، وهو المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى.

(ب) أحاديث رسول الله ﷺ:

أما أحاديث رسول الله ﷺ التي تدل على وجوب الرجوع إلى السنة لفهم معاني القرآن فمنها:

١ - روى الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص فيه، وتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه؟ فوالله إني أعلمهم بالله، وأشدّهم له خشية»^(١).

وموضع الشاهد من الحديث، قوله ﷺ: «فوالله إني أعلمهم بالله». والدلالة في هذا، هو عموم زيادة علمه ﷺ، في كل أمر جاء من عند الله، وعلى كل واحد من الناس، والقرآن أساس الدين الذي جاء من عند الله تبارك وتعالى، فأعلم الناس بمعانيه هو رسول الله ﷺ، وهذا يوجب متابعتة في تفسيره للقرآن،

(١) البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع. فتح الباري (٢٩٠/١٣).

كما يوجب التنزه عن مخالفته في شيء من ذلك.

٢ - وروى الإمام مسلم من خطبة رسول الله ﷺ في الجمعة: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول صباحكم ومساءكم، ويقول بعثت أنا والساعة كهاتين، ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ويقول: أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة^(١)...» الحديث.

وقد ذكر الإمام النووي أن كلمة الهدى تضبط على وجهين: ضم الهاء وفتح الدال، وفتح الهاء وإسكان الدال، وهي تعني الطريق على الثاني، والدلالة والإرشاد على الأول.

والحديث نص على أن خير طريق يتبعه المسلم؛ وخير دلالة يسترشد بها إنسان؛ ما اتبع فيه هدي رسول الله ﷺ وإرشاده.

ويدخل في ذلك العموم: هدي رسول الله ﷺ في تفسير القرآن، ودلالته إلى معانيه، فهو خير هدي وإرشاد إلى القرآن، فإذا ضمنت إلى ذلك أن تفسير السنة وحي محكم، أدركت أن قسيمه هو الرأي المتشابه، وأن ترك بيان السنة إلى ما خالفه، إنما هو اتباع للباطل.

٣ - روى الإمام البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروها كأنهم تقالوها، فقالوا: (وأين نحن من النبي ﷺ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر)؟ قال أحدهم: (أما أنا فأنا أصلي الليل أبداً). وقال آخر: (أنا أصوم الدهر، ولا أفطر). وقال آخر: (أنا أعتزل النساء، فلا أتزوج أبداً). فجاء رسول الله ﷺ فقال: (أنتم

(١) مسلم كتاب الجمعة، انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٥٣/٦).

الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله، وأنقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١).

والشاهد من الحديث قول النبي ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني». قال الحافظ ابن حجر في شرحه: «وقوله: فليس مني، إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبه؛ فمعنى فليس مني: أي على طريقتي، ولا يلزم أن يخرج عن الملة، وإن كان إعراضاً وتنطعاً يفضي إلى اعتقاد أرجحية عمله؛ فمعنى ليس مني: أي ليس على ملتي، لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر»^(٢).

فمجرد مخالفة سنة رسول الله ﷺ، هو خروج عن طريقته، وهذا غير اعتقاد تفضيل المخالفة على لزوم السنة. وعموم الحديث قاض بأن مخالفة سنة رسول الله ﷺ في تأويل القرآن خروجٌ عن طريقته، أو هو رغبة بالمخالف عنها، واعتقاد أفضلية غيرها، وكل ذلك محرم فعله. وهذا دال على وجوب اتباع طريقته في تفسير القرآن.

٤ - ثم يدلنا على هذا حديث الكتاب: «ما أنا عليه وأصحابي». على أن اتباع سنة رسول الله ﷺ، وسنة أصحابه عموماً، واتباعها في تفسير القرآن هو طريق النجاة والهداية والجماعة، وأن مخالفتها في ذلك سبيل من سبل الضلال والفرقة والهلاك.

٥ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما، كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»^(٣).

(١) كتاب النكاح: باب الترغيب في النكاح. انظر فتح الباري (٥/٩ - ٦).

(٢) فتح الباري (٨/٩).

(٣) قد ساقه الشيخ الألباني في صحيح الجامع برقم ٢٩٣٧.

وحسنه لشاهد من حديث ابن عباس أخرجه الحاكم. انظر المشكاة (٦٦/١).

والشاهد من الحديث في موضعين:

الأول: قوله ﷺ «لن تضلوا بعدهما» وفيه أن التمسك بالكتاب والسنة معاً هو مناط الهداية وشرطها، وهذا لا يتم إذا نحونا في فهم الكتاب الكريم نحواً مخالفاً لنحو السنة النبوية.

والثاني: قوله ﷺ: «ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»، والمقصود بهذا التفرق في الدنيا هو تفرق المعاني والدلالات واختلافها، وإلا فمصدر ألفاظ السنة غير مصدر كلمات القرآن كما هو معلوم، كما أن شرف القرآن فوق شرف السنة كذلك. ولا شك أن النبي ﷺ يخبر في هذا الحديث أن من اتبع السنة فقد اتبع القرآن، ولم يفارقه قيد شعرة، فمخالفة السنة في تفسير القرآن هي مخالفة للقاعدة الثابتة في الجمع بينهما، وهذا يؤكد المعنى المفهوم من الشاهد الأول في الحديث.

(ج) أقوال أهل العلم:

١ - أصحاب رسول الله ﷺ:

تقدم حديث^(١) جابر رضي الله عنه في حجة النبي ﷺ، وجاء فيه: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعلم تأويله، فما عمل به من شيء عملنا به».

فمنهج الصحابة في تفسير القرآن هو الرجوع إلى تأويل^(٢) رسول الله ﷺ، فيما ثبت عنه فيه شيء، ولم يؤثر أن الصحابة قد عارضوا تفسير النبي ﷺ لكتاب الله تعالى.

٢ - الشافعي رضي الله عنه:

والإمام الشافعي هو أول من تكلم في ترتيب قواعد الأصول، فكان السابق

(١) ص (٥٤).

(٢) : تفسير.

إلى بيان منزلة السنة من القرآن، وقد تكلم الإمام الشافعي في رسالته عن وجوب طاعة رسول الله ﷺ جملة وتفصيلاً، ومن ذلك:

«وقد سن رسول الله ﷺ مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سن فقد ألزمتنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً، لما وصفت، وما قال رسول الله ﷺ»^(١).

وروى الشافعي عقب كلامه هذا حديث رسول الله ﷺ: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتباعاً»^(٢).

وقال الشافعي رضي الله عنه: «وسن رسول الله ﷺ مع كتاب الله وجهان: أحدهما نص كتاب، فاتبعه رسول الله ﷺ كما أنزل الله، والآخر جملة»^(٣)، بين رسول الله ﷺ عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها: عاماً أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله»^(٤).

ثم قال رضي الله عنه: «وأئي هذا كان، فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسوله، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة إليه في دينهم، وأقام عليهم حجة بما دلهم عليه من سنن رسول الله، معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته ﷺ إذا كانت مبينة عن الله معنى ما أراد من مفروضه

(١) الرسالة (٨٨ - ٨٩).

(٢) والحديث قد خرجه العلامة أحمد شاكراً في تعليقه على الرسالة (رحمه الله) من رواية أبي داود، والحاكم، والإمام أحمد، والدارمي، وصححه. انظر الرسالة (٩٠ - ٩١).

(٣) أي مجملاً.

(٤) الرسالة: (٩١).

فيما فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى^(١): فهي كذلك أين^(٢) كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله، بل هو لازم بكل حال^(٣).

وكلام الإمام رحمه الله ظاهر الدلالة على وجوب لزوم بيان رسول الله ﷺ كتاب الله، وحرمة مخالفته في هذا، وفي غيره من السنة.

٣ - شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

قال الإمام رحمه الله: «فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم ففسروا الآية بقول آخر، لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا، وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم، إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له^(٣) خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلتها، وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسول الله ﷺ، فمن خالف قولهم، وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً^(٤)».

(١) قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه: «كلمة: أخرى صفة لموصوف محذوف، هو سنة» أي

أن السنة الأخرى فيما ليس فيه نص كتاب موافقة لكتاب الله وطاعته فيها فرض: (١٠٤).

(٢) فليحذر المسلم من ضلالات أهل الأهواء، الذين يدأبون على الشغب على سنة

رسول الله، ويحرصون على صرف الناس عن اتباعها، لأنها تخالف أهواءهم، وليتق الله

أولئك قبل أن يقع عليهم ما توعد الله به في قوله: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن

تصيبهم فتنة أو عذاب أليم».

(٣) إذا لم يعتمد المخالفة، ولم يكن اعتماده على أصل باطل مبتدع كالمنطق والكلام

والكشف.

(٤) انظر مجموع الفتاوى (١٣/٣٦١ - ٣٦٢).

وإذا تأملت في حكم الإمام على التفسير المخالف لمذاهب الصحابة والتابعين بأنه من الابتداع، وأن من جنح إليه أخطأ في دليل التفسير ومدلوله، علمت أن هذا يدل على وجوب اتباع السنة في تفسير القرآن، وحرمة مخالفتها، من باب أولى، وبطريق أحق.

ذلك أن تفسير رسول الله ﷺ أظهر في الدلالة، وحرمة مخالفته أكد في العقول، وأن مناط وجوب الأخذ بتفسير الصحابة والتابعين، كونه مناط الظن الراجح في موافقة سنة رسول الله ﷺ، وأن بيان السنة هو الأصل، وتفسير الصحابة فرع عنه، ولا يرتاب منصف في أن المحافظة على الأصل أوجب، ورعاية مقتضياته أظهر وأكد.

٤ - ابن عبد البر القرطبي:

قال أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي رحمه الله: «أهل البدع أجمع أضربوا عن السنن، وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد روي عن النبي ﷺ التحذير عن ذلك في غير ما أثر»^(١).

وقد ابتدأ الإمام بهذا الكلام باب: «في من تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة». وروى عقب هذا آثراً، لا أعلم مدى صحتها، وفيما سبق من أدلة السنة الصحيحة وفي غيره ما يكفي عن ذلك.

وفي كلام الشيخ أمور، منها:

— أن من تأول القرآن على غير ما بينت السنة فهو من أهل البدع.

— أن ذلك من أسباب الضلال.

— وأن من ذلك أن يتأول القرآن جاهل بالسنة.

(١) جامع بيان العلم (٢/١٩٣).

٥ - الإمام السيوطي رحمه الله :

قال السيوطي رحمه الله في معرفة شروط المفسر وآدابه : «ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي ﷺ، وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل، نحو أن يتكلم على الصراط المستقيم، وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد، فيأخذ منها ما يدخل فيه الجميع، فلا تنافي بين القرآن وطريق الأنبياء، فطريق السنة وطريق النبي وطريق أبي بكر وعمر، فأى هذه الأقوال أفردته كان محسناً، وإن تعارضت رد الأمر إلى ما ثبت فيه السمع»^(١).

فالأصل الذي يجب اعتماد المفسر عليه هو السمع الذي ثبت عن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا تنافي بين طريق القرآن، وطريق السنة، وطريق أبي بكر وعمر.

٦ - الإمام الشاطبي رحمه الله :

قال رحمه الله : «فلأنا إذا بنينا على أن السنة بيان للكتاب فلا بد أن تكون بياناً لما في الكتاب احتمال له ولغيره، فتبين السنة أحد الاحتمالين دون الآخر، فإذا عمل المكلف على وفق البيان أطاع الله فيما أراد بكلامه، وأطاع رسوله في مقتضى بيانه، ولو عمل على مخالفة البيان عصى الله تعالى في عمله على مخالفة البيان، إذ صار عمله على خلاف ما أراد بكلامه، وعصى رسوله ﷺ في مقتضى بيانه»^(٢).

ثم قال رحمه الله : «فإنما وقع الخروج عن السنة في أولئك لمكان إعمالهم الرأي، واطراحهم السنن، لا من جهة أخرى، وذلك أن السنة - كما تبين - توضح المجمل، وتقيد المطلق، وتخصص العموم، فتخرج كثيراً من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في اللغة، وتعلم بذلك أن بيان السنة هو مراد الله

(١) الإتيان في علوم القرآن (١١٩٨/٢).

(٢) الموافقات (١٩/٤).

تعالى من تلك الصيغ، فإذا طرحت^(١)، واتبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى صار صاحب هذا النظر ضالاً في نظره، جاهلاً بالكتاب، خابطاً في عمياء، لا يهتدي إلى الصواب فيها، إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير وهي^(٢) الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل^(٣).

وكلامه يتضمن حقائق عدة ذات أهمية:

— أن السنة تبين المعنى المراد في نصوص القرآن المحتملة لأكثر من معنى.

— أن من عمل على مقتضى بيان السنة للقرآن، فقد أطاع الله في العمل على مراده، وأطاع الرسول في العمل بمقتضى سنته وبيانه.

— وأن من عمل على خلاف تفسير السنة للقرآن فقد عصى الله بعمله على خلاف مراده، وعصى الرسول بعمله على خلاف بيانه.

— إن الخروج عن السنة — وهي أصل من أصول الإسلام — يقع بسبب الإعراض عن بيانها للقرآن، واتباع الرأي.

وإن اتباع ظاهر القرآن دون رجوع إلى السنة ضلال في العلم، ليس بعده هداية أو استقامة.

وفي هذا القدر من الأدلة كفاية للتثبت من الحقائق التالية:

- (أ) أن نصوص الكتاب يغلب عليها الإجمال والعموم.
- (ب) أن السنة الصحيحة هي البيان المحكم لنصوص القرآن.
- (ج) أن الواجب على المسلمين اتباع السنة في بيانها للقرآن الكريم.

(١) إذا تركت السنة.

(٢) سلامة السياق تقتضي أن ثمة حرفاً ساقطاً، وهو: (في).

(٣) الموافقات (٢٠/٤ - ٢١).

(د) أن مخالفة تفسير السنة للقرآن معصية لله، ولرسوله، وانحراف عن سبيل الحق والهداية.

بقي أن أذكر بالأسباب التي توقع في مخالفة السنة في تفسير القرآن :

- ١ - إذا زعم القائل أن الحديث مخالف لكتاب الله تعالى .
- ٢ - أو زعم أنه مخالف للعقل، ومعارضته له معارضة ظني لقطعي وهذا غير مقبول .
- ٣ - إذا زعم أن الحديث خالف القياس .
- ٤ - إذا زعم أن الحديث خالف المذهب .
- ٥ - إذا تكلم المفسر في معاني القرآن دون نظر في سنة رسول الله ﷺ .
- ٦ - إذا أخذ بمذهب مخالف للسنة .
- ٧ - إذا استدل بدليل دلت السنة على خلافه .

أما الأسباب: الأول والثاني والثالث والرابع فسيأتي الكلام حولها في فقرة لاحقة . ويأتي الآن الكلام على الأسباب الباقية .

١ - التفسير دون رجوع إلى السنة :

قد عُلم عند علماء المسلمين أن كتاب الله جاء بالشرائع مجملة عامة، كما يفهم من قول الإمام الشافعي^(١)، بأن الله أمر رسوله ببيان معاني الكتاب، وأمرنا أن نأخذ منه بيانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(٢)، وجعل طاعة نبيه في ذلك طاعة له سبحانه في فعل مراده، وطاعة لنبيه في اتباع بيانه، وما دامت السنة تحكم على عمومات الكتاب بالتخصيص، ومطلقة بالتقييد، ومجملة بالتفصيل، واحتمالاته بالترجيح، فتخرج ظواهر نصوصه عن مقتضياتها في اللغة، فإن الناظر

(١) انظر ص (١٣٦ - ١٣٧).

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

في معاني القرآن دون الرجوع إلى السنة هو ضال في نظره، جاهل بالكتاب، خابط في عمياء لا يهتدي فيها إلى صواب، كما قال الإمام الشاطبي^(١)، وأنه مبتدع مخطيء في الدليل والمدلول معاً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٢).

٢ - اتباع مذهب مخالف للسنة:

ويراد بالمذهب معان عدة، منها المذاهب التي أحدثتها الفرق المختلفة، كالأعتزال، ومذهب الخوارج والرافضة، وما نتج عنها من مقالات باطلة، وكل هذه المذاهب مخالفة للسنة.

ومنها التزام تقليد واحد بعينه من الأئمة، في كل ما يقوله، والاعتذار عما يقع من خطأ في أقواله، فهذا أيضاً مخالف للسنة، خلافاً لمن تفقه على فقه إمام مع ملازمة الدليل.

والمذاهب الكلامية الاعتقادية في أكثر مقالاتها تدعي الرجوع إلى تأويل القرآن وفهمه، فاتباع السنة يقتضي مخالفة هذه المذاهب، وإنما نشأت هذه المذاهب من الإعراض عن السنة في تأويل القرآن، واتباع الرأي والهوى والأخذ بالمتشابه. فإذا اغتر المتأول لكتاب الله بأحد هذه المذاهب، أو مقالاتها التي خالفت فيها السنة، أو كان من أهل هذه المذاهب، وقع في مخالفة السنة في تأويل الكتاب، وأكثر ما يشيع بين الناس من ذلك أقوال العقلانيين، من معتزلة وأشاعرة وإصلاحيين، وأقوال الباطنية من الرافضة والصوفية.

وقد تقدم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك فراجع^(٣).

٣ - الاستدلال بما دلت السنة على بطلانه:

بناء على ما تقدم من وجوب تفسير الكتاب بالسنة؛ وأن السنة توضح

(١) انظر ص (١٤٤ - ١٤٥).

(٢) انظر ص (١٤٢).

المجمل؛ وتقيد المطلق؛ وتخصص العموم؛ وتخرج كثيراً من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في اللغة؛ وتبين مراد الله من تلك الصيغ؛ يترتب نتائج عدة هي:

١ - إن ظاهر الصيغة اللغوية الذي يفيد العموم في القرآن، ودلت السنة على تخصيصه، لا يجوز الاستدلال بعمومه الذي أخرجه السنة إلى التخصيص.

٢ - والمطلق الذي قيده السنة لا يجوز الاستدلال به بعد أن أخرجه السنة إلى التقييد.

٣ - الإجمال والمتشابه الذي يحتمل وجوهاً لا يعتد بما يقبله من وجوه قبل أن تحكم السنة دلالاته، وتزيل تشابهه، وبهذا تعلم بطلان كثير من الأقوال التي بنيت على ظواهر نصوص القرآن، لكنها معارضة بتفسير السنة وبيانها لهذه النصوص، وهذا كثير في كتب المذاهب، وكتب المتأخرين، وأكثره في مقالات الفرق.

من ذلك الاستدلال بالآيات التي تأمر بذكر الله، على مشروعية أذكار مبتدعة، دلت السنة ببيانها (قولاً وفعلًا وإقراراً) على أنها غير مقصودة بهذه الأوامر.

ومنه الاستدلال بقوله تعالى ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَئْتِيَنَّكُمْ﴾ على عدم وجوب الفاتحة خلف الإمام، بعد أن بينت السنة وجوبه في السرية.

ومن ذلك الاستدلال بقوله: ﴿أَوَلَمْ نَسْأَلِ النِّسَاءَ﴾ على نقض الوضوء بلمس المرأة بعد أن دلت السنة على أن لمس اليد ليس داخلاً في هذا العموم.

وهذا القول وأمثاله بعد العلم ببيان السنة لخلافه مخالفة لأمر الله تعالى بطاعة رسوله، وأمره سبحانه بفعل مراده، ومخالفة لرسول الله في اتباع بيانه.

وأخطر الشبهات التي أوقعت كثيراً من الفرق في مخالفة السنة: ظن مخالفة الحديث النبوي القرآن الكريم، ومن ثم نصب الخلاف بين ما أنزله الله على نبيه

في الكتاب، وما أوحى إليه من سنة مبيّنة ومكملة لأحكامه، ولذا كان لزاماً بيان هذه الشبهة، وكشف باطلها عاجلاً.

شبهة معارضة السنة القرآن

وهذه بذرة بذرها أهل البدع بعد الصدر الأول، وقد اضطروهم إليها أنهم وجدوا السنة حاكمة على أصولهم بالبطلان، شاهدة على مذاهبهم بالضلال، وزين لهم ذلك جهلهم بطرق السنة وروايتها، وما يفيد العلم منها، وكيفية إفادته العلم، ثم انتشرت هذه الضلالة بين طوائف من المسلمين الذين أخذوا العلم من المبتدعة وأتباعهم، ولم يفرقوا في التعلم بين صاحب سنة وصاحب بدعة.

وهذه المسألة تتضح بأمور:

١ - إن دعوى مخالفة الحديث القرآن إن زعم صاحبها أن دليلها غير القرآن لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، وإن زعم أن دليلها هو القرآن قيل له: إن تفسيرك للقرآن، وهو ما فهمت منه مخالفة الحديث القرآن ليس قرآناً، وهو لا يزعم هذا.

فرجع الخلاف بين فهمك وبين بيان رسول الله ﷺ، وبين رسول الله ﷺ وحي معصوم، وفهمك رأيي، وحسبك منه بطلائاً مخالفته لهدي رسول الله ﷺ. وحسب امرئ من الضلال أن يخوض في كتاب الله دون الرجوع إلى البيان الذي ارتضاه الله له، وارتضاه أصحاب نبيه رضي الله عنهم^(١)، وهي السنة

٢ - إن افتراض التعارض بين القرآن والسنة باطل أصلاً.

وهذا أمر لا بد من استحضاره، لتحقيق نقطة البداية الصحيحة لإزالة الإشكال.

(١) انظر كلام الإمام الشاطبي ص (١٤٤ - ١٤٥).

قال الشافعي رحمه الله: «وذكر الله من حرم، ثم قال: (وأحل لكم ما وراء ذلكم، فقال رسول الله ﷺ: (لا يُجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها) فلم أعلم مخالفاً في اتباعه، فكانت فيه دالتان، دلالة على أنه سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة عامة وخاصة، ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد، فلا نعلم أحداً رواه من^(١) وجه يصح عن النبي ﷺ إلا أبا هريرة^(٢)».

وقال رحمه الله: «ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله ﷺ ثم نسخ سسته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله ﷺ السنة الناسخة - جاز أن يقال فيما حرم الله من البيوع كلها: قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وفيمن رجم من الزناة: قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخاً، لقول الله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾، وفي المسح على الخفين: نسخت آية الوضوء المسح، وجاز أن يقال: لا يُدرأ عن سارق سرقة من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار، لقول الله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ لأن اسم السرقة يلزم من سرقة قليلاً وكثيراً، ومن حرز ومن غير حرز، ولجاز رد كل حديث عن رسول الله ﷺ، بأن يقال: لم يقله، إذا لم يجده مثل التنزيل، وجاز رد السنن بهذين الوجهين، فتركت كل سنة معها كتاب جملة تحتمل سسته أن توافقه، وهي لا تكون أبداً إلا موافقة له إذا احتمل اللفظ فيما روي عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه، أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه^(٣)».

(١) قال العلامة الشيخ المحدث أحمد شاكر (رحمه الله): «ولكنه قد صح من حديث جابر فرواه أحمد والترمذي والبخاري كما في نيل الأوطار حاشية الرسالة (٢٢٨).

(٢) ذكر الشافعي أن السنة لا تكون مخالفة للقرآن بحال في مواضع كثيرة، منها الفقرات: (٣٠٨ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٤١٩ و ٥٣٧ و ٧٥ و ٦٠٥ و ٦٠٨ و ٦١١ و ٦٢٩ و ٦٣١ و ٦٣٨ و ٦٤٤ حتى ٦٥٤ و ١٦١٤.

(٣) الرسالة (١١١ - ١١٢).

وفي كلام الإمام الشافعي رحمه الله :

الرد على دعوى مخالفة الحديث القرآن، وهذا نص ثابت عنه في مواضع كثيرة.

أن رد سنة واحدة لاحتمال مخالفتها الكتاب ذريعة إلى رد كل سنة تحتل هذا الاحتمال.

إن ذلك ذريعة إلى هدم كثير من الشرائع التي لم يختلف فيها المسلمون.

الرد على من زعم أن استشكله لمعنى حديث، وعدم إدراك موافقته للقرآن ذريعة للقول بتضعيفه الحديث، وأن هذا علة قاذحة في متن الحديث.

وحسبنا أن نعلم أن الحديث إنما هو شقيق القرآن، في صدوره من مشكاة الوحي الإلهي المنزه، لنعلم أن الوحيين لا يمكن أن يختلفا، وأن المفسر يجب أن يتهم رأيه، ويتوقف إذا غاب عنه معنى حديث نبوي.

وحسبنا أن نعلم أن الأدلة الصحيحة لا تتعارض تعارضاً حقيقياً، وما وجد من تعارض فهو في ذهن العالم، وبالاخصوص أدلة الكتاب والسنة، ذلك أن الله تعالى أمرنا عند الاختلاف بالرد إلى الله ورسوله، كما في قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (١).

وهذا أمر بالرد إلى أدلة الكتاب والسنة عند الاختلاف، لإزالة الاختلاف ومقتضى هذا الأمر أن الرد إلى أدلة الكتاب والسنة كاف لإزالة الخلاف، وهذا لا يكون لو كان في أدلة الكتاب والسنة اختلاف، كما ذكر كثير من أهل العلم، فتدبر.

٣ - إذا تبينت أن التعارض بعيد عن أدلة الوحيين، يتبين بهذا أن القول

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

في معارضة الحديث القرآن (معارضة ظني الثبوت وهو الحديث لقطعي هو القرآن) هو وهم متولد عن أصل باطل، وإنما نشأ هذا التعارض عند فرق أعرضت عن هدي السنة، وفسرت القرآن بأرائها، فإذا رجع الناس إلى بيان السنة زال مثل هذا التعارض.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «السنة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، وذلك لأنها بيان له، وهو الذي دل عليه قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية، وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة وينبوع لها فهو دليل على ذلك، لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَنَّكَ لَ عَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ وفسرت عائشة ذلك بأن خلقه القرآن، واقتصرت في خلقه على ذلك، فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن»^(١).

ومعنى هذا أن القرآن شاهد على كل ما في السنة، ودالٌّ عليه عموماً أو خصوصاً، فكيف يقال إن السنة ظنية الثبوت ما دام القرآن يشهد لها هذه الشهادة القطعية. والحق أن كل ما صح من السنة فهو مندرج تحت دلالة القرآن.

وعامة حديث الأحاد - عند بعض القائلين بظنيته - راجع إلى أصل قطعي، قال الشاطبي رحمه الله: «كل دليل شرعي إما أن يكون قطعياً أو ظنياً، فإن كان قطعياً فلا إشكال في اعتباره، كأدلة وجوب الطهارة من الحدث، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، واجتماع الكلمة، والعدل، وأشباه ذلك، وإن كان ظنياً فإما أن يرجع إلى أصل قطعي أو لا، فإن رجع إلى قطعي فهو معتبر أيضاً، وإن لم يرجع وجب الثبوت فيه، ولم يصح إطلاق القول بقبوله، ولكنه قسمان، قسم يضاد أصلاً، وقسم لا يضاده ولا

(١) الموافقات (١٢/٤).

يوافقه، فالجميع أربعة أقسام، فأما الأول^(١) فلا يفتقر إلى بيان، وأما الثاني وهو الظني الراجع إلى أصل قطعي فإعماله أيضاً ظاهر، وعليه عامة أخبار الأحاد، فإنها بيان للكتاب، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ومثل ذلك ما جاء في الأحاديث من صفة الطهارة الصغرى والكبرى، والصلاة، والحج، وغير ذلك مما هو بيان لنص الكتاب^(٢).

وفي هذا دلالة ظاهرة على رجوع عامة أحاديث الأحاد إلى الأصل القطعي، وعلى وجوب اعتبارها والأخذ بها^(٣). زيادة على أن إطلاق القول بظنية الأحاد مرفوض عند أهل السنة والجماعة^(٤).

ثانياً - مخالفة السنة بالعقل:

١ - أما رد الحديث بزعم مخالفته العقل، وفرية أن الحديث ظني، ولا يقوى على معارضة الدلائل العقلية القاطعة فتلك مقالة تسقط صاحبها، وتذهب اعتباره، فهي مقالة أهل الأهواء والبدع، وأصل من أصول الضلال والفرقة.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي، في شرحه لعقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي: «فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم، وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتاب

(١) يقصد الدليل القطعي الثبوت.

(٢) الموافقات (١٥/٣ - ١٦).

(٣) رغم ما في كلام المؤلف من إشكال في التفريق بين الأحاد الذي يحتمل مخالفة الكتاب، ويحتمل أن يكون مبيناً له، وعده له من الظني المعارض للقطعي، وبين الأنواع الأخرى من الأحاد، فهو تفريق بغير دليل وانظر كلام الشافعي بشأنه ص (١٤٨).

(٤) انظر «الباعث الحثيث» شرح العلامة أحمد شاکر (رحمه الله تعالى) مبحث حديث الأحاد وقبله رسالة الإمام الشافعي، وصحيح البخاري كتاب الاعتصام بالسنة. ورسالة «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» لإمام السنة المحدث الألباني ورسالة «الأضواء السنية» عمر سليمان الأشقر.

السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين، الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله، وقد بين الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبراً وأمراً، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دعوا إلى الله والرسول وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله صدوا صدوداً، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً - كما يقول كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نحس الأشياء بحقيقتها، أي ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل - التي يسمونها - العقلية، - وهي في الحقيقة جهليات - وبين الدلائل النقلية، المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة»^{(١)(٢)}.

والظاهر من كلام الشيخ رحمه الله أن محاولة التوفيق بين الوحي من جهة والعقل أو الفلسفة من جهة أخرى يتضمن النفاق، ذلك أن تكلف التوفيق يعني وجود أصليين متعارضين، وافتراض وجود أصليين متعارضين يتضمن بدوره أولاً الاحتكام إلى غير الوحي وهو العقل أو الفلسفة، واعتبارها أصلاً ولولا قيام هذا المعنى لما احتيج إلى توفيق، ولو أفرد المسلم الوحي بالتحاكم والتحكيم، لعلم أن كل ما سواه تبع له، ويتضمن ثانياً تعارض العقل مع الوحي، وهذا باطل كذلك، لأنه إذا كان الوحي عندنا هو الميزان، فهو حاكم بخطيء العقل إذا ثبت التعارض بينهما.

ولذا ساق بعد هذا أقوال بعض الأئمة في علم الكلام:

— فعن أبي يوسف^(٣): «العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم».

(١) والمنطق اليوناني الذي هو أصل علم الكلام ليس إلا فرعاً من فروع الفلسفة الضالة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٧٠ - ٧١).

(٣) صاحب أبي حنيفة.

«إذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة».

— «من طلب العلم بالكلام تزندق».

وقال الشافعي رحمه الله: «حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام»^(١).

٢ — إن الإحالة على العقل فيها تدليس وإيهام، وذلك لسببين اثنين:

الأول: أن العقل الذي اعتد به الشارع، وجعله مناط التكليف، وأهلية الخطاب هو العقل الفطري البسيط، الذي يكون عند البادي والحاضر، والأمي والجاهل، وأمثالهم. وذلك يعرف بأمور، منها:

إن الناس الذين نزل فيهم الوحي، كانوا من أهل البساطة، بل والامية الغالبة، ومنهم الراعي، وربما وجدت المحترف على قلة، والبدوي والجارية والشاب، والشيخ. وقد اعتد الشارع سبحانه بفهم هؤلاء، ورتب عليه الثواب والعقاب، والجنة والنار.

وإن الجيل الذي ورث الدين من نبيه محمد ﷺ، هم هؤلاء الأميون البسطاء، فكان الدين تاماً بفهمهم وعقلهم، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ وهم أول من يصدق فيه قول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

ولم يكن في أولئك القوم فيلسوف، ولا متكلم، ولا عرف فيهم فلسفة، ولا منطق، ولا كلام، ثم لم يجد أحد منهم في شيء من الوحي ما يصعب الإيمان به، أو تصديقه، بل كانوا كما قال الله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ أولئك هم المنقوتون ﴿٣٣﴾^(٢). وقال: ﴿ءَاْمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٧٢).

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴿١﴾ الآية .

وإنما ظهرت الاعتراضات على الوحي باتباع الأهواء، وكثرت بعد ظهور الفلسفة بين المسلمين .

الثاني: أن من أحال على العقل قد أحال على معنى عام، لم يتفق فيه على معنى محدد، أو ضابط مفيد .

فعقل الإنسان هي قوته العاقلة، من ذاكرة ومحكمة ورأي، والمراد من الإطلاق هي حصيلة العقل من معرفة وعلم ورأي، وحصيلة العقل تتفاوت من عصر إلى عصر، ومن طائفة من المفكرين إلى طائفة أخرى، بل من إنسان لإنسان، بل تتفاوت عند الرجل الواحد أول النهار عن آخره .

فإذا علمت أن كل متكلم يسمي قوله ورأيه عقلاً، أدركت أن محاكمة الأمور إلى العقل هي حماقة لا طب لدائها، وإذا علمت أن من الفلاسفة من طعن حتى في البدهيات (٢) القاطعة تبين لك أن الاعتبار بميزان العقل المجرد هو اتباع لمجرد الظن، وسقيم الرأي، وساقط القول .

ثم إنه يقال: أي عقل من هذه العقول هو الحاكم؟ عقل قوم نوح الذين قالوا: ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٣)، أم عقول أحبار بني إسرائيل الذين مكروا بعبسى واثتمروا به، والذين حرقوا الكتاب وبدلوه، أم عقول المشركين من قريش وهم يقولون: ﴿ اَللّٰهُمَّ اِنْ كَانَتْ هٰذِهِ الْاَحْقَ مِنْ عِنْدِكَ فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ اَوْ اَنْزِلْنَا بِعَذَابٍ اَلِيمٍ ﴾ (٤)، أم عقل ذي الخويصرة وعبد الله بن سبأ، أم عقل القاضي عبد الجبار والجبائي،

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥ .

(٢) انظر: «التكثير لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (٢/ ٢١٠ - ٢٣٧) ففيه العجائب من تناقض الفلاسفة والمتكلمين واختلافهم .

(٣) سورة نوح، الآية: ٢٣ .

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٣٢ .

والغزالي، ومحيي الدين بن عربي، وابن الفارض، والزمخشري، والرازي، أم عقل جمال الدين الأفغاني وسعد زغلول وجمال عبد الناصر وهتلر وروسو وسارتر، أم عقل قاسم أمين ومحمد عبده ومحمد الغزالي وحسن الترابي والخميني ويوسف القرضاوي، وعقل محمد أركون، وعبد السلام ياسين؟؟ أم يا ترى عقل الصديق والفاروق وذو النورين وعلي وابن المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب والألباني وابن باز وأمثالهم؟

هذا سؤال نطلب من المعترضين على الحديث بالعقل أن يجيبوا عنه بصدق وتجرد: أي عقل هو الحاكم؟ وما هو الميزان المعتمد في تحديد هذا العقل؟ وما هي أسباب ترجيحه دون غيره؟ أما نحن فلا نشك أن العقل الذي أشرب روح الوحي وصدق به، وانقاد له، هو العقل الراجح، ومثله عقل من اقتفى أثر الصديق والفاروق رضي الله عنهم.

٣ - مجرد العقل لا يتعلق به التكليف:

المعلوم عند أهل العلم أن العقل ليس مناطاً للثواب والعقاب، ولا يتعلق به مسؤولية ولا تكليف قبل ورود العلم بالشرع، ولو كان العقل قادراً - استقلالاً - على معرفة المصالح والمفاسد بتفاصيلها، وإدراك العدل والحق في المعاملات أو العبادات، إذن لكان وجوده كافياً لإقامة الحجة على الناس، دون حاجة إلى الشرع الذي جاء به النبي ﷺ، ولما توقف ثبوت التكليف على ورود الشرع عن طريق الوحي إلى الأنبياء، والمعلوم من أصول الإسلام خلاف ذلك قطعاً.

والعقل من حيث وجوده في أصل الفطرة هو القدرة على الفهم والإدراك، وليس فيه معلوم أو تصور قبل ورود المعلومات، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(١)، فهو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية يشبه العين في الإبصار، والأذن في السمع، وإن كان يفضلهما بالمحاكمة، ولذا جعله الله تعالى مناطاً للتكليف بعد ورود دليل الشرع. لأن العاجز عن الفهم ليس

(١) سورة النحل، الآية: ٧٨.

أهلاً لفهم خطاب الشرع، والامثال لموجباته. فالسلطان الحاكم هو دليل الشرع، والعقل من متممات الاستطاعة الشرعية، وهو عارٍ عن السلطان والحكم استقلالاً كما تقدم. قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١).

وقال: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يَسْتَوِيَتْ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ (٢).

٤ - تمام العقل ما وافق علم النبي ﷺ:

وأقول زيادة على ما سبق: لقد خلق الله الإنسان وميّزه بهذا العقل الذي يؤهله للفهم والتعلم، وأنزل عليه الكتاب يهديه ويرشده في كل ما يحتاجه، وأمره بالانقياد له، والخضوع لإرشاده وبيانه، وجعل فيه المخرج من اختلاف العقلاء المخاطبين بالشرائع: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٣).

ومعلوم أن الكتاب لا يحكم ولا ينطق بين الناس إلا بمن ينطق به ويحكم من الناس، وهم الأنبياء، فالمعنى أن الله أنزل الكتاب ليحكم الأنبياء به بين العقلاء في ما اختلفوا فيه، وواجب العقلاء طاعة الأنبياء فيما حكموا به، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٤). فمن أطاع الأنبياء فيما حكموا به فذلك صاحب العقل الراشد، والإيمان التام.

أما من عارض حكم النبي ﷺ بشيء فذاك الذي فسد عقله، فتداعت أركانه، وتساقط بنيانه، ولذا قال سبحانه بعد الآية السابقة: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١١٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦٤.

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»^(١). والتوقف في تحكيم النبي ﷺ وطاعته هو التحاكم إلى الطاغوت الذي ذكره الله في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(٢). فالمؤمنون أعلم الناس بالحق الذي اختلف فيه الناس، وهذا هو كمال العقل، والكفار أبعد الناس عن الحق، وذلك هو فساد العقل^(٣).

والكفر فيه بطلان العقل، وضياع منفعته، والإيمان فيه تمام العقل والهداية، وما دام النبي ﷺ بيده ميزان العدل والحق، فطاعته هي العقل، ومخالفته هي عين الضلال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^(٤). ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٥).

وجاء في الحديث أن رسول الله ﷺ: «قسم مالا بين أربعة نفر بتألفهم، فجاء رجل فقال: اتق^(٦) الله يا محمد. فقال ﷺ: (فمن يطع الله إذا عصيته، أيا مني على أهل الأرض، ولا تأمنوني) ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم في قتله، فقال ﷺ: (إن ضئضئ هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد)»^(٧).

(١) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٠.

(٣) ولذا وصف القرآن الكفرة أنهم أضل من الأنعام، وأن لهم آذان لا يسمعون بها، وعيون لا يبصرون بها، وقلوب لا يعقلون بها.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٥) سورة القصص، الآية: ٥٠.

(٦) وفي حديث: إعدل فإنك لم تعدل.

(٧) الحديث رواه الشيخان وأبو داود والنسائي واللفظ له، انظر «صحيح سنن النسائي»

والحديث جاء في الخوارج، وهم أصحاب غلو في الصلاة والصوم والتلاوة، كما يعلم من وصفهم من الأحاديث الأخرى، وإنما كان منشأ ضلالهم، وبدء انحرافهم في معارضة السنة بالرأي، كما قال ﷺ: «إن من ضئضىء هذا...». أي ممن يسلك مسلكه، والمسلك المراد هنا هو اعتراضه على فعل رسول الله ﷺ بعقله ورأيه، ثم انسلخوا من الإسلام والقرآن، وقلبوا موازينه، وهتكوا شرائعه، فكانوا شر الخليقة، وهم يحسبون أنهم أهدى من أئمة الإسلام، وأعلام الصحابة، ولا تكاد تجد صاحب بدعة إلا وقد استبطن انتقاص السنة، وغمط أئمتها وانتقاصهم والإزراء بهم، وإن بدا ذلك من أفواه طائفة منهم، وأسرته منهم طوائف.

ثالثاً - مخالفة السنة بالقياس:

أما معارضة الحديث بالقياس، فهي والحق يقال دليل ظاهر، قد أحسن من استدلل بها - ولكن - على فساد وعلى بطلان ذلك القياس. ومن عرف حقيقة القياس، ومنزله من الحديث لم يترث في هذا قيد شعرة.

١ - حقيقة القياس:

قال الشافعي رحمه الله: «قال^(١): فمن أين قلت: يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع؟ ألقيا نص خبر لازم؟ قلت: لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما^(٢) كان نص كتاب: هذا حكم الله وفي كل ما^(٢) كان نص السنة: هذا حكم رسول الله، ولم نقل له قياس.

قال: فما القياس؟ أهو الاجتهاد؟ أم هما مفترقان؟

قلت: هما اسمان لمعنى واحد. قال: فما جماعهما؟

(١) المحاور الذي أجرى الشافعي الأسئلة على لسانه.

(٢) أي لقليل فيه ما قيل في نصوص الكتاب والسنة، ولكن هذا لم يقل، كما أن تسميته تخالف الوجهي.

قلت: كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم: اتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد، والاجتهاد القياس^(١).

ومن كلام الإمام الشافعي يتضح لك ما يلي:

— إنما يقال بالقياس في أمر لم يأت فيه بعينه نص كتاب ولا سنة ولا إجماع.

ويبنى على هذا: أن كل ما جاء فيه بعينه نص كتاب أو سنة أو إجماع، فاللزام فيه على المسلم اتباع ما جاء فيه، وهذا ما ذكره الشافعي في كلامه، ولا يسع مسلماً في ذلك قياس ولا اجتهاد، وهذا لازم قوله رحمه الله.

— إن القياس اجتهاد، أو هو الاجتهاد لطلب الدلالة على الحق، والاجتهاد شيء غير النص حقيقة وحكماً، وقد فرق الشافعي بين النص والاجتهاد في موضعين اثنين، الأول ما سبق في قوله عما ثبت بنص كتاب أو سنة. هذا حكم الله، وهذا حكم رسوله، ولم يقل مثل هذا عما ثبت بالقياس. والثاني في قوله: «وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة»^(٢)، يعرفها العلماء، ولم يكلفها غيرهم، وهي موجودة فيهم، أو في بعضهم، بصدق الخاص المخبر عن رسول الله ﷺ، وهذا اللازم لأهل العلم أن يصيروا^(٣) إليه، وهو الحق في الظاهر، كما تقتل شاهدين، وذلك حق في الظاهر، وقد يمكن في الشاهدين الغلط، وعلم إجماع، وعلم اجتهاد بقياس، على طلب إصابة الحق، فذلك حق في الظاهر عند قايسه، لا عند عامة العلماء، ولا يعلم الغيب فيه إلا الله^(٤).

(١) الرسالة: (٤٧٦ - ٤٧٧).

(٢) لعله يقصد بخبر الخاصة: حديث الأحاد.

(٣) تأمل كيف حكم الشافعي (رحمه الله) بوجوب الأخذ بحديث الأحاد، ولم يحكم بذلك في القياس، فهذا ترجيح واضح من الشافعي للحديث على القياس، وليس من تشافع كالشافعي!

(٤) الرسالة (٤٧٨ - ٤٧٩).

فالإمام الشافعي يجزم في خبر الخاصة، أو فيما لم ينتشر العلم به من الحديث أنه الحق فيما يظهر، وأنه اللازم لأهل العلم أن يأخذوا به، خلافاً للقياس فهو حق ظاهر عند القائل به، ولا يلزم أهل العلم غيره الأخذ به.

وسبب ذلك أن أسباب واحتمالات الخطأ في القياس عديدة، لكون الكثير من مداركه اجتهدية ظنية.

ذكر الشيخ ابن قدامة في «روضة الناظر» أن القياس يتطرق إليه الخطأ من أوجه خمسة:

- أن لا يكون الحكم معللاً، أي أن لا يكون الوصف الذي علل به الحكم مؤثراً في حصوله. مثل تعليل نقض الوضوء في الجزور بكونه حاراً.
- ألا يصيب علته في نفس الأمر، أي أن يخطئ القائس في بيان العلة، كمن يعلل الربا في البر: الطعم. ولا تكون هي علته.
- أن يقصر في بعض أوصاف العلة، فلا يأتي بها تامة، كمن يجعل علة القصاص: القتل العمد، ويهمل العدوان، فيلزم من علته القصاص من ولي الدم، لأن قصاصه من القاتل قتل عمد.
- أن يجمع إلى العلة ما ليس منها من الأوصاف، كمن يجعل علة وجوب الكفارة على المواقع في نهار رمضان وصف المجامع بالتعرب^(١)، فيلزم على تعليله أن الحضري إذا جامع لا يلزمه كفارة.
- أن يخطئ في نسبة العلة إلى الفرع، كمن يجعل التفاح مكيلاً فيلحقه بالبر في الربا بجامع الكيل.

٢ - يتبين لك مما سبق:

أن القياس هو إلحاق أمر لم يأت فيه بعينه حكم في نص من كتاب أو سنة، بأصل معلوم الحكم بعينه في الكتاب أو السنة. فلا يصار إلى القياس ما

(١) أي كونه أعرابياً.

وجد النص، وهو مع النص كالتيتم مع الوضوء، فلا يصح التيمم مع وجود الماء، ولا يصح القياس مع وجود النص.

إن القياس اجتهاد، واحتمالات الخطأ الكثيرة واردة عليه، وهو فرع من النص، فإذا ترددت نسبة الخطأ بين النص والقياس فالفرع الاجتهادي أولى بالخطأ من الأصل المعصوم.

وإن معارضة القياس نصاً تعني بطلانه لوجهين: إن وجود النص المعارض مانع شرعي من الرجوع للقياس، وأن وجود المعارضة دليل قوي على خطأ ذلك القياس دون توقف ولا شك ولا تردد.

رابعاً - معارضة السنة بالمذاهب:

وهذه المسألة سوء لمن ذهب إليها، أو عوّل عليها، ولولا الاعتداد بها عند كثير من المنتسبين إلى العلم والفقه لما استحقت الوقوف عندها، ولا تسويد بياض في أمرها.

١ - لننظر في بعض أقوال الأئمة الذين يزعم المتعصبون من المقلدين اتباعهم، ويجعلون أقوالهم تكأة في رد السنة، والحيلولة بين المسلم والاحتكام إليها، وسلوك سبيلها؛ ونبدأ بأقوال إمام أهل السنة، أحمد بن حنبل رحمه الله:

«لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا»^(١).

«رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار»^(٢).

«من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»^(٣).

(١) صفة صلاة النبي ﷺ ص (٣١).

ومن أقوال الإمام الشافعي رحمه الله :

«ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ، وتعزب عنه، فمهما قلت من قول أو أصّلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قلبي»^(١).

«أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد»^(١).

«كل حديث عن النبي ﷺ فهو قلبي، وإن لم تسمعه مني»^(٢).

«إذا رأيتموني أقول قولاً وقد صح عن النبي ﷺ خلافه فاعلموا أن عقلي قد ذهب»^(٢).

ومن أقوال الإمام مالك رحمه الله :

«إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»^(٣).

«ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي ﷺ»^(٣).

ومن أقوال الإمام أبي حنيفة رحمه الله :

«إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى، وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قلبي»^(٤).

«ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً، وأتركه بعد غد»^(٥).

(١) صفة صلاة النبي ﷺ ص (٢٨).

(٢) المصدر نفسه (٣٠).

(٣) المصدر نفسه ص (٢٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر نفسه ص (٢٥).

وكل عاقل منصف يعلم من هذه النقول أن الأئمة جميعاً لا يستجيزون ولا يجيزون معارضة حديث رسول الله ﷺ بشيء من أقوالهم، وأنهم يعلمون يقيناً أن قول كل عالم هو تبع لسنة رسول الله ﷺ.

والظاهر من هذه الأقوال أن الأئمة يعرفون حدود الفرق بين العالم الذي يخطئ ويصيب، والمعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، انظر إن شئت قول الإمام الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله، وتعزب عنه». وهذا هو الحق الذي يتمسك به أهل السنة والجماعة، والذي ينكره أهل التعصب والفرقة، ويرون نسبة الخطأ إلى العالم أو أن يقال أن حديثاً أو أحاديث لم تبلغه: هجراً ومنكراً، وطعناً في الإمام وانتقاصاً، وعلى هذه الكلمة تلتقي كلمات الأئمة، وغيرهم من أهل العلم.

٢ - وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية أسباب مخالفة قول الإمام للحديث النبوي، وقد سبق ذكرها^(١).

وإذا كان الصحابة يرد بعضهم على بعض، ويُخطئ بعضهم بعضاً، فلا معنى لاستنكار نسبة الخطأ إلى عالم، خروجاً من مخالفة سنة رسول الله ﷺ. ولو كان المقلد المتعصب قدر رسول الله ﷺ حق قدره، لما رضي غمط الحديث ورده بأي عذر، ليسلم له قول الإمام، ويرد عنه ما يتوهمه طعناً ونيلاً وتنقصاً، وما هو عند العقلاء المتحررين كذلك.

٣ - ولبعض المتعصبين تبريرات يعتذرون بها عن تقليدهم الأعمى، ومخالفة كلمات الأئمة السالفة وبعدهم عن اتباع السنة بسبب ذاك التقليد:

- فمنهم من يقول إن الأئمة قالوا هذه الكلمات تأديباً مع رسول الله ﷺ، وتواضعاً.

(١) ارجع إلى ص (١٣٢) مبحث الخطأ في الاجتهاد.

— أو يقول إننا نخشى في التفقه بالسنة، والرجوع إليها في أخذ الأحكام أن نقع في الإثم إذا وقعنا في الخطأ في فهم كلام رسول الله ﷺ.

— أو يقول إن كلمات الأئمة الدالة على وجوب مخالفة أقوالهم المخالفة للحديث إنما هي موجهة للعلماء وليست للعوام.

وهذا بيان حقيقة هذه الكلمات:

(أ) أما الاعتذار عن كلمات الأئمة، بأنها خرجت مخرج التأدب مع السنة، أو التواضع الذي يتصف به العالم فهو كلام غير مفهوم، ولا يعقل منه معنى إذا ورد مورد الاعتذار عن ترك السنة، أو تقديم قول أحد عليها.

فإن حقيقة التأدب مع السنة تؤدي إلى الالتزام بنصوصها ودلالاتها، وترك كل ما خالفها من الأقوال والاجتهادات، ولا معنى للتأدب بغير ذلك، ذلك أن الأئمة لا يعرفون — وحاشاهم — الأدب الكاذب، والرياء الشكلي، مع الإصرار على مخالفة رسول الله ﷺ، كما يريد المتعصبون، وكما يظهر من أحوالهم.

(ب) وأما خشية الوقوع في الخطأ في فهم كلام النبي ﷺ فليس حقيقياً، ولا كلاماً مفهوماً.

فإذا علمت أن المتفقه يحل الحرام، ويحرم الحلال بما دله عليه فقهه، فالعبرة بالنتيجة التي يصل إليها، وهي تحليل الحرام، وتحريم الحلال، وإذا كان احتمال الخطأ وارداً في الحاليين فهل يقول عاقل أن الخطأ بتحليل الحرام وتحريم الحلال منتفٍ إذا كان حاصل التفقه في كلام الأئمة، ومتحقق في التفقه بكلام رسول الله ﷺ؟

الحق أن العكس هو ما تشهد له الأصول، ذلك أن من أخطأ في فهم كلام رسول الله ﷺ أقرب إلى العذر ممن جعل كلام إمام أصلاً يستحل به الحرام ويحرم به الحلال، لأن الله أمر باتباع نبيه استقلالاً، ولم يجعل لأحد طاعة إلا في طاعة نبيه ﷺ، وموافقة السنة شرط في صحة طاعة كل أحد.

ثم إن من استطاع أن يفقه كلام الإمام، فهو على فهم حديث النبي أقدر إذ كل ذلك منوط بفهم لغة العرب، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمطلق والمقيد، ورسول الله ﷺ أوتي من جوامع الكلم والفصاحة ما لم يؤت إمام من الأئمة، وإذا كان لبعض الأئمة أصحاب نقلوا كلامه ودونوه وحرروه، فإن الأمة كلها محدثيها وفقهائها، وأصوليها، اجتمعت على نقل أقوال رسول الله ﷺ، وأفعاله وأحواله، وعلى شرحها وبيانها، واستنباط الفروع والأصول منها، مما لم يجتمع مثله أو قريب منه لأي عالم أو إمام.

زد على ما تقدم أن من بذل جهده ووسع في فهم كلام الله، وكلام رسوله ﷺ ثم أخطأ في شيء من ذلك فخطؤه مغفور، وهو معذور مأجور كما ثبت في كثير من الأدلة، إن كان جرى في ذلك وفق الضوابط العلمية، وتأهل لهذا، وذلك ما لم يثبت مثله لمن ترك الدليل وهو قادر على فهمه وتفقه على كلام بشر فأخطأ فيه، لأنه أخطأ في الدليل والمدلول.

(ج) وأما قول أن كلمات الأئمة تتعلق بالعلماء دون العوام فهذا كلام فيه حق، ولكن لا بد من تفصيله وتفسيره:

إن العامي الذي لا يعرف الأدلة، ولا يتمكن من فهمها، وإدراك دلالاتها إذا عرفها ليس من أهل هذا الخطاب بلا شك ولا ريب، بل هو ممن عنى الله في قوله: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١).

فقوله سبحانه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ يدخل فيه من لم يعرف الدليل، ومن لا يعرف دلالاته لو اطلع عليه، وهذا ظاهر بيّن، ذلك أن الحجة تقوم بدلالة النص وفقهه كما هو معلوم.

فهذه المرتبة للعوام الذين لا يجدون سعة من الوقت، أو بسطة في الفهم لطلب العلم، ولا يمكن مطالبة هؤلاء بترك معاشهم، وأمورهم ومصالحهم للتفرغ

(١) سورة النحل، الآية: ٤٣.

لطلب العلم، ففي ذلك تعطيل لمقاصد كثيرة من أمور العمران، التي لا تستقيم الحياة بدونها.

فهؤلاء إن وقفوا على مخالفة قول الإمام، للحديث النبوي عن طريق عالم ثقة وجب عليهم ترك ذلك القول المخالف للسنة، وإلا لم يشرع لهم ذلك بأنفسهم، وهؤلاء أبعد عن الأخذ من حيث أخذ الأئمة - كما في أقوال الأئمة - لأنهم أعجز عن ذلك، للمعنى الذي تقدم، فلا يمكن أن يكونوا معنيين بهذا التوجيه والخطاب استقلاً.

وإنما ينبغي على هؤلاء أن يأخذوا العلم عن ظهر دينه وعلمه، بغير تعيين واحد لا يفارقونه، ودون تعصب لأحد من أهل العلم، وهؤلاء لا يجوز لهم ترؤس في الدين، كالدعوة والفتيا، فضلاً عن مخالفة أهل العلم، كما يقع من بعض المتسورين على الدعوة في هذه الأيام، قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(١).

قال الحافظ رحمه الله: «وفي هذا الحديث: الحث على حفظ العلم، والتحذير من ترئيس الجهلة، وفيه أن الفتوى هي الرياسة الحقيقية، وذم من يقدم عليها بغير علم»^{(٢)(٣)}.

أما المتعلم الذي أوتي من الفهم والعلم ما يمكنه من الاطلاع على الدليل وفهم دلالاته بواسطة كلام العلماء وشروحهم وتفسيرهم وإن لم يعرف ذلك من نفسه استقلاً، فهذا هو المتبع الذي ذكره بعض الأئمة في كتبهم، قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها، وهي

(١) فتح الباري (١/٢٣٤).

(٢) الفتوح (١/٢٣٦).

(٣) لو نظرت إلى حال كثير من قيادات العمل الإسلامي، وإلى مبلغهم من العلم لوجدتهم من العوام في ميزان العلوم الشرعية، ولو كان أحدهم محامياً أو طبيباً أو ضابطاً سابقاً.

العلم بأحكام كتاب الله: فرضه، وآدبه، وناسخه، ومنسوخه، وعامه، وخاصه، وإرشاده، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإن لم يجد سنة فإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فبالقياس، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن، وأقاويل السلف، وإجماع الناس، واختلافهم، ولسان العرب، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يفرق بين المشتبه، ولا يعجل بالقول به دون التثبت. ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبناً فيما اعتقده من الصواب، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك. ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله، فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس، وذلك لأنه لا يعرف ما يقيس عليه، كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه، ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضاً بقياس، لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني، وكذلك لو كان حافظاً مقصراً العقل أو مقصراً عن علم لسان العرب، لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس. ولا نقول يسع هذا والله أعلم أن يقول أبداً إلا اتباعاً، لا قياساً^(١)،^(٢).

وقال الإمام أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في كتابه^(٣): «باب بيان فساد التقليد ونفيه، والفرق بين التقليد والاتباع». وذكر الحجج في ذم التقليد لغير العامة، ثم قال: «وقال أبو عبد الله بن خويز منداد البصري المالكي: (التقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وذلك ممنوع منه في

(١) ومن هنا الشاهد على إثبات الإتيان لغير المجتهد، وقد جعل له الشافعي أن يقول اتباعاً لعلمه، ومنعه من الاجتهاد لنقص هذا العلم.

(٢) الرسالة (٥٠٩ - ٥١١) وهذا الكلام الطويل هام لمعرفة شروط الاجتهاد وآدابه العملية.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: (١٠٩/٢).

الشريعة. والاتباع: ما ثبت عليه حجة). وقال في موضع آخر من كتابه: (كل من اتبع قولَه من غير أن يجب عليك قوله للدليل يوجب ذلك فأنت مقلِّده، والتقليد في دين الله غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوِّغ، والتقليد ممنوع^(١)).

— فهذا المتبع هو المعني بقول الأئمة: لا تقلدني، ولا تقلد مالكا... الخ.

— وهو المخاطب بالنظر في أقوال الأئمة، ووجوب ترك ما خالف السنة منها.

— وهو الذي وجب عليه اتباع الدليل، حيثما ظهر له.

وأما العالم القادر على الاستقلال بالفهم، ويظن به الاطلاع على الأدلة، وطرق الجمع، والترجيح، ومعرفة الاتفاق والاختلاف فهو من وجب عليه أن يأخذ من حيث أخذ الأئمة، وحرّم عليه ترك ما ظهر له من دليل، لأجل أقوالهم، والله سبحانه أعلم.

فإذا اتضح أن المذاهب ليست منهجاً مستقلاً بنفسه عن السنة، وأن الأصل فيها أنها شروح للسنة وفرع عنها، وأن أهلها يعلمون أنها تابعة للسنة أصلاً وتفصيلاً، وهذا ما صرحوا به، فإن التعلل لترك السنة بمخالفتها للمذاهب مرفوض من أئمة المذاهب مقالاً وحالاً، ومرفوض بالنظر إلى مكانة السنة في الإسلام، وأنها أصل يحكم ولا يُحكم، فهمت من كل ذلك أن معارضة السنة بالمذهب ليس إلا عورة ينبغي سترها، ووهماً يجب التحرر منه.

القسم السادس

ما خالف سنة الصحابة رضي الله عنهم

وسنة الصحابة سنة شرعية يرجع إليها، فهي تظهر ما علمه الصحابة وظهروا عليه من العلم بالإسلام، مما لم يعلمه غيرهم، من تفسير للقرآن والسنة، وتجديد لفقه القرآن والسنة، بعد وفاة رسول الله ﷺ.

(١) جامع بيان العلم (١١٧/٢) وهذا الباب نفيس يستحق التأمل في موضعه.

وهي الفاصل بين منهج الحق ومنهج الباطل عند وقوع الاختلاف، كما دل حديث رسول الله ﷺ، فيما تقدم من بيان.

وهذا القسم يتضمن بيان أمرين هما: كيف تتحقق مخالفة سنة الصحابة رضي الله عنهم، والمقصود بذلك بيان الأسباب الموقعة في مخالفة سنتهم. والأمر الثاني: ذكر المزيد من الأدلة الدالة على وجوب لزوم سنة الصحابة، وحرمة مخالفتهم.

أولاً - كيف تتحقق مخالفة سنة الصحابة؟

إن سنة الصحابة رضي الله عنهم هي في شمول مجالاتها تمثل منهج الإسلام التام، والمخالفة تتحقق بمخالفة هذه السنة في جانب من الجوانب، سواء كانت زيادة، أو نقصاناً، وسأذكر هذه المجالات:

١ - مخالفة اعتقاد الصحابة رضي الله عنهم:

إن توحيد الصحابة وما كانوا يعتقدونه ويؤمنون به هو أعظم أصول سنتهم رضي الله عنهم، وهو يشمل توحيد الألوهية والأسماء والصفات، المتضمن توحيد الربوبية الحق، كما ثبت عنهم في الآثار الصحاح في دواوين السنة، وكما تلقى عنهم التابعون رضي الله عنهم، ومخالفة شيء من هذا الاعتقاد هي مخالفة لسبيل المؤمنين، وهو يقتضي مخالفة الأصول التي استمدوا منها اعتقادهم، فلا تجد طائفة خالفت اعتقاد الصحابة في أمر إلا واضطرت إلى مخالفة أصول وقواعد الصحابة، من تحريف آيات القرآن الكريم، ورد لأحاديث رسول الله ﷺ، ومخالفة المأثور من التفسير عن أصحاب رسول الله ﷺ، لأنها شاهدة كلها ببطلان محدثات الفرق، ودالة على زيورها وانحرافها. وإذا كان التوحيد رأس الدين، فالإخلال به ذريعة للإخلال بالدين كله بلا شك.

٢ - مخالفة أصول الصحابة:

والمقصود بأصول الصحابة إضافة إلى اعتقادهم: الأصول والقواعد العلمية التي كانوا على الاعتداد بها، ومراعاة مقتضياتها في فهمهم للدين، مثل فهمهم

لذلالة الأمر والنهي وغيرها، واحتجاجهم بحديث الأحاد، والعمل بالقياس، والمصلحة المرسله، وتفسير القرآن بالسنة والاحتجاج بالعام قبل التخصيص، وسائر طرق التلقي وقواعد الفهم والتفسير الثابتة عنهم.

وكذلك الأصول والقواعد العملية الثابتة في منهجهم، مثل لزومهم الشورى، وتجريد الاتباع لرسول الله ﷺ، ولزوم الطاعة والجماعة، والولاء والبراء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهر بالحق.

فهذه الأصول هي الركائز التي قام عليها منهج الصحابة رضي الله عنهم، وهي تجمع أصول الاجتماع المرضي، لإقامة بنيان الإسلام، والذب عنه وحفظه وصيانتة كما هو معنى الجملة. فلا يمكن أن تكون مخالفة هذه الأصول متفقاً مع سنة الصحابة بحال، ولا عوناً على تحقيق مقاصد الدين وأغراضه.

ومخالفة هذه الأصول تقع من عدة جهات:

الجهة الأولى - إحداث أصل زائد عليها:

فإحداث أصل في العلم أو العمل تتفرع عنه أحكام؛ وتنتج له مقتضيات؛ هو عين تعريف البدعة (طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالسلوك على الشرعية). فكل أصل هو طريقة، إذ هما مجتمعان في صفة الدوام والاستمرار، وفي رجوع جملة من الأحكام والأحوال إلى كليهما، وأما المضاهاة فظهر من إدراكنا أن الأصل المحدث لا بد أن يتناول أحكاماً ومعاملات تناولها الأصل الشرعي^(١) بالتقرير والتنظيم، فهو يأخذ بنفس القوة التي يتصف بها الأصل الشرعي في التشريع والتقرير، ويعطل جريان الشرعي وتأثيره، بغير سلطان من الله، ولا رضى منه بذلك. وهذا عين الإفساد لقواعد الملة الربانية.

ومن هنا نحكم أن كل أصل حادث في العلم أو العمل بعد زمن الصحابة؛

(١) أو تقع في دائرة عمل الأصل الشرعي.

حدوث مضمون ودلالة؛ لا حدوث إسم؛ فهو مخالف لمنهج الملة الناجية، وهو من أسباب تفرق المسلمين واختلافهم.

ومن ذلك قواعد وطرق علم الكلام، وتصحيح الأحاديث بالعقل، أو الكشف، أو المنامات، وما ألحقه المتكلمون بأصول الفقه الإسلامي من المفاهيم والإضافات المستمدة من المنطق اليوناني، كما فعله أبو حامد الغزالي في المستصفى، ثم من تبعه، ومن ذلك تضييع معاني الولاء لله ورسوله ودينه والمؤمنين عند عامة المسلمين، الذين أصبحوا يوالون الوطن والعلم والحاكم، ولا يفكرون مجرد تفكير في البراءة من الكفر وعقائده، وأنظمتها، ولا يعرفون عن الولاء والبراء شيئاً ذا بال، وأخطر من ذلك الدعوة إلى تقارب الأديان، وما يسمى بالحوار الديني مع اليهود والنصارى^(١).

الجهة الثانية - التوقف في حجيتها:

وهذا أمر معلوم بحاضر البديهة، إذ أن التوقف في حجية هذه الأصول يعني الشك في صحتها، ويقتضي تعطيل آثارها، والتوقف عن اتباع مقتضياتها، وهذا يعني أن الهداية والصلاح الذي تحمله هذه الأصول إلى المسلم ستبقى بعيدة عن قلبه وعقله وسلوكه، وأنه سيكون لعبة للأهواء والشهوات التي تفسده وتضله، وتبقى أسباب الاجتماع المُلِي الراشد معطلة مختلة، وتبقى الأمة على حيرتها وافتراقها.

والتوقف في حجية هذه الأصول، أو التشكيك في سلامتها، هو طعن في سنة الصحابة رضي الله عنهم، وانتقاص لها، وهو يستلزم الطعن في السنة النبوية التي تربي الصحابة عليها، وذريعة للانتقاص التشريعي لهذه السنة، وإتيان لها من أطرافها، ما دام أن اتباع السنة النبوية لا يصح إلا مع قرينتها التي أمر بها رسول الله ﷺ، وحض عليها، وهي سنة الصحابة رضي الله عنهم، ولا يفوتك أن تدرك أن الطعن في السنة هو دلالة ظاهرة على مرض مستخف في القلوب، فكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وسنة أصحابه كلها يصدق بعضها بعضاً ويكملها،

(١) ومن ذلك التذرع بمصالح موهومة لاتباع سنن النصارى في تحكيم القانون الوضعي، والدستور، والاحتكام إليهما.

ولا يمكن أن تتعارض وتتضارب بحال، فإذا ظهر انتقاص أحدها من مسلم فاعلم أنه مريض العقل بالجهل أو القلب بالهوى، لأن تمام التصديق والفهم ينفي الشك والاختلاف من القلب.

ومن ذلك: رد شيء من السنة التي صدقها الصحابة كلها، بدعوى ظنية الأحاد، أو مخالفته العقل، والاعتراض على حجية السنة التشريعية، ورد العمل بالقياس، أو تقييد شيء من أصول الصحابة بزمان دون غيره.

الجهة الثالثة - التصرف والإفتاء بما يخالف أصولهم:

فالتصرف والإفتاء بما يخالف أصول الصحابة يتضمن مخالفتها لسببين: الاحتجاج بأصل زائد محدث، وإهمال أصولهم في الفتوى والاعتبار، إلا أن تكون الفتوى حاصل نقص بالعلم بأصولهم، أو فهم لها.

فالتفريع وبناء الأحكام لا بد أن يكون على أصل معلوم، فإن لم يكن ذلك الأصل من أصولهم، فهو زائد عليها، محدث في الدين، مخالف لستهم ولا بد.

ويدخل في هذا: القول المبني على ما خالف أصولهم، كالعقل المجرد، وتوحيد المعتزلة، أو عدلهم، أو تقديم عموم القرآن على دلالة الحديث.

كما يدخل فيه كثير من الفتاوى الحادثة بعد زمنهم والمخالفة لما تدل عليه أصول منهج الصحابة رضي الله عنهم، مثل التسوية بين (المواطنين) في الحقوق والواجبات، على أساس النظرية العلمانية (الجاهلية) في عقد الولاء الاجتماعي بصرف النظر عن الدين والاعتقاد، فهذا مخالف لأصل البراءة من الكفر وأهله، والولاء لله ودينه وجماعة المسلمين، ومثله حرية الأحزاب ذات العقائد الفاسدة، وكذلك نظام الانتخابات العلماني الذي يلغي اعتبارات الدين والأمانة والعلم.

٣ - مخالفة تفسير الصحابة القرآن:

وتفسير القرآن الكريم يرتبط بمنهج الصحابة بثلاثة طرق:

الطريق الأول: ما نقلوه من تفسير النبي ﷺ للقرآن، وهو ما بينه لهم قبل

موته ﷺ، فهذا النوع قد تلقوه تماماً، ولم يذهب عليهم منه شيء، كما أنهم بلغوه كاملاً، لم يفرطوا في شيء منه.

والقول بغير ذلك إما طعن في تمام تبليغ النبي ﷺ لرسالة ربه تامة، فيما لو اتجه شك إلى نقص تلقيهم بيان رسول الله ﷺ للقرآن، أو إلى زعم اجتماعهم على ضلالة فيه، وهو ما يعنيه ظن ضياع شيء من تفسيره ﷺ على يد الصحابة.

الطريق الثاني: ما فسره الصحابة من القرآن وأثر عنهم، وأكثره كان بعد وفاة رسول الله ﷺ، فهذا من سنتهم التي أمرنا باتباعها، وجعلها لنا رسول الله ﷺ علامة للتفريق بين الحق والباطل، فما اجتمعوا عليه من التفسير، أو اختلفوا فيه اختلاف تنوع، فهو من الحق الواجب اتباعه، ومما تحرم مخالفته، وأما ما اختلفوا فيه اختلاف تضاد^(١) فيجوز لمن بعدهم الترجيح بين الأقوال الواردة فيه، دون الخروج عنها جميعاً، بإحداث قولٍ ليس منها، وهذا هو قول الأئمة، وجمهور أهل العلم.

الطريق الثالث: الدلالات القرآنية التي لم يتكلم فيها الصحابة، مثل ما يتعلق بالبدع الحادثة بعدهم، كالإرجاء وتحريف آيات الصفات، وبدع التصوف، وما تعلق بالأحوال المستجدة بعدهم، وتتطلب بيان حكمها، أو تفسير بعض الآيات على ضوء العلوم الحادثة، كعلم الأجنة، والفلك، والعلوم الاجتماعية.

أما النوع الأول والثاني فيمكن التعرف إليه في الآثار النبوية، وفي آثار الصحابة في التفسير، ثم الاعتبار على ضوئها، لنعرف ما خالفها من أقوال في التفسير، وما وافقها منه.

ويبقى أمر النوع الثالث، وهو ما جاء بعد زمن الصحابة، من أقوال لأئمة التفسير من التابعين، ومن جاء بعدهم إلى يومنا، مما لم يسبق فيه قول للنبي ﷺ، أو للصحابة، فشان هذا هو الرد إلى الأصول والقواعد المعتمدة في منهج الصحابة، فما وافق أصول المنهج فحكمه حكم المنهج، وما خالفه فهو مردود باطل.

(١) تقدم القول إن التسمية الصحيحة لهذا الاختلاف هي: اختلاف الاجتهاد.

ولا شك أن التفاسير المبتدعة مخالفة لمنهج الصحابة، ومنهم تسرب الفساد إلى عامة المسلمين، وكلما اقترب العهد بزمان الصحابة، كان الخطأ أقل في التفسير عموماً، وكلما بعد العهد كلما كثر الخطأ، وقد يقع الخطأ في التفسير من إمام من أئمة السنة، ويبقى أن معرفة الحق منوطة بالرجوع إلى ميزان أهل السنة ومنهجهم.

ومن الأقوال المخالفة لتفسير الصحابة، تحريف العقلانيين لآيات الصفات، ومزاعم الباطنية والصوفية، وتفسيرات القوميين العلمانيين، وأكثر تفسيرات العقلانيين الجدد الذين ورثوا المعتزلة.

٤ - مخالفة المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم:

وأقصد بالمأثور عن الصحابة رضي الله عنهم ما ورد عنهم من قول أو فعل أو إقرار، في أحكام الدين، من واجب أو مندوب أو مباح، أو حرام أو مكروه. فهذه الأحكام الثابتة عنهم هي من سنتهم التي أمر النبي ﷺ بالتمسك بها، والعرض عليها بالنواجز، في حديث العرياض بن سارية، وهي مما يشملها العموم في قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي»، ويدل على أنه من منهج الفرقة الناجية. وهذه الأحكام مستقاة من أصول الصحابة المعتمدة، فاتباع أصولهم قاضٍ باتباع ما بنوا عليها من أحكام، كما أن رد هذه الأحكام يستلزم إما نقص التسليم لهذه الأصول أو الاعتراض على بناء هذه الأحكام على تلك الأصول، وكلا هذين الأمرين باطل، لأن الصحابة أعلم الناس بأصول الأحكام ومقاصد الشريعة، وأحسنهم فقهاً للأصول وبناء عليها.

فإذا تحققت مخالفة هذه الأحكام كلها أو بعضها كانت خارجة عن سبيل المؤمنين، ومخالفة لمنهج الفرقة الناجية بغير شك، وإن كان الفاعل قد يكون متأولاً، أو مجتهداً مأجوراً على إخلاصه، وعذره لا يسوغ الاقتداء بخطئه.

وتتحقق المخالفة المذكورة بوقوع إحدى الحالات التالية: فعل ما أنكره الصحابة أو نهوا عنه:

(أ) إذا أنكر الصحابة أمراً أو نهوا عنه ففعله بعد ثبوت النهي أو تجويز فعله مخالفة لهم، ذلك لأن دلالة النهي والإنكار تقتضي المنع والتحريم، إلا لقريئة صارفة، وتجويز المنهي عنه يتعارض مع دلالة النهي أو الإنكار، مثال ذلك إنكار عبد الله بن عمر بدعة القدرية، وتبرؤهم منهم.

(ب) إحداث قول لم يقل به أحد منهم: فإذا اختلف الصحابة في مسألة على أقوال، كان ذلك حكماً منهم أن ما عدا هذه الأقوال باطل، لأنه لو كان حقاً لما تركوه، وهذا ما تقتضيه شهادة رسول الله ﷺ لهم أنهم لا يجتمعوا على ضلالة، وما يقتضيه قوله أنه لا تزال طائفة من الأمة على الحق.

وإذا كان لهم في المسألة قول واحد كان ذلك منهم اتفاقاً على بطلان ما سواه من الأقوال. فمن جاء بقول غيره كان مخالفاً لهم.

(ت) وإذا ورد قول أو مفهوم في نص يحتمل دلالة معينة، فلم يثبت عن أحد منهم عمل به أو إفتاء كان ذلك دالاً على وجود ما يقتضي ترك العمل به. وهذه مسألة تحتاج إلى بيان:

وردت أحاديث كثيرة فيها الأمر بإطلاق اللحية، وتوفيرها، وإعقائها، وثبت من فعل^(١) بعض الصحابة الأخذ منها، فدل ذلك على أن الإطلاق في صيغة الأحاديث الآمرة ليس على إطلاقه وجوباً، فالقول بحرمة أخذ شيء من اللحية مخالف لفقه الصحابة لهذه الأحاديث، إذ لا دليل على العكس.

وقد ثبت^(٢) أن النبي ﷺ شق جريدة من النخيل، ووضعها على قبر رجلين يعذبان، وقد ترك الصحابة متابعة النبي ﷺ في هذا الفعل، فدل هذا الترك على أن هذا الفعل النبوي من خصائص النبي ﷺ، وهو من التبرك بآثاره ﷺ. فالقول

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري، عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فقد أورد أربعة آثار عن الصحابة في الأخذ من اللحية، صحح شيخنا الألباني ثلاثة منها، إضافة إلى ما ثبت عن ابن عمر في الصحيح.

(٢) في البخاري وغيره.

بجواز وضع الجريد وغيره من الأس والريحان على القبور قول معارض بترك أصحاب النبي ﷺ له، مع علمهم به.

فإذا تبين لك أن آثار الصحابة قرينة تفسر السنة النبوية، وتقيد مطلقها، وتخصص عمومها، وأن ذلك راجع إلى معرفة الصحابة بمراد النبي ﷺ في حديثه، وامثالهم له، وليس إلى تقديم قول أو فعل الصحابة على السنة النبوية، علمت بعد ذلك أن ترك الصحابة العمل بدلالة ظاهرة أو محتملة في نصٍ هو دالٌّ على علمهم بما يقتضي ذلك الترك.

وهذا ما يدل عليه قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«فلا يكون قط^(١) إجماع يجب اتباعه مع معارضته لنص آخر لا يخالف له، ولا يكون قط نصٌ يجب اتباعه وليس في الأمة قائل به، بل قد يخفى القائل به على كثير من الناس. قال الترمذي: (كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم، إلا حديثين: حديث الجمع^(٢)، وقتل الشارب) ومع هذا فكلا الحديثين قد عمل به طائفة، وحديث الجمع قد عمل به أحمد وغيره، ولكن من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلًا به وهو لا يدري أجمع على نقيضه أم لا فهذا يقف إلى أن يتبين له رجحان هذا أو هذا، فلا يقول قولاً بغير علم ولا يتبع نصاً مع^(٣)... ظن نسخه وعدم نسخه عنده سواء، لما عارضه عنده من نص آخر أو ظن إجماع، ولا عاماً ظن تخصيصه وعدم تخصيصه عنده سواء، فلا بد أن يكون الدليل سالماً عن المعارض المقاوم، فيغلب على ظنه نفي المعارض المقاوم وإلا وقف^(٤)».

(١) يرد الشيخ على من يعارض الحديث بعمل بعض العلماء على خلاف الحديث، وقد يسميه بعضهم إجماعاً.

(٢) حديث الجمع في الحضر الذي رواه مسلم.

(٣) بياض في نسخة الفتاوى، كما بين المصحح.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٩/٢٦٨ - ٢٦٩).

فابن تيمية رحمه الله يصرح أنه لا يكون في النصوص المنقولة نص يجب اتباعه. أي هو سالم عن عوارض الأدلة من تخصيص وغيره، ثم لا يكون في الأمة من يعمل به، فإذا وجد نص لم يعلم قائل به يتوقف في العمل به.

فإذا ذكرت أن شيخ الإسلام يرى أن العلم بأقوال أهل العلم غير ممكن إلا في زمن الصحابة^(١)، علمنا أن العبرة عنده بترك الصحابة دون من بعدهم.

بقي أن أذكر بأن هذا الأصل هو القاطع لانتحال المبطلين من أهل البدع، ولو ترك لأهلك أهل الضلال المسلمين بيدعهم التي لا تنتهي بالاستناد إلى الدلالات المحتملة التي ترك الصحابة العمل بها لعلمهم رضي الله عنهم أنها خارجة عن دائرة المعاني المطلوبة من الشارع.

وأن هذا القول مشابه لاعتماد أقوال الصحابة وأفعالهم في إثبات سنن لم يرد بها النص من قول رسول الله ﷺ، أو من فعله، استناداً إلى اطلاعهم على قرائن حالية مفيدة لما قالوه أو فعلوه، وهي سنة الصحابة التي أمر بها رسول الله ﷺ، ودل على سلوكها للنجاة عند وقوع الافتراق في الأمة، فإثبات الترك استناداً إلى آثار الصحابة مساوٍ لإثبات السنة عن طريقها، ولا فرق، فكلا السبيلين ينضويان تحت عموم قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي» وفي معنى سنة الخلفاء الراشدين التي أمر بها ﷺ.

وقد ذهب إلى هذا القول الإمام الشاطبي رحمه الله، ونصره في «الموافقات»^(٢)، فقد قسم الأدلة الشرعية إلى ثلاثة أقسام: «كل دليل شرعي لا يخلو أن يكون معمولاً به في السلف المتقدمين دائماً أو أكثرياً، أو لا يكون معمولاً به في السلف المتقدمين دائماً أو أكثرياً، أو لا يكون معمولاً به إلا قليلاً، أو في وقت ما، أو لا يثبت به عمل»^(٢).

(١) ارجع إلى بحث سنة الصحابة.

(٢) انظر الموافقات (٣/٥٦ - ٧٧).

ولا إشكال عنده في العمل بالقسم الأول، أو العمل على وفقه، أما الثاني فينبغي التثبت فيه، والعمل على وفق عمل السلف، وعدم المداومة عليه، وأما القسم الثالث فقال فيه: «والقسم الثالث أن لا يثبت عن الأولين أنهم عملوا به على حال، فهو أشد مما قبله، والأدلة المتقدمة جارية هنا بالأولى، وما توهمه المتأخرون من أنه دليل على ما زعموا ليس بدليل عليه البتة، إذ لو كان دليلاً لم يعزب عن فهم الصحابة والتابعين، ثم يفهمه هؤلاء، فعمل الأولين كيف كان مصادم لمقتضى هذا المفهوم، ومعارض له، ولو كان ترك العمل، فما عمل به المتأخرون من هذا القسم مخالف لإجماع الأولين، وكل من خالف الإجماع فهو مخطئ، وأمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه من فعل أو ترك فهو السنة، والأمر المعبر، وهو الهدى، وليس ثم إلا صواب أو خطأ، فكل من خالف السلف الأولين فهو على خطأ»^(١).

وإذا تذكرت ما مر بك من أن سنة الصحابة محفوظة، يمكن أن تعلم بيقين أن مثل هذا الدليل لو عمل به أحد الصحابة أو أفتى بموجبه لنقل إلينا، وإذا لم ينقل علمنا أن هذا العمل لم يكن.

وإذا تقرر لديك هذا علمت أن العمل بهذا الدليل مخالف لمنهج الصحابة، لأن اجتماع الصحابة على ترك دليل صحيح لا صارف عنه هو مثل اجتماعهم على العمل بما لا يشرع العمل به، وهم معصومون بجمعهم من هذا وذاك، لأن افتراض وقوع كلا النوعين منهم ليس إلا حكماً باجتماعهم على ضلالة، وهذا محال.

(١) انظر الموافقات للإمام الشاطبي (٣/٥٦ - ٧٧).

الفصل الرابع

رد شبهات عن منهج الفرقة الناجية

لما كان منهج السلف الجامع لأصول وقواعد أهل السنة والجماعة علم الهداية عند كل مسلم له أدنى حظ من البصيرة، وكان الإعلان بمخالفته علامة أهل الشقاق التي لا تخطيء، فإنك تجد كثيراً ممن طوى كشحه على الانتصار للأهواء، واستبطن موالة البدعة، يرفع عقيرته بالانتساب إلى السنة ختلاً ومدارة، وهو يتربص ويتحين، ولكن من كانت هجرته لمذهب يحيى التعصب له، أو شيخ يواليه وينصره، أو حزب يعلي رايته، فإنك لا تزال تراه مهاجراً بسعيه وقلبه، وشغله ليله ونهاره إلى ما هاجر إليه، فانظر يرحمك الله إلى صنيع يديه، ولا يخدعك بشقشقة لسانه ودمع عينيه، فإنها جنة أو نار، وأنت ترى أيضاً بعض طلاب الحق الذين هم أحق به وأهله، قد تعثر بأحدهم جياذ الحكم والنظر، وتنبو بكفه قواطع الفرقان، فيغفل عن الصواب وهو ملء السمع والبصر، ومثل هذا قد استبان عذره، ووقع على الله أجره.

ولكن بيان الحق واجب على كل حال، لدفع انتحال المبطلين، وإظهار خطأ المخلصين، ليحيى من حيٍّ بالحق المبين، ويبقى أهل النجاء على الحق ظاهرين.

وبعض المفاهيم التي سأتناولها في هذا الفصل مما حاد عن منهج السلف، عبر عنها لسان الحال دون المقال، وبعضها الآخر ناتج عن التفكير في مخرج يبعد الناس عن الخلاف^(١)، وإنما سلك بالقائل مسالك الخطأ غلبة آراء الخلف

(١) وهذه نية طيبة صالحة ولكن حسن النية وحده لا يكفي للوصول إلى نتائج سليمة بل لا بد من بذل الوسع واستفراغ الجهد في سلوك مسالك السلف الصالح فهم أكثر فهماً وأشد =

على فكر ذلك المتفكر، ورجحان كفتهم في ميزانه، وعدم تجشم المشاق للتعرف على حقيقة منهج الأولين، وبعض هذه المفاهيم مسطور مشهور يرجع الناس إلى قول قائله، ويَزنون بميزانه، وبعضها جاء ابن لحظة أو لحظات، عفو الخاطر، دون مقدمات ولا تمهيد. وسأحاول أن أضع كل مفهوم منها في مكانه، وأوفيه حقه إن شاء الله.

أولاً - اختلاف الجماعات يشبه اختلاف الأنبياء:

كتب الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني^(١) كتاباً سماه «وحدة العمل الإسلامي»، تكلم فيه حول أسباب تعدد الجماعات، وأسباب اختلافها، ثم أبدى رأيه في طبيعة اختلاف الجماعات الإسلامية المعاصرة، وهذا هو موضوع بحثنا، كما أنه طرح رأيه واقتراحاته لطريقة الاجتماع.

قال المؤلف: «إن المتأمل في سبب تعدد الجماعات الإسلامية؛ والمتفكر في طبيعتها؛ يرى أنها تعود في كثير من الأحوال إلى اختلاف مناهج الدعاة، وأساليب عملهم في العمل للإسلام، حيث يجتهد الدعاة العاملون في وضع المناهج اللازمة لعملهم، واختيار الأساليب والوسائل الملائمة لدعوتهم، وذلك بحسب إمكاناتهم واجتهاداتهم، فيختارون من ذلك ما يرونه أدعى إلى تحقيق الأهداف، وأقرب إلى الوصول للغايات، وذلك في ضوء النصوص الشرعية الثابتة، والمصالح الزمنية الراهنة.

= إخلاصاً والمحافظة على المنهج في البحث تكون نتائجه سليمة أو أقرب إلى السلامة [سدوداً وقاربوا] ونية إزالة الخلاف وحدها دون المحافظة على منهج السلف توقع في الخطأ من حيث أراد صاحبها الوصول إلى الصواب.

(١) كان يعمل استاذاً مشاركاً بالمعهد العالي للدعوة في المدينة المنورة ١٩٨٨ م، والده أحمد عز الدين البيانوني، صاحب كتاب «الاجتهاد والمجتهدون»، والكاتب تلميذ عبد الفتاح أبي غلة، وهذا بدوره متعلم متعصب لزاهد الكوثري الذي نصب الحرب للسنة ودعاتها، انتصاراً وتعصباً لأشعريته وحنفيته.

وإن مثل تعدد اجتهاداتهم في ذلك مع وحدة الدين والقرآن والسنة مثل تعدد مناهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وشرائعهم - من بعض الوجوه - مع وحدة ملتهم، فإن ملة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعاً واحدة، كما أن ملة الكفر واحدة^(١).

ثم قال: «والفرق بين تعدد مناهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع وحدة ملتهم، وبين تعدد مناهج الدعاة والعاملين مع وحدة دينهم ورسالتهم هو في أن مناهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحي منزّه معصوم عن الخطأ، وأن مناهج الدعاة والعلماء اجتهادات بشرية في ضوء الوحي تحتل الخطأ والصواب، وتقبل المناقشة والنقد، ولكنهم في اجتهاداتهم تلك لا يعدمون أجراً إن شاء الله على كل حال.

وقد سبق إلى هذا التشبيه الإمام ابن تيمية رحمه الله، بعد أن تحدث عن وحدة الملة، وتعدد شرائع ومناهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فقال في ذلك: (فالمذاهب والطرائق والسياسات للعلماء والمشايخ والأمراء، إذا قصدوا بها وجه الله تعالى دون الأهواء، ليكونوا مستمسكين بالملة والدين الجامع الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، واتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم من الكتاب والسنة بحسب الإمكان بعد الاجتهاد التام، هي لهم من بعض الوجوه بمنزلة الشرع والمناهج للأنبياء، وهم مثابون على ابتغائهم وجه الله وعبادته وحده لا شريك له، وهو الدين الأصلي الجامع، كما يثاب الأنبياء على عبادتهم.

ويثابون^(٢) على طاعة الله ورسوله فيما تمسكوا به، لا من شرعة رسوله ومنهاجه، كما يثاب كل نبي على طاعة الله في شرعه ومنهاجه.

ويتنوع شرعهم ومنهاجهم مثل: أن يبلغ أحدهم الأحاديث بالآفاظ غير الألفاظ التي بلغت الآخر، وتفسر له بعض آيات القرآن بتفسير يخالف لفظه لفظ

(١) وحدة العمل ص (٢٣ - ٢٤).

(٢) أي العلماء والمشايخ والأمراء.

التفسير الآخر، ويتصرف في الجمع بين النصوص واستخراج الأحكام منها بنوع من الترتيب والتوفيق، ليس هو النوع الذي سلكه غيره، وكذلك في عباداته وتوجهاته، وقد يتمسك هذا بآية أو حديث، وهذا بحديث أو آية أخرى.

وكذلك في العلم، من العلماء من يسلك بالإتباع طريقة ذلك العالم، فتكون هي شرعهم حتى يسمعو كلام غيره، ويروا طريقته، فيرجح الراجح منها.

فتتنوع في حقهم الأقوال والأفعال السالفة لهم من هذا الوجه، وهم مأمورون بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، كما أمرت الرسل بذلك، ومأمورون بأن لا يفرقوا بين الأمة، بل هي أمة واحدة، كما أمرت الرسل بذلك، فإن هؤلاء تجمعهم الشريعة الواحدة، والكتاب الواحد.

وأما القدر الذي تنازعوا فيه فلا يقال إن الله أمر كلاً منهم باطناً وظاهراً بالتمسك بما هو عليه، كما أمر بذلك الأنبياء، وإن كان هذا قول طائفة من أهل الكلام، فإنما يقال: إن الله أمر كلاً منهم أن يطلب الحق بقدر وسعه وإمكانه، فإن أصاب وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وقد قال المؤمنون: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وقال الله: قد فعلت، وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾، فمن ذمهم ولا مهم على ما لم يؤاخذهم الله عليه فقد اعتدى، ومن أراد أن يجعل أقوالهم وأفعالهم بمنزلة قول المعصوم وفعله، وينتصر لها بغير هدى من الله فقد اعتدى، واتبع هواه بغير هدى من الله. ومن فعل ما أمر بحسب حاله من اجتهاد يقدر عليه؛ أو تقليد إذا لم يقدر على الاجتهاد، وسلك في تقليده مسلك العدل، فهو مقتصد، إذ الأمر مشروط بالقدر: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فعلى المسلم في كل موطن أن يسلم وجهه لله وهو محسن، ويدوم على هذا الإسلام، فإسلام وجهه: إخلاصه لله، وإحسان فعله الحسن، فتدبر هذا، فإنه أصل جامع نافع عظيم^(١).

(١) وحدة العمل ص (٢٨ - ٣٢).

وأمام هذا التصرف في إيراد كلام الإمام ابن تيمية؛ وطريقة نقله للقارئ؛ يجد القارئ العارف بحقيقة منهج شيخ الإسلام في نفسه حيرة بالغة؛ ودهشة شديدة، لأن المفهوم من هذا الكلام وبهذه الصورة يتعارض تعارضاً قطعياً مع موقف شيخ الإسلام من أهل البدع، ومع حرصه الشديد على لزوم منهج أهل السنة من الصحابة والأئمة الذين اتبعوهم، ومثل هذا التشبيه بين مطلق إتباع المشايخ والأمراء والعلماء وبين مناهج الأنبياء، لا يستقيم مع المعلوم من منهج شيخ الإسلام رحمه الله، وقبل ذلك مع كليات الدين وأصوله.

ولقد عجبت أشد العجب من هذا الكلام عندما قرأته، ثم بدأ العجب يتحول إلى شك في سلامة النقل، وعندما رجعت إلى المصدر الذي نقل منه الكاتب غفر الله له، زال العجب! وتنفس الصعداء، وحمدت الله حمداً كثيراً! والنتيجة أن ما قاله شيخ الإسلام في الفتاوى كاد أن يكون موافقاً لما نسب إليه الدكتور، لولا أن نصف الكلام الأول كان مبتوراً!! وإن شئت معرفة سبب هذا (البتى) فلا تسألني عنه، واسأل (الدكتور).

بدأ الإمام ابن تيمية الكلام في توحد الملة وتعدد الشرائع في الصفحة ١٠٦، ثم انتقل إلى بيان الأمر بوجوب الاعتصام بحبل الله، وعدم التفرق، والنهي عن تفرق المسلمين، كما تفرق الذين من قبلهم، من بعد ما جاءتهم البينات، وقال:

«وذكر أنه تبيض وجوه وتسود وجوه، قال ابن عباس: (تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل الفرقة والبدعة)، وذكر أنه يقال لهم: (أكفرتم بعد إيمانكم) وهذا عائد إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ فأمر بملازمة الإسلام، ويبين أن المسودة وجوههم: أهل التفرق والاختلاف، يقال لهم: (أكفرتم بعد إيمانكم)؟ وهذا دليل على كفرهم وارتدادهم، وقد تأولها الصحابة في الخوارج»^(١).

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١١٥).

وبيّن شيخ الإسلام أن هذا الأمر للمسلمين بالاعتصام بحبل الله، نظير الأمر للرسول بإقامة الدين، والنهي لهم عن التفرق فيه، فهذا الأمر لنا وما كان في معناه من الأمر بالرد عند التنازع إلى الله والرسول توجب علينا الاجتماع في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين^(١)، ثم قال:

«فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء»^(٢). إلى أن قال: «والتنوع قد يكون في الوجوب تارة، وفي الاستحباب أخرى»^(٣).

ومضى في تفصيل تنوع الواجبات، وتنوع المستحبات، وهو تنوع يتعلق بقدرة المكلف، ثم بمكانه الذي هو فيه، وترتيب الأولويات في حقه^(٤)، حتى قال:

«فهذا وأمثاله يشبه تنوع شرائع الأنبياء، فإنهم متفقون على أن الله أمر كلاً منهم بالدين الجامع، وأن نعبد به بتلك الشريعة والمنهاج، كما أن الأمة الإسلامية متفقة على أن الله أمر كل مسلم من شريعة القرآن بما هو مأمور به، إما إيجاباً وإما استحباباً، وإن تنوعت الأفعال في حق أصناف الأمة فلم يختلف اعتقادهم ولا معبودهم، ولا أخطأ أحد منهم، بل كلهم متفقون على ذلك، يصدق بعضهم بعضاً»^(٥).

«وأما ما يشبه ذلك من وجه دون وجه، فهو ما تنازعوا فيه مما أقرؤا عليه

(١) انظر (١١٦/١٩ - ١١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١١٧/١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٨/١٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩ - ١١٨ - ١٢١).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢١/١٩).

وساغ لهم العمل به من اجتهاد العلماء والمشايخ والملوك، كاجتهاد الصحابة في قطع اللينة وتركها، واجتهادهم في صلاة العصر لما بعثهم النبي ﷺ إلى بني قريظة، وأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة، فصلى قوم في الطريق في الوقت، وقالوا: إنما أراد التعجل لا تفويت الصلاة، وأخرها قوم إلى أن وصلوا وصلوها بعد الوقت، تمسكاً بظاهر عموم اللفظ، فلم يعنف النبي ﷺ واحدة من الطائفتين، وقال ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»، وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل في العبادات والمناكح والموارث، والسياسة وغير ذلك، وحكم عمر أول عام في الفريضة الحمارية بعدم التشريك، وفي العام الثاني بالتشريك في واقعة مثل الأولى، ولما سئل عن ذلك قال: تلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي، وهم الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون على باطل ولا ضلالة، ودل الكتاب والسنة على وجوب متابعتهم، وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية، كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والإلفة، وهذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعاً، ومنها ما المصيب في نفس الأمر واحد عند الجمهور أتباع السلف، والآخر مؤد لما وجب عليه بحسب قوة إدراكه، وهل يقال له: مصيب أو مخطئ؟ فيه نزاع، ومن الناس من يجعل الجميع مصيبين، ولا حكم في نفس الأمر، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد، وإن أخطأ.

فهذا النوع يشبه النوع الأول من وجه دون وجه، أما وجه المخالفة فلأن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الإقرار على الخطأ، بخلاف الواحد من العلماء والأمرء، فإنه ليس معصوماً من ذلك، ولهذا يسوغ بل يجب أن نبين الحق الذي يجب اتباعه، وإن كان فيه بيان خطأ من أخطأ من العلماء والأمرء، وأما الأنبياء فلا يبين أحدهما ما يظهر به خطأ الآخر، وأما المشابهة فلأن كلا مأمور باتباع ما بان له من الحق بالدليل الشرعي، كأمر النبي ﷺ باتباع ما أوحى

إليه، وليس لأحدهما أن يوجب على الآخر طاعته، كما ليس لأحد النبيين مع الآخر^(١).

ثم مضى شيخ الإسلام في بيان ما يترتب على ما سبق، حتى وصل بعد كل هذا إلى الكلام الذي جعله الكاتب بداية البحث، وقد مر بك سابقاً.

والقارئ لكلام الدكتور البيانوني يتوهم منه أن كلام الإمام ابن تيمية مطابق لكلام الدكتور، في تشبيه حال الجماعات المعاصرة بمناهج الأنبياء، على النحو الذي ذكره المؤلف في كتابه، ويتولد عن هذا أوهام عديدة، أهمها:

١ - إن مناهج هذه الجماعات كلها تدخل في مسمى أهل السنة والجماعة، لا حرج على من أخذ بشيء منها.

٢ - إنها متساوية جميعها في ميزان الشرع، ولا فرق بينها بهداية أو غيرها.

٣ - نسبة هذا القول لإمام من أبرز أئمة السنة، مما يعطيه قبولاً عند كثير من المسلمين الذين وثقوا بعلم شيخ الإسلام، وارتاحوا لمنهجه، وهو في الحقيقة مخالف لقوله، وفي هذا ما فيه من التدليس والتضليل.

أما إذا رجعت إلى كامل بحث ابن تيمية فستجد فيه الحقائق التالية:

١ - أنه قد صرح أن أهل الفرقة والبدعة يقال لهم ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ وتسود وجوههم باتباع الأهواء، فمنهجهم مخالف لمناهج الأنبياء، مشاق لملتهم، رغم ما اختلط ببدعهم من السنن، ولا يمكن بحال أن تُشَبَّه مناهجهم بمناهج الأنبياء. بل يجب التحذير منها، والتنفير عنها، لأنها تضاد السنة، وتفرق الجماعة.

(١) مجموع الفتاوى (١٢٢/١٩ - ١٢٤).

٢ - إن الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع^(١)، هي أصول الملة الواحدة للأمة، وهي في الحقيقة بمنزلة الدين المشترك للأنبياء^(٢)، ومن التزمها كان من أهل الإسلام والسنة والجماعة المحض، وحال أكثر الجماعات مخالف لهذا الالتزام دون شك.

٣ - أن تنوع أعمال أهل السنة الذي يشبه تنوع مناهج الأنبياء هو ما كان عليه الصحابة من اختلاف تنوع، ثم ما تنازع فيه الصحابة وأقر بعضهم بعضاً على العمل به، وكان أحد القولين فيه صواباً، ولصاحبه أجران، وصاحب القول الثاني مأجور، وهذا ما يشبه تنوع مناهج الأنبياء من وجه دون وجه^(٣)، وهذا هو مقصود شيخ الإسلام بكلامه^(*)، دون ما فهمه المؤلف، أو ما أراد إفهامه للقارئ^(٤).

٤ - إن المذاهب والطرائق والسياسات للمشايخ والعلماء والأمراء المخالفة لما كان عليه الصحابة، في أصول سنتهم أو فروعها لا تدخل في منهج أهل السنة والجماعة، ولا تشبه مناهج الأنبياء، بل هي من المناهج الضالة التي يستحق أهلها الوعيد، كما في حديث الكتاب: «كلها في النار إلا واحدة».

إن المؤلف يعلم يقيناً بوجود البدع والتيارات العقلانية والصوفية وغيرها في صفوف الحركة الإسلامية، وأن فيها من يروج لما يسمى بالبدعة الحسنة كمصدر من مصادر التشريع، ويعلم علم اليقين من هم الذين يجيزون إحداث قول

(١) وهو إجماع الصحابة أولاً، ثم ما وافقه مما جاء بعده لا غير.

(٢) انظر كلام ابن تيمية ص (١٨٨) من هذا الكتاب.

(٣) انظر كلام شيخ الإسلام ص (١٨٨).

(*) قال شيخ الإسلام (رح): «فهو مما تنازعوا فيه مما أقروا عليه وساغ لهم العمل به من اجتهد العلماء والمشايخ والملوك كاجتهاد الصحابة في قطع اللينة وتركها...».

(٤) كما أن شيخ الإسلام قيد أعمال أهل السنة التي شبهها باختلاف شرائع الأنبياء بالأعمال المشروعة وهذا القيد لا أثر له في كلام الناقل. كما أن شيخ الإسلام ذكر أنه مع هذا التشابه فيجب أن نبين الحق الذي يجب اتباعه ولو كان فيه بيان خطأ من أخطأ من العلماء وهذا قد غفل عنه الناقل أو أغفله!!

مخالف لأقوال الصحابة، ومن هم الذين يحيون التصوف، وأغانيه ومعازفه وأوراده، ومن هم الذين ينشرون عقيدة الأشاعرة المستلزمة لنسبة التشبيه لآيات القرآن، وأحاديث السنة، ومن هم الذين يغمزون ويلمزون دعاة السنة، وأئمة الدعوة السلفية، ويطعنون فيهم في مجالسهم، ويمجدون دعاة البدعة والاختلاف كالكوثري وتلميذه.

ووحدة العمل التي يتمناها المؤلف هي أصل من أصول السنة، وهو من هموم المسلم الصادق البصير بأدواء الأمة، فالدعوة إليه خطوة إيجابية، وتجارة رابحة بتوفيق الله.

ولكننا قد تعلمنا من فقه^(١) الصحابة أن طلب الخير لا يكون بالأمانى، ولا يتحقق بتعليق اللافعات، ورفع العناوين، وأنه لا بد من تجريد الاتباع لسنة نبينا محمد ﷺ، علماً واقتداءً، وولاء وبراء، وما سوى ذلك فهي سبل الضلال، وطرق الفرقة والوهن والهلاك.

إن تجاهل وجود المناهج المخالفة لمنهج الأنبياء؛ منهج أصحاب رسول الله ﷺ؛ لا معنى له سوى إطالة عمر الفرقة والاختلاف في صفوف الأمة والتستر على المتسببين فيها ولا حاصل له سوى إبقاء الشبهات والأصول الفاسدة التي فرقت المسلمين بعد الجماعة الأولى، لتأخر اليوم بناء الجماعة المنشودة، أمل الأمة وفجرها المرتقب.

ثانياً - الاختصار على مبادئ الصحابة:

ومن الناس من يقول آمنا بالكتاب والسنة، وسلمنا لمنهج السلف، فإذا قيل له تعال إلى ما كان عليه الصحابة في العقيدة والأحكام، حتى يصدق فعلك القول؛ رأيت العقلانيين، وأفراخ الفلاسفة يصدون عنك صدوداً.

يقول صاحب كتاب «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» محمد الغزالي: «إن السلف الأول وحدهم هم مصدر الأسوة، ويعجبني ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: (من كان مستنأ فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوباً،

(١) ارجع إلى حديث عبد الله بن مسعود مع الخوارج (أصحاب الحلق، المسبحين بالحصي).

وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم على أثرهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»^(١).

تسمع هذا الكلام فتطرب، وتذكر اسم قائله فتعجب، أفهذا هو من يتهم بعدائه لمنهج أهل السنة، وحربه على الشباب المسلم المتطهر، ولكن الرجل لا يتركك تنعم بأفكارك، فيتابع كلامه، ليبين مراده:

«والاقتداء بداهة ليس في ركوب الخيل والإبل، والحرب بالسيف والرمح، الاقتداء في التجرد والخشية وإيثار الآخرة، أما تأمين الحقيقة فقد استحدثت له وسائل مدنية وعسكرية، لا حصر لها، ويجب على حملة الرسالة اتقان هذه الوسائل»^(١).

«الشورى هي الشورى، بيد أن ضمانات التعبير عن الرأي و ضمانات الوقوف أمام الاستبداد تختلف باختلاف البيئات والملل»^(٢).

«على أن هناك أموراً يقحم فيها السلف إقحاماً، ولا علاقة لهم بها، فما دخل السلف في فقه الفروع، واختلاف الأئمة فيه، ومن ذا^(٣) الذي يزعم أن ابن حنبل هو ممثل السلفية في ذلكم الميدان، وأن أبا حنيفة أو مالكاً والشافعي جاروا على الطريق، وأمسوا من الخلف لا من السلف، إن هذا تفكير صبياني»^(٤).

(١) هموم داعية (١٣٢ - ١٣٣).

(٢) هموم داعية (١٣٣).

(٣) يحاول الغزالي دائماً أن يستر مواقفه المفضوكة بالكلام على أسماء أعلام الأئمة، ليوهم القارئ أن لهؤلاء الأعلام صلة بما يقوله هو! وأنه يغضب لهم! والقارئ يعلم أنه لا يوجد إمام واحد من هؤلاء الأعلام الذين ذكرهم الغزالي يستجيز الخروج على أقوال الصحابة، فضلاً عن أن يظن بأحدهم أنه قد يرضى بقوله الغزالي: ما دخل السلف في فقه الفروع، أو بأقل منها بكثير!! فليرح الشيخ عقله من هذا (التفكير الصبياني) الذي أغضبه؟

(٤) هموم داعية (١٩).

«والارتباط بالسلف هدف المصلحين في عصرنا.. لكن ما يسمى الآن سلفية، ويقترح سبيلاً للعودة إليه شيء غريب حقاً، لأنه يتضمن جملة ضخمة من القضايا الطفيلية، التي كان ينبغي أن تموت مكانها، ولا تكلف الأجيال بدراستها»^(١).

«وعلى الدعاة المسلمين من سلف وخلف أن يلزموا أسلوب القرآن في عرض المعتقدات، وأن يشغلوا أنفسهم بتقديم حلول إسلامية للمشكلات المحدثه، والأزمات المادية والأدبية الطارئة، إن ذلك ما فعله السلف الأول فأعانه على فتح المشارق والمغارب، أما المشتغلون اليوم بإعلان حرب على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، فإنهم قد يحرزون نصراً في ميدان لا عدو فيه، إنه نصر على الأشباح، ولا يغنم إلا الوهم، ولست أمنع بعض المتخصصين من دراسات تاريخية لماضينا القريب والبعيد، بيد أن ميدان الدعوة يجب إبعاده عن هذه المخلفات البالية»^(٢).

«ومن حق أي باحث أن يستريح إلى اجتهد، ما دام هذا الاجتهاد مضبوطاً بقيود محكمة من أصالة الرأي، ورحابة الإدراك، والمرء منا عندما يخوض وحده محيط الآثار الواسع يجد نفسه مضطراً إلى اعتماد نصٍّ، وتأويل آخر أو توهين سنده، على حين يلجأ غيره إلى عكس مسلكه، وعندي:

إن من الخير أولاً دراسة النصوص كلها، ثم دراسة جميع الأقوال الفقهية التي أثرت عن الأربعة المشهورين، وعن غيرهم من فقهاء الأمصار، وعن الخوارج والزيدية والإمامية والظاهرية الخ على أن تكون هذه الدراسة المقارنة حرة طليقة، وعلى أن يباح بعد لأي مسلم أن يتخير منها ما يحب، أو أن يلتزم تقليد مجتهد بعينه»^(٣).

(١) دستور الوحدة الثقافية (١٣٠).

(٢) هموم داعية (١٣٦).

(٣) مع الله (٣٤٧ - ٣٤٨).

ومن عجائب هذا الفهم الغزالي المضبوط بقيود أصالة الرأي؛ ورحابة الإدراك، وعجائب الغزالي الاجتهادية لا تنقضي:

١ - أن من الممكن أن ترفع صوتك عالياً مجلجلاً معلناً عن وجوب اتباع السلف، وتروي المأثورات في لزوم اتباع آثارهم! والاستئنان بسنتهم! والتمسك بسيرهم! ثم (تقرر) بعد ذلك أن لا علاقة للسلف بفقه الفروع، وأن على الدعاة أن يلزموا أسلوب القرآن في الدعوة إلى العقيدة، لأن السلفية - أو ما يسمى سلفية^(١) - جملة من القضايا الطفيلية التي كان يجب أن تموت.

٢ - أنه ليس هناك ما يمنعك - عقلاً أو نقلاً أو حساً - من أن تزعم أن الجهمية والأشاعرة والمعتزلة قد أصبحت أشباحاً لا وجود لها^(٢)، ثم تدعو في الوقت نفسه إلى فتح الباب أمام أقوال الخوارج والرافضة، مع الظاهرية والأئمة الأربعة، تخيراً أو تقليداً!

وخلاصة ما قاله الغزالي فيما سبق ذكره:

١ - أن الإقتداء بالسلف يكون في الخشية والتجرد وإيثار الآخرة، ومبادئ العدل والشورى وغيرهما.

٢ - أن السلف لا علاقة لهم بفقه الفروع.

٣ - أن السلفية اليوم هي قضايا طفيلية يجب أن تموت، وعلى الدعاة أن يلزموا أسلوب القرآن في العقيدة.

٤ - أن من الممكن التخير من أقوال الخوارج والرافضة والزيدية، كما

(١) يخشى أن تكون السلفية التي يرى الغزالي أن التمسك بها هو هدف المصلحين هي سلفية الأفغاني، ومحمد عبده، وأمثالهما.

(٢) رغم أن لهم انتشاراً واسعاً في كل مجال من المجالات، بل ورغم أن الغزالي نفسه من أبرز دعاة الخوارج والمعتزلة وإن أنكر ذلك قولاً.

يمكن الأخذ من أقوال الأئمة الأربعة والظاهرية، من خلال دراسة (حرة طليقة) للنصوص. كما يمكن تقليد هذه الفرق والمذاهب.

٥ - أن كشف انحرافات الجهمية والأشاعرة والمعتزلة حرب على الأشباح، ولا طائل تحتها إلا جني الأوهام.

أما التفريق بين الاقتداء بالسلف في الأخلاق والمبادئ؛ والإقتداء بهم في العقيدة؛ ومواقفهم من المبتدعة؛ وفي أحكام الشرع؛ فهذا تفريق باطل، وهذا بيان بطلانه بإيجاز.

١ - إن عقيدة الصحابة رضي الله عنهم بكلياتها وأصولها؛ وفروعها وجزئياتها؛ هي من سنتهم وسبيلهم، وكذلك فتاويهم^(١)، وكذلك ولاؤهم للسنة، وبرائهم من البدعة، من سنتهم وسبيلهم، وكذلك أخلاقهم وشماثلهم ومبادئهم.

وقد أمر رسول الله ﷺ بالتمسك بهذه السنة عند الاختلاف، وأمر بالتمسك بها كلها، فلا يتحقق الأمر بلزوم هذه السنة إلا بلزومها تامة، وكل ذلك مما أوجبه الله ورسوله، فلا يجوز أخذ بعضه دون بعض، وما مثل من فعل ذلك إلا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

وهذا مما يدل على بطلان قول الغزالي هذا.

٢ - إن تفريق الغزالي في اتباع السلف؛ كما تقدم ذكره؛ هو قول لا يستند إلى دليل، وليس لقائله شبهة في قوله، وقول آحاد العلماء ليس حجة على دين الله، ما لم يستند إلى دليل ظاهر معلوم، ولا دليل هنا ولا ما يشبه الدليل، إلا التقرير الإنشائي، الناشئ عن التسرع، والمتولد عن رأي شخصي اختلطت فيه البدعة بالسنة، والنظر الشرعي بالموروث البدعي.

(١) انظر قول علي أمير المؤمنين (رضي الله عنه) في جَلْدِ الشَّارِبِ، في بحث سنة الصحابة.

وهذا من دلائل سقوط هذا القول.

٣ - إن من المعلوم عند أهل العلم أن القواعد والأصول قد وضعت لحفظ الفرعيات، وضبط الأحكام، وأن المقاصد الشرعية متعلقة بحفظ الأمرين معاً، فلا معنى لبناء وتقرير الأصول إلا تقويم وضبط الفروع، ولا يمكن الوصول إلى المقاصد كالعدل والأمانة وحسن الخلق إلا بالوسائل الشرعية الصحيحة.

ومشكلة أكثر الفرق المنحرفة عن منهاج السنّة النبوية أنها فصلت بين المقاصد والوسائل، وطلبت المقاصد الشريفة بغير وسائلها المشروعة السنيّة، فالمعتزلة طلبوا التنزيه بالعقل، فوقعوا في التعطيل وخالفوا الكتاب والسنة، والخوارج طلبوا الحق بالآراء والشبهات، فخالفوا فقه الصحابة ومروا من الدين كما يمرق السهم من الرمية، والرافضة طلبوا الدين بالغلو، فوقعوا في الشرك، واستحلل دماء المسلمين، وتحريف الكتاب.

وهذا ما ذكره الخوارج، عندما جاءهم عبد الله بن مسعود ينهاهم عن بدعتهم، قالوا: (والله ما أردنا إلا الخير) فقال: (وكم من مريد للخير لن يدركه).

إن المسلم إذا وقع في هذا التجزيء لمنهج الاتباع حري أن يخرج إلى مناهج عملية، ومسالك فعلية، نبتت في نظام كافر، لتحقيق مبادئ قوم خلعوا عنهم ربة العبودية لله، وطلبوا الشهوة العاجلة بكل سبيل، فجاءت أنظمتهم ولائد كفرهم، وأسباباً ممكنة لهييمتهم، فيدعو إليها المسلمون، وهو يقول بفمه من التوحيد ما لا يلتزمه في فعله، ويقع في ولاء كفر الكافر وهو لا يدري، كما يفعل دعاة العقلانية الحديثة في دعوتهم للاشتراكية، والديموقراطية، والقومية العرقية، فتصبح العدالة تأمياً للممتلكات، والشورى برلماناً يحتكم إلى سلطة الشعب (العليا)، ووحدة الأمة أخوة بين الموحد والملحد. وهذا كاف لقطع الشغب بمثل هذا الادعاء.

وأما علاقة السلف بفقه الفروع فهي ظاهرة معلومة، وهي من سنتهم كما سبق في الفقرة الماضية، وغيرها من مباحث الكتاب، فأقوالهم حجة على من بعدهم، وعلى هذا أكثر الأئمة وأهل العلم. ولا داعي للإطالة في هذا الأمر، ومن المفيد التذكير أن أحداً لم يدَّع أن اتباع السلف يكون بركوب الناقة والفرس، والقتال بالسيف والرمح، ولا معنى لذكر هذا الكلام كما فعل الشيخ الغزالي^(١) هداه الله.

والأمر الثالث هو ما تعلق بسلفية اليوم.

وسلفية اليوم هي ليست شيئاً آخر إلا منهج أهل السنة بالأمس، إذ أن منهج الأمس هو الهدف، وهي المثال الذي يضعه كل من أراد اتباع منهج السلف نصب عينيه، لينسج على منواله، ويقتفي آثاره، ضمن حدود قدرة البشر، المتصفة بالضعف والقصور، والفرق بين سلفية الأمس واليوم هو الفرق بين الأصل التام الذي صنعه رسول الله ﷺ على عينه، والتطبيق المعاصر الذي يجتهد في الاقتراب من الأصل، والتحقق بمواصفاته.

إن سلفية اليوم هي منهج الصحابة الذي اكتمل عقيدة وأصولاً، وأخلاقاً وفقهاً ومعاملات، قبل أن يعرف المسلمون فلسفة أرسطو، وقبل أن يمتزج بعقول بعضهم منطق اليونان، وهو المنهج الذي خرجت عليه الخوارج والمعتزلة، والرافضة وغيرها، وتربى مؤسسوا النهضة الإصلاحية العقلانية الحديثة بعيداً عن هديه، ومحكماته، فوجدوه حائلاً دون تطلعاتهم في مزج مفاهيم الإسلام بفلسفات الغرب، وأنظمتهم الصليبية.

وهو المنهج الذي يتبرم ويتضجر منه التلميذ الوفي للأفغاني ومحمد عبده، الشيخ محمد الغزالي، فمرة يدعو إلى أخذ مبادئه وهجر أحكامه وعقيدته، وأخرى لا يجد في دينه وورعه ما يمنعه من وصفه بأنه جملة من القضايا الطفيلية، وهو إنما يعني بذلك مباحث الأسماء والصفات، ومواضيع الخلاف بين المعتزلة وأهل

(١) تمويهاً وجدلاً.

السنة، وثالثة...، ورابعة^(١)... الخ.

وإذا كان من علامات الأقوال البدعية الساقطة أنها تخالف منهج الصحابة؛
فما بالك بانتقاص منهجهم، وتجزئته، والحملة عليه؟

وإذا عقل الداعية أن الصحابة والسلف هم خير من لزم منهج القرآن
وأسلوبه دون منازع، لزم من ذلك أن الدعوة اليوم إلى لزوم منهج القرآن وأسلوبه
في العقيدة دون تقييد بفهم السلف هي دعوة إلى مخالفة منهج السلف، كما هي
دعوة موصلة إلى مخالفة أسلوب القرآن قبل غيره. ودعوة الغزالي إلى لزوم منهج
القرآن، وأسلوبه في العقيدة هي دعوة حقيقتها الخروج عن منهج القرآن، إلا أن
تقترن بالدعوة إلى أخذ هذا المنهج بفهم السلف، وعلى طريقتهم. وهذا ما لم
يدَّعِ الغزالي أنه يريد، أو يدعو إليه، أو يرضى به!^(٢)

(١) لدي دراسة شاملة لمنهج الغزالي، وهي تحتوي على تفصيل هذه المسائل وغيرها،
أسأل الله أن ييسر إخراجها قريباً.

(٢) الشيخ علي: ثم نقول: إن جميع الفرق من خوارج وشيعة ومعتزلة وجهمية ومرجئة... وغيرهم
يدَّعون أنهم يدعون إلى منهج القرآن. وكلهم محتج بظواهر القرآن. والذين خرجوا على
علي رضي الله عنه هل دعوا إلى الخروج عن القرآن أم تمسكوا بظاهر القرآن؟؟ ولكن علياً
جادلهم بسنة النبي وأمر ابن عباس أن يجادلهم بالسنة لأن القرآن حمّال أوجه في الدلالة
وعمل الصحابة وسنتهم وحدها هي الفيصل وهي التي تفرق بين أهل الحق وأهل الزيغ
الذين يتمسكون بمتشابه القرآن وظواهره يموهون على الناس ويسترون باطلهم بدعوى
التمسك بالقرآن؟؟ ثم هل يقول الغزالي وأمثاله إن كلام المعتزلة والجهمية والمشبّهة وكل
ما قالوا وسطروا هو من تافه القول ومن الطفيليات التي يجب أن تكون تحت الأقدام وأنها
تخالف منهج القرآن، أم الذي هو طفيليات هو ما كان رداً عليهم بزعم أنه يرد على
مبادئ قد انقرضت عياداً بالله من الحماقات؟؟ فإن قائل هذا القول أشبهه بالنعامة التي
تضع رأسها في الرمال حتى لا ترى الصياد وهي تظن أن الصياد لا يراها. ومن الذي
يفرق المسلمين اليوم إذاً وجميعهم يدعي أنه على منهج القرآن؟؟؟ ويدرس أقوال
المعتزلة وهو يرفع راية أهل السنة ومن هنا كان لا بد من ضميعة القول بأننا على الكتاب
والسنة على منهج السلف الصالح. لأن سنة الصحابة هي الحكم في فهم الكتاب

أما المسألة الخامسة، وبعدها السادسة فتحكم كل واحدة منهما على الأخرى بالبطلان والسقوط، وهذا إيضاح لذلك.

فالشيخ يدعو أولاً إلى دراسة (حرة طليقة) للنصوص، ثم لأقوال الخوارج والروافض والزيدية، والظاهرية والأئمة الأربعة، ثم يترك المجال لمن أراد أخذ شيء من هذه الأقوال، أو تقليد مذهب من هذه المذاهب.

فهل هذا إلا دعوة لإحياء ما ضعف من مناهج الفرق المنحرفة، ووضعها على قدم المساواة مع منهج أهل السنة، وهل هذا إلا دعوة لتجاهل أصول أهل السنة والجماعة، بل محاربتها؟

أيعقل أن يتجه الرجل الذي قضى رداً من عمره يشنع على الشباب المحب للسنة، الملتزم بأدابها، ويرميه بأنواع التهم، من دموية إلى جبروتية، إلى نعتهم بالخوارج وغير ذلك، إلى أن يدعو هو صراحة إلى إباحة تقليد الخوارج والروافض؟؟

هذا يقوله الشيخ في عصرنا نحن، في الوقت الذي يشن أشد الحملات على إثارة (الحرب) على المعتزلة والجهمية والأشاعرة، لأن هذه الفرق - عند الشيخ - صارت من عالم الأشباح والأوهام!!

فكيف يقال هذا إذا كانت عقائد المعتزلة والأشاعرة ما زالت منتشرة في أكثر بلاد المسلمين، وقد نشأ عليها كثير من الدارسين ولا يزالون في أكبر المراكز العلمية، ألم ينشأ الشيخ الغزالي نفسه على هذه المناهج، في الأزهر وخارج الأزهر؟ ألم يكن شيوخه شيوخ المدرسة العقلانية الحديثة من باعثي هذا

= والسنة. وهنا لا يستطيع أحد أن يدخل على المسلمين وهو يرفع راية الكتاب والسنة ولكنه يحمل أفكار الخوارج والشيعة والمعتزلة وغيرهم. لأنه سيفتضح بمخالفة ما كان عليه الصحابة... ومن هنا كان كراهية هؤلاء لإسم السلفية ومنهج السلف الصالح. والدعوى أن السلفية فترة زمنية مباركة وليست مذهباً فكراً؟؟؟

المنهج (١)؟

إن مناهج هذه الفرق ما زالت قائمة، وما زالت تضع الحواجز التي تحول بين أبناء هذه الأمة وبين فهم دينهم وكتابهم ومستهم، وما زالت تهدم وتقطع أواصر الوحدة الاعتقادية، والوحدة العلمية الاجتهادية، ووحدة المشاعر والولاء، وإن حديث رسول الله ﷺ صريح في بيان فساد هذه المناهج، ووجوب هجرها إلى سنية المنهاج النبوي، وإلى استقامته وتوحيده للعقائد والصفوف.

فكشف أخطار مناهج الفرق كلها ليس مطاردة للوهم، ولا حرباً على الأشباح، وإنما هو اقتلاع لأسباب الفرق والاختلاف، وسعي إلى منهج الهداية والنور، وتمكين لسبيل الألفة، وتمهيد لإعادة بناء الأمة.

ولمثل ذلك فليعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

ثالثاً - الاختصار على اتباع الكتاب والسنة:

إن القائلين بهذا القول أصناف مختلفة من المسلمين، وليسوا صنفاً واحداً، فمنهم المقلدون الذين تتعارض أقوال الصحابة مع أقوال علماء ومشايخ انتسبوا أو نسبوا إلى أحد المذاهب المشهورة، وهؤلاء المقلدون يرون أن هذا المذهب أصل ينبغي التزاه، إن لم يكن ديناً تحرم مخالفته.

ومنهم الجماعات المقلدة للخوارج والتي لم تحكم سلوك طريق العلم، ولم تهتد بمحكمات الشرع، ولم تفرق بين التعبد بأقوال الرجال بغير سلطان ولا حجة ولا كتاب منير، وهذا سبيل من سبل الضلال، وبين اتباع من دلت الأوامر على وجوب اتباعه، وهذا واجب لا يتم اتباع الكتاب والسنة دون تحقيقه، فجعلوا التزام سنة الصحابة من تحكيم الرجال (٢).

(١) الشيخ علي: (وطالما أنه يتهي إلى جواز تقليد مذهب من هذه المذاهب فلماذا الدراسة الحرة التطبيقية؟؟ أليست عبثاً؟؟).

(٢) الشيخ علي: (وبذلك جعلوا الحق باطلاً ثم أرادوا اجتنابه فوقعوا في حماة الباطل لأنهم فقدوا الميزان الضابط فالتبست عليهم الأمور فبدأوا من حيث بدأ الخوارج؟؟؟. أو قل انتهوا إلى ما بدأ به الخوارج).

ومنهم أناس رفعوا راية التجديد، وتدثروا باسمه، فخلطوا بين تجديد الدين وإحيائه، وتطهيره من الغلو والانتحال والتأويل الفاسد، والمحافظة على صفاته وحيويته وجدته، وبين تخريبه وإفساده، فجعلوا من التجديد اتباع كل سائح وبارق، والجري وراء كل ناعق، ولو كان فيه احتكام لطاغوت النظام الصليبي، وتحكيم لشريعته.

واجتمع هؤلاء رغم اختلاف المشارب على رد أقوال الصحابة، فمنهم من زعم أن أقوال الصحابة لم تحفظ وتحرر كما حررت المذاهب الأربعة! ومنهم من قال إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم وأعلم!! ومنهم من قال إن الصحابة رجال ونحن رجال!! ومنهم من قال إنهم اجتهدوا لزمانهم، ونحن نجتهد مثلهم لزماننا، ويكفينا اتباع الكتاب الذي اتبعوه والسنة التي أخذوها، ولسنا ملزمين بفتاواهم وأقوالهم، وفضل الله ليس حكراً على جيل أو زمان!.

ولهؤلاء شبهات وأوهام يتذرعون بها، ولا يفتأون يرددونها، يصدون بها عن الحق، ويموهون الباطل، وما فعله أكثرهم إلا جدلاً، وإن منهم لمن يعلم بطلان ما يقوله، ولو وجد ما يتذرع به غير مقالته لأعرض عنها وانتقل إلى غيرها.

وأهم هذه الشبهات:

١ - أن الصحابة لم يكن لهم سبيل أو منهج غير القرآن والسنة، فمن أخذ بهما فقد اتبع منهج الصحابة.

وأن منهجهم هو الاجتهاد في فهم الكتاب والسنة، فنحن نجتهد كما اجتهدوا هم.

٢ - أن اتباع منهجهم يعني أن نشغل بقضايا عصرنا كما فعلوا، وليس أن نشير نفس الأمور التي تكلموا فيها، ونردد العبارات التي كانوا يقولونها.

٣ - أنهم رجال غير معصومين، وأقوالهم أقوال رجال، والتقييد بهذه الأقوال هو تحكيم لأقوال الرجال، وهذا غير جائز في دين الله.

أما الشبهة الأولى: فقد علم بطلانها، وظهر سقوطها، فالصحابه رضي الله عنهم لهم سنة مفسرة للقرآن وسنة رسول الله ﷺ، ومفصلة ومتمة ومجددة أمر رسول الله ﷺ باتباعها والعض عليها بالنواجذ، وجعلها فرقاناً بين الحق والباطل عند اختلاف الأمة إلى ملل، والمنكر لهذه السنة رادٌّ على رسول الله ﷺ، ومخالف لأمره قبل أقوالهم ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١).

ولهم سبيل معلوم، جعل الله تعالى اتباع غيره والرغبة عنه مشاقة للرسول ﷺ، وتوعد على مخالفته بصلي جهنم، والمصير إليها. فمن أعرض عن سبيلهم أو زاغ عنه فقد خالف كتاب الله، واتبع غير هديه (٢).

فالاتجاه في فهم الكتاب والسنة إن كان موافقاً لما كان عليه الصحابة دليلاً ودلالة، فهو من سبيلهم وسنتهم، وإن خالف ما كانوا عليه في الدليل أو الدلالة، ففاعله لا يسمى موافقاً للصحابة، فضلاً عن كونه متبعاً لهم، فلا يجوز الاستدلال بما لم يكن دليلاً عند الصحابة، كعلم الكلام، وقواعد التصوف التي لم يعرفها الصحابة، ولا القواعد التي أحدثها بعض الأصوليين بعد عصرهم، كما لا يجوز الأخذ بقول مخالف لأقوالهم وفتاواهم، ومن فعله كان متبعاً لغير سبيل المؤمنين: تأولاً أو جهلاً، أو اتباعاً للبدعة واعتزازاً بالهوى.

والشبهة الثانية: وهي عدم الانشغال بالقضايا التي كانت في عصر الصحابة، وترديد الكلام الذي كانوا يقولونه، فهي تحتاج إلى شيء من البيان.

(١) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٢) الشيخ علي، «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً» فلم يقصر سبحانه مشاقة الرسول على من تبين له السنة فخالفها بل ضم إلى ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين في فهم سنة رسول الله ولا شك أن الصحابة هم المؤمنون الذين يضل من اتبع غير سبيلهم ويفهم خلاف فهمهم.

فهذه الشبهة مصدرها الجماعة التي أسس بنيانها وصاغ منهجها الشيخ حسن البنا رحمه الله، ومن المعالم البارزة في ذلك المنهج الاجتهادي: البعد عن مواطن الخلاف، ولم يستثن من هذه القاعدة الإخوانية حتى خلاف الخلف السلف، حيث دعى إلى (التوفيق) بين المنهجين، كما حاول أن يفعل في كل مسألة خلافية اصطدم بها.

ولما نظر كثير من دعاة الإخوان إلى موقف البنا من عدة قضايا منهجية في منهج أهل السنة والجماعة مثل عقيدة الأسماء والصفات، وحكم البدعة، وتجديد - أو تنقية - أصول الاستدلال، وجدها تأخذ مكاناً ثانوياً، أو تلفيقياً، يهتم بمحاربة آثار الخلاف، أكثر من التوجه لتحري الحق وموالاته، كما وجد جهد الجماعة منكباً على عملية التجميع الكمي، مع السكوت على كثير من البدع، بل مع الدعوة إلى التقارب مع تيارات انخلت من أصول الإسلام وشريعته مثل الرافضة، والانغماس في حمأة التحالفات السياسية مع أحزاب وأنظمة مرتدة، مثل النظام المصري، ونظام صدام وغيرهما، استطاع هؤلاء الدعاة أن يجعلوا هذه الشبهة قشرة واهية يسترون بها هذا التناقض، ويريحون بها ضميرهم التنظيمي، ويواجهون بها أسئلة الشباب التي ما فتئت تعكر صفو طروحاتهم، وتكشف عوار تلفيقاتهم.

إن هذه الشبهة تخفي وراءها جملة من المواقف والمفاهيم يحسن بيانها، لتوضع تحت النظر والمحكمة في دائرة النور:

١ - إن عقيدة الأسماء والصفات التي جاءت نصوصها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآمن بها الصحابة وسلف الأمة ليست قضية عصر أو جيل أو بيئة، بل هي ركن من أركان العقيدة الإسلامية، فوق الزمان والمكان والمتغيرات، فمن آمن بها فقد آمن بالكتاب والسنة، ومن تركها يوشك أن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض!

ومثل ذلك صيانة مصادر التشريع بمحاربة البدعة وسد أبوابها، وضبط

أصول المصادر، والقواعد التشريعية، وتطهيرها من البدع التي طرأت عليها على يد الفرق المنحرفة على مر التاريخ الإسلامي.

فلا يجوز بحال حصرها في عصر الصحابة والسلف، أو قصرها عليهم. وهذه الدعوة إلى تحجيمها شبيهة إلى حد ما بمن يزعم قصر بعض أحكام الإسلام كالْحِجَاب وتعدد الزوجات واختلاف مقادير الميراث بين الرجال والنساء على العصر الماضي، بزعم عدم صلاحيتها لهذا العصر. إذ النتيجة في الحالين واحدة.

٢ - إن هذه الشبهة تخفي وراءها موقفاً دعوياً يرتكز على كلام المؤسس الذي دعا إلى البحث عن القاضي أولاً، وتأجيل طرح أمور الخلاف لتعرض عليه بعد ذلك^(١)، ويهدف إلى القضاء على (شرك القصور) قبل طرح مثل هذه القضايا.

وهذا الموقف بدوره يرتكز على القناعة بإمكانية الوصول إلى حكم إسلامي دون المرور بهذه المشكلات، وهذا خطأ مصدره اعتماد نظرات دعوية مجتزأة في غياب الفهم الموضوعي المتكامل المستمد من شمولية منهج أهل السنة وتكامله.

ولا بد من التذكير بأن العقائد والأصول والضوابط العلمية لأهل السنة هي بمثابة أصول الملة الجامعة، والمنهج الذي يصلح عليه اجتماع المسلمين وتناصرهم، وأن السعي وراء النتائج العاجلة من حرية وأمن واستقلال قبل تأسيس القاعدة هو جهد ضائع بلا شك ولا ريب، وأن من أخطر الأخطاء التي يرتكبها الدعاة أن يقيسوا أحوال الدعوة الإسلامية التي تسعى لتأسيس بنية جديدة، بأحوال الأمم التي فرغت من بناء مجتمعاتها، وتهيات لقطف ثمار جهدها، من رفاهية واستقرار، وحرية وأمن.

والغريب أن بعض المفكرين الذين ينكرون على دعاة أهل السنة حرصهم على قضايا العقيدة، ويرون مكان هذا الحرص هو زمن الصحابة لا يتنبهون إلى

(١) انظر كتاب «نظرات في منهج الإخوان المسلمين».

تناقضهم. فكيف يسع الصحابة والسلف الكلام في هذه الأمور، والإنكار على من خالفهم فيها، ودولة الإسلام قائمة، وثماره دانية قريبة، ولا يسعهم السكوت عن هذا، ومفكرو الإخوان يوجبون على الناس السكوت عن هذه الأصول، ونحن في أشد الحاجة إليها لتوضيح المنهاج، واستبانة الطريق الذي ما زال طويلاً، فلو أمكن السلف أن يسكتوا بعد قيام الدولة، لما جاز لنا السكوت ونحن في أمس الحاجة إلى منار على الطريق! ومنهج يعيد بناء جسم الأمة وتحقيق وجودها.

وإن من الحقائق المنسية عند أكثر دعاة العصر أن رسول الله ﷺ اهتم أولاً بترسيخ قاعدة العقيدة في مكة، قبل أن يدعو إلى أمر آخر من التوابع والفروع، وأغرب من ذلك أن ترى بعض الدعاة يروي لك حديث معاذ رضي الله عنه عندما أرسله النبي ﷺ لليمن، وأمره أن يدعو الناس أول ما يدعوهم إلى لا إله إلا الله، وهذا الداعية يحدثك عن ضرورة ترتيب الأوليات، ومراعاة (الأصول قبل الفروع، والكليات قبل الجزئيات، والمتفق عليه قبل المختلف فيه...) ثم لا يفهم من الحديث إلا الإنكار على الدعاة إلى عقيدة التوحيد، واتهامهم بخلل موازين الأوليات!! فماذا يريد هؤلاء الإخوة!!.

هل يبقى اسم منهاج أهل السنة أداة للزينة والاحتفالات وسلاحاً في المحاضرات والمناظرات، وهذه جماعة تلتزم - سلوكاً وحقيقة - الأصول العشرين، وتلك تلتزم الصفات الست، وأخرى الوصايا العشر... إلخ؟؟^(١) إلى متى هذه الإزدواجية بين الولاء الفعلي والجدلي؟

إن الاستقامة على منهاج النبوة أصل أصيل من أصول الإسلام، وركن ركين من أركان السعي الراشد لإعلاء راية التوحيد، وإن الولاء الجزئي أو الانتقائي أو التوفيقي بين الاجتهادات والمناهج الخاصة وبين أصول هذا المنهج وتطبيقاته وموازنه النظرية والعملية لا يضمن ولا يغني عن جوع، ولن يخرج هذه الأمة من

(١) الشيخ علي: (ويغيب عن هؤلاء جميعاً أن الإسلام كل لا يجوز أن نغفل عن شيء منه سواء كان عقيدة أو شريعة أو أخلاقاً أو اقتصاداً أو سياسة، ونظام حكم... إلخ).

فرقتها ووهنها إلا التجرد التام لهذا المنهاج^(١)، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يفقهون.

والشبهة الثالثة: أن الصحابة رجال، واتباع سنتهم تحكيم لأقوال الرجال، أو كما قال بعضهم: إن الله تعالى قال أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وما قال أطيعوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وقائل هذا القول يضع اتباع سنة الصحابة في منزلة الاحتكام للطاغوت، وربما حكم على فاعله بالمروق والردة.

وحتى لا ندخل في التكرار وكثرة التفاصيل أقول:

إن اتباع أقوال الصحابة إذا ثبت في نصوص القرآن والسنة ما دل على مشروعيته فهو عندئذ طاعة لله وطاعة لرسوله، وإيمان بالكتاب ومنزله والمنزل إليه، وإلا وجب الإعراض عنه، ولزمت البراءة منه.

وأقوال الصحابة وأفعالهم سماها رسول الله ﷺ سنة، وقرنها بسنته، وأمر بالتمسك بها، بل والعض عليها بالنواجذ، وذلك في حديث العرباض بن سارية.

وقال عنها رسول الله ﷺ إنها سبيل الفرقة الناجية، ومن خالفها كان في النار، وذلك في حديث الافتراق.

وهي سبيل المؤمنين التي توعد الله من خالفها إلى غيرها بصلي جهنم وسوء المصير، وكانت متلازمة مع مشاقة الرسول ﷺ، فكل من تبع غيرها شاق الرسول، وكل من شاق الرسول تبع غيرها، وهذا ظاهر في معتقدات وأصول جميع الفرق المخالفة. وتأمل في هذا على ضوء قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ ءَاهَتُوا وَإِنْ لَوُوا فَمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ

(١) (وكيف يتفق ويجتمع من يحصر الإسلام في صفات ست ومن يحصره في الوصايا العشر ومن يحصره في الأصول العشرين ومن يريده كاملاً في الكتاب والسنة وسنة الصحابة رضوان الله عليهم) (الشيخ علي).

أَلَكَيْسُ ﴿١﴾ وقوله ﷺ: «وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعده» ﴿٢﴾.

فأقوال وأفعال الصحابة سنة رجال ليسوا بكبيرة الرجال، إنما هم أئمة الهدى، فلا يجتمعون على ضلالة، ولذا أمر القرآن وأمرت السنة باتباع سنتهم وسبيلهم، فالمهدي من اهتدى بهم، والشقي من صد عنهم، فلا يتشابهن عليك الأمر بكونهم رجال، فطاعة أمر الله هي مناط الفوز والنجاة حيث كان ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَلَفِيْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ ﴿٣﴾. فانظر إلى منزلة من أمر بطاعتهم، ولا يهلكك ما أهلك إبليس إذ قال: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ ﴿٤﴾ فأهلكه حسد المخلوق، حتى عمي عن ألوهية الخالق الأمر سبحانه: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ ﴿٥﴾.

رابعاً - عقيدة سلفية وتقليد مذهبي أو (السلفية المذهبية):

ومصدر علمي بهذه الفكرة كتاب «برنامج عملي للمتفقهين»، ومؤلفه هو الدكتور عبد العزيز القاري ﴿٦﴾، وبعض المقالات التي نشرتها مجلة البيان ﴿٧﴾، وسأكتفي بعرض الفكرة من خلال كتاب الشيخ القاري حفظه الله.

خلاصة قول الشيخ في هذه الدعوة أن المتفقه لا طريق له لمعرفة فقه الأحكام إلا التمذهب بأحد المذاهب الأربعة، بل تقليد شيخه في الفقه، فيما

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٧.

(٢) صحيح مسلم.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦١.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٦) استاذ مشارك في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٧) بالإضافة إلى حوار مع محمد العبدية، رئيس تحرير البيان، ومدير المنتدى الإسلامي في لندن سابقاً، وهو من المتحمسين لهذه الأفكار، ومن أشد الداعين إليها، هداه الله.

سماء: القاعدة الرابعة. وذلك خلافاً لما دعا إليه المتعلم في فقه الإيمان، من تعلمه على منهج السلف: الصحابة والتابعين وتابعيهم، وأئمة الفقه والحديث، وذلك فيما أورده في ما سماه: القاعدة الثالثة.

أما الأسباب التي يدعم الشيخ حفظه الله رأيه بها فلا جديد في أكثرها، إذ هي الأسباب التي يتمسك بها مقلدو المذاهب عموماً، وسأورد معظمها عند المناقشة إن شاء الله، إلا أن أشد ما يبعث على الدهشة والعجب أن يصدر مثل هذا الكلام من رجل فاضل عرف عقيدة السلف وفضلهم، ولكن أبى الله التمام إلا لكتابه، والعصمة إلا لنبيه.

وسيكون النقاش في هذه الدعوى حول ثلاث نقاط، أشرع فيها إن شاء الله، سائلاً إياه التوفيق والنفع:

النقطة الأولى - قول الشيخ محتجاً للتفقه بطريق التمذهب:

«لأن باقي المذاهب الفقهية إما قد اندرس أكثرها، مثل الأوزاعية والسفيانية، وإما غير معتبر كالظاهرية، فلذلك أحسن وسيلة للتفقه في الشريعة أن تتمذهب بواحد من المذاهب الأربعة، تختار أحدها، فكلها طرق للتفقه في الشريعة»^(١).

وحول هذه النقطة توجد أكثر من ملاحظة:

١ - إن صح شرعاً أن يقال أن أكثر المذاهب قد درست فلا يجوز مثل هذا القول عن فقه الأحكام عند السلف^(٢)، ذلك أن فقه السلف هو جماع الحق بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وضياعه يعني اجتماع الأمة على الضلال، وهذا محال في حق الأمة، كما أن رسول الله ﷺ جعله منار

(١) برنامج عملي للمتفقيين، ص (٢٧).

(٢) أقصد بالسلف أصحاب رسول الله ﷺ، ثم من تبعهم من قرن التابعين وتابعيهم، وأئمة السنة محدثين وفقهاء.

الهداية والنجاة، ضمن منهج الفرقة الناجية، التي أحال على طريقها، وأمر بسلوكه عند وقوع الاختلاف في الأمة، وهذه الإحالة تقتضي بقاء هذا المنهج وحفظه كما دلت نصوص نبوية ورد ذكر بعضها في بحثنا.

أما مصادر وأصول هذا الفقه فقد ذكرها الشيخ حفظه الله عند كلامه على فقه الإيمان: «إذا تعلمت فقه الإيمان فتعلمه على منهج السلف، ونعني بالسلف أصحاب رسول الله ﷺ، إذا أطلق وصف السلف فالمراد بهم: أصحاب رسول الله ﷺ، ثم التابعون وتابعوهم، وبعدهم الأئمة المرضييون الذين ساروا على منهج الصحابة، كالأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وكائمة الحديث أمثال البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، ومن بعدهم أمثال ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والحافظ ابن كثير، والحافظ الذهبي»^(١).

«أمور المصادر ضبطها الشارع الحكيم عز وجل، وهي ضرورية - أي معلومة من الدين بالضرورة - فمعلوم من الدين بالضرورة أن الحجة في الوحيين كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكنهما يحتاجان إلى شرح وتفسير، فالمعول عليهم في شرح الكتاب والسنة وتفسيرهما أصحاب رسول الله ﷺ، الرعيل الأول من هذه الأمة الذين نزل الوحيان بين أظهرهم، وشاهدوا التنزيل، وصحبوا محمداً ﷺ، ففهمهم مُقدّم على فهم أي أحد من الأمة، عليك أن تفهم الكتاب والسنة بفهمهم وتسلك في ذلك مسلكهم، إياك أن تغفل عن هذا أيها المتفقه»^(٢).

فإذا كان فقه الأحكام عند السلف محفوظاً باقياً إلى قيام الساعة، وهو شامل للمصادر والفهم والتأويل، فبأي حجة ندعو لأخذ التوحيد منه، ثم نصدُّ عنه في الفقه العملي إلى المذاهب، والشأن في الحاليين واحد؟

(١) برنامج عملي (٢١).

(٢) برنامج عملي (٢٢).

٢ - إن مما لا بد منه أن ندرك أن اجتهادات الأئمة الأربعة وغير الأربعة شيء مختلف تماماً عن المذاهب الأربعة وغيرها كذلك. ووجوه الاختلاف كثيرة، أهمها:

(أ) الأقوال والاجتهادات والتفريعات التي ألحقت بالمذاهب بعد عصر الأئمة، وكلها منسوبة إليهم، وهذه الملحقات وإن كان فيها أقوال علمية متزنة، إلا أن فيها الكثير من التعقيدات الفلسفية والمنطقية كما ذكر الشيخ، وفيها أقوال ناجمة عن التعصب المحض، وفيها أراءيتيات تضحك الشكلى، وفيها إساءة أدب مع الأئمة المخالفين، وفيها مخالفات ظاهرة للكتاب والسنة^(١)، بل إننا لا نعلم اليوم أتباع مذهب من المذاهب الأربعة يعتمد كتب الإمام الذي ينتسب إليه في أخذ الأحكام والتفقه.

(ب) زد على هذا أنه ما من مذهب من هذه المذاهب إلا وأشرب بعض أتباعه ضلالات وبدع التصوف أو شريكاته، وتعطيل الأشاعرة وتحريفاتهم، إلا مذهب الحنابلة دونها جميعاً، فهذه الإحالة على فقه المذاهب إذن ليست إحالة على أقوال الأئمة الفقهاء رحمهم الله بل هي خوض في ظلمات بعضها فوق بعض، أقلها أخذ العلم عن شيخ مبتدع، فكيف ترجى نجاة لمثل هذا المتفقه؟

٣ - إن من المشكلات التي تثيرها هذه النقطة اعتبار كل مذهب مدرسة بل قل منهجاً مستقلاً بنفسه، وعندئذ يتجه التقسيم الذي طرحه الشيخ في تقسيم المذاهب إلى مطروحة غير معتبرة، ودارسة ذاهبة، ومحفوظة باقية، وهنا يحق لنا أن نُقيّم كل مذهب تقيماً كلياً، كما فعل المؤلف، فإما أن يؤخذ أو يترك، وهذا الاعتبار مشكل لأسباب منها:

(أ) إن الأئمة الذين تنسب إليهم هذه المذاهب لم يقصدوا باجتهاداتهم تكوين مذاهب مستقلة، ولا تصح نسبة ذلك إليهم، وإنما هذا صنيع

(١) ارجع إلى كتاب بدعة التعصب المذهبي، لشيخنا محمد عيد عباسي، ترى فيه الكثير منها من هذه الأمور.

المتأخرين الذين غلب عليهم الكسل والتعصب.

(ب) إن من لوازم هذا الاعتبار في النظر إلى المذاهب أن منها - بل كل واحد منها عند مقلديه المتعصبين - منهج متكامل يستطيع المسلم أن يكتفي بما فيه من العلم، ولا يحتاج إلى غيره، وهذا يعني أن في كل مذهب شريعة متكاملة، وهذا مما يظهر بطلانه للعيان، لأنه لا توجد جماعة يجوز لها أن تدعي: أنها أحاطت بالفقه علماً، إلا أن تكون جماعة أصحاب رسول الله ﷺ.

(ج) إن من لوازم هذه الدعوة أحد أمرين:

الأول: أن يكون كل مذهب من المذاهب يمثل منهج السلف وفقههم، لأنه الأصل الجامع الذي يلتف حوله أهل السنة، ولا يعتمدون غيره أصلاً، وما بين هذه المذاهب من اختلاف يمنع هذا، كما أن ما بين كل مذهب منها وبين فقه السلف من اختلاف يمنعه أيضاً.

الثاني: اعتبار مذهب من هذه المذاهب بديلاً لفقه منهج السلف، وهذا أيضاً غير جائز، لأنه مخالف لمنهج أهل السنة.

(د) إن من نتائج هذا التقسيم رد أقوال طائفة من أهل العلم جملة واحدة كما قال الشيخ: «لأن باقي المذاهب الفقهية إما قد اندرس أكثرها، مثل الأوزاعية والسفياينة، وإما غير معتبر كالظاهرية...»^(١).

وإذا كنت مع الذين لا يقبلون الفهم المجزأ، الذي يضرب بعض النصوص ببعض، ولا يرضون الجمود على الحرفيات دون نظر إلى الدلالات، فلا أَرْضَى بمخالفة الظواهر السالمة عن المعارض، لأنه ليس بعد هذا إلا الباطنية وأهواء التحريف التي لا ضابط لها، ولست مع الشيخ في رد كلام طائفة من العلماء وطرح دلالاته بدعوى عدم اعتبار لا سند لها، لأن هذا يخالف الحق والعدل،

(١) برنامج عملي، ص (٢٧).

وليس من منهج أهل السنة، وأخشى أن يكون هذا من البغي الذي نهى عنه الله تعالى، وحذر منه علماء السنة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «رفع الملام».

٤ - إن هذه الإشكالات تحل جميعاً مثل غيرها، إذا اعتبرنا منهج أهل السنة هو الأصل الكلي الجامع، وهو المنهج الذي يضم علماء السنة واجتهاداتهم، وكانت هذه الاجتهادات سواء أمام أصول المنهج: القرآن والسنة وأقوال الصحابة، فعندئذ ننتفع بكل صحيح من هذه الاجتهادات، ونخرج من دوائر النزاع والخلاف.

النقطة الثانية: قول الشيخ حفظه الله: «لماذا أقول هذا؟ رداً على بعض العلماء المتأخرين، وهو الشوكاني رحمه الله، فإنه دعى المتفقهين إلى التفقه بعيداً عن هذه المذاهب الأربعة». وقال: «ليس حلاً معقولاً، ولا حلاً عملياً أن يتفقه المتفقهون بعيداً عن هذه المدارس الفقهية الكبرى الزاخرة الغنية، ولذلك فإن الذين حاولوا من المتفقهين أن ينفذوا رأي الشوكاني رحمه الله فروا من كتب المذاهب الأربعة إلى كتب الشوكاني نفسه، فاقتربوا من التمذهب ولكن بمذهب الشوكاني، وأما الذين حاولوا أن يتفقهوا في الشريعة بواسطة كتب المحدثين رحمهم الله، فالغالب أنهم يتشتتون، ويضيعون»^(١).

وفي هذا الكلام مطويات تحتاج إلى نشر:

١ - من قرأ كلام المؤلف توهم أن إنكار التقليد بدأ من عند الإمام الشوكاني رحمه الله، فهو لذلك رأي لعالم متأخر، ولا حرج والحال هذا من الرد عليه، فإذا رجعت إلى رسالة «القول المفيد»^(٢). وجدت أن العلماء منذ أيام التابعين - ومنهم الأئمة الأربعة التي تنسب إليهم المذاهب - ينهون عن التقليد وينكرون على أهلها، ووجد أن

(١) المصدر نفسه (٢٨).

(٢) «القول المفيد في أدله الاجتهاد والتقليد» للإمام محمد بن علي الشوكاني.

التمذهب والتدين بأقوال الرجال بدأ بعد القرون الخيرية، وبعد زمن الأئمة، وعلى غير رضى منهم، أي وجد أن حقيقة المسألة أن متأخراً^(١) يرد على علماء السنة منذ عصر التابعين، في غلاف رده على الإمام الشوكاني رحمه الله.

٢ - أما دعوى الشيخ أن الشوكاني دعا المتفقهين للتفقه بعيداً عن المذاهب الأربعة، فهذه دعوى إجمالية لا بد من تفصيلها، فالإمام الشوكاني دعا المتفقه للابتعاد عن التقليد، وعن اتخاذ سبيلاً للفقه، وهذا حق لا حرج ولا تثريب عليه فيه، وهو الموافق لأصل الاتباع الذي جاء به القرآن والسنة، والموافق لمسلك أئمة السنة من الصحابة فمن بعدهم، ولكنه لم يدع رحمه الله للابتعاد عن الاستفادة مما في المذاهب الأربعة من فقه صحيح موافق للكتاب والسنة، ومن نظر في كتابه نيل الأوطار وجدّه حافلاً بأقوال الأئمة الأربعة، وغيرهم من علماء المذاهب، وهذا يدل على إنصافه وعلمه، وباختصار: لقد دعا الإمام الشوكاني إلى خلع ربة التقليد للمذاهب الأربعة، وغير الأربعة، مستناً بمن سبقه من علماء السنة، ولم يطرح ما في المذاهب من فقه نافع وهذا هو الإنصاف.

٣ - قول الشيخ: إن الذين حاولوا تنفيذ رأي الشوكاني فروا من كتب المذاهب إلى كتب الشوكاني، واقتربوا من التمذهب بمذهبه.

هذا القول قائم على اعتبار بداية التفقه بعيداً عن التقليد كانت من عند الإمام الشوكاني رحمه الله، وهذا غير صحيح، فالصحابة لم يعرفوا التقليد والتمذهب في دينهم، كما لم يعرفه التابعون، بل لم يعرفه أئمة المذاهب أنفسهم، وإذا ادعى مدع عكس هذا فليقل لنا ما هي المذاهب التي قلدها

(١) هو الشيخ عبد العزيز القارئ.

الصحابة؟ بل ما هي النقول الصحيحة التي تدل على هذا، وما هي المذاهب التي التزم الأئمة الأربعة تقليدها؟؟ وإذا كانت هناك مذاهب مقلدة زمن الصحابة والأئمة فهل تعتبر اليوم من المذاهب المطروحة؟ أم من الدارسة؟ وما هي الذريعة لترك تلك المذاهب المفترضة؟

وعلى هذا فالاتباع من غير المجتهد قديم مستقر قبل مئات السنوات من ظهور الإمام الشوكاني، وأول من تكلم فيه^(١)، هم الإمام الشافعي في رسالته، ثم ابن عبد البر في جامع، ثم الشاطبي، ثم الألباني وابن باز والمعاصرون.

والذين فروا من التقليد فروا إلى أصول مؤصلة، وقواعد ممهدة وكتب الشوكاني بما اعتمده من طريقة للتفقه قائمة على فقه الدليل، والاستمداد من نور ألفاظ النبوة هي بعض المراجع المعتمدة مثل غيرها، ولا ضير فيها ولا حرج.

والمؤلف عندما ينسب السلفيين إلى التمذهب بمذهب الشوكاني يفوته الفرق بين التمذهب، وهو قيد يقيد المتفقه بدائرة ضيقة^(٢)، ولا تعارض بينه وبين التقليد الأعمى، إن لم يكن من لوازمه، وبين الاتباع الحر المبصر، وهو أخذ الحكم من قائله بدليله، بعيداً عن التعصب، وهو ما يفعله السلفيون.

(١) الشيخ علي: (علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وعمران بن حصين وعبد الله بن مسعود ثم عمر بن عبد العزيز وغيره ثم أبو حنيفة... ثم ابن الوزير ثم الشوكاني والصنعاني).

(٢) الشيخ علي: وما الحاجة الدافعة له أن يبدأ طالب العلم بالتفقه على مذهب معين؟؟ والصحابة أخذوا من معين السنة والكتاب. والتابعون سألوا فقهاء الصحابة ولم يلتزموا فقه واحد بعينه من الصحابة. بل استنكر عبد الله بن عباس على من التزم ببعض أقوال لأبي بكر وعمر قد صحت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بخلافها فقال في ذلك: يوشك أن تسقط عليكم حجارة من السماء أقول قال الله وقال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر؟؟ واستنكر عمار بن ياسر على من قلد أم المؤمنين رضي الله عنها في حربها لعلي. وقال: والله إنها لزوجة نبيكم في الجنة ولكن الله ابتلاكم بها لينظر... الحديث).

واستنكر عمران بن حصين على من أفرد الحج فقال: والمتعة في كتاب الله وقد تمتعنا مع رسول الله ﷺ، قال رجل برأيه بعد ما شاء: لبيك اللهم بعمرة».

٤ - دعوى الشيخ أن الذين جاولوا التفقه بكتب المحدثين يضيعون ويتشتتون. بيانها:

(أ) أما التفقه على كتب متون الحديث، الخالية من الشروح^(١)، فهذا خلل في التعلم، ولا يوصل إلى علم صحيح، ولا يفعله طالب علم جاد، ولا نراه بين من يُعتدّ به من الدعاة السلفيين.

(ب) والتفقه بكتب المحدثين المشروحة أصل في التفقه السني، على أن يكمله طالب العلم بما لا بد منه من معرفة أصول الفقه، وقواعد التفسير واللغة وهو أمتن وأصح طرق التفقه، ومن فاته هذا الطريق فقد فاته الخير الكثير من بلاغة النبوة التي لا تسامى، وفاته الأساس الصحيح لملكة التفقه، وسقط في دوامة تعميمات بعض الفقهاء والأصوليين، وتعقيداتهم، وتأويلاتهم^(٢)، ولا بد من العلم بأن هذه الشروح تنمها مؤلفات الفقهاء من علماء المذاهب وغيرهم، فإذا

=
وقد استنكر أبو حنيفة رحمه الله على أبي يوسف ما كان يكتب من أقواله فقال: «ويحك يا يعقوب ما تكتب عني فإني أقول القول اليوم وأرجع عنه غداً». والشيخ القاضي حفظه الله يدعونا للعكوف على فقه الرجال أولاً. والحق أننا بحاجة إلى معرفة السنة أولاً فهي الفقه. فإن لم نجد في السنة ما نريد أو لم نستطع أن نفهم السنة رجعنا إلى أقوال الصحابة فأخذنا منها فهم السنة، ثم نظرنا في أقوال الأئمة وكانت أقاويل الصحابة مع سنة رسول الله هي الحكم على أقوال الأئمة. فيجب أن ينشأ الناس على السنة كما كان الصحابة والتابعون. وخواص أهل العلم بعد ذلك هم الذين يحتاجون إلى مقارنة أقوال الأئمة بعضها ببعض والترجيح بينها دون تعصب لأحد والتزام السنة الصحيحة كافٍ للمبتدئين ولا حاجة بهم إلى التفرعات التي يحتاج إليها الخاصة من أهل العلم. وأما المتبعون فعليهم اتباع ما قام الدليل عليه من أقوال الخاصة دون تعصب وتقليد أعمى. وبذلك تجتمع كلمة المسلمين وأما النشوء على مذهب معين فيمنع الإنسان من الإتيان على بصيرة لأنه لا ينظر في غير مذهبه وفرق بين التمدد وبين سؤال من تيسر من أهل الذكر.

(١) الشيخ علي: (والاستنباط منها مباشرة دون تعريض على شروط وأقوال الفقهاء).

(٢) خلافاً لقول الشيخ أن من فاته التفقه على المتون فاته لغة الفقه وملكة الاستنباط!

أتقنها المتعلم استكمل الفائدة من كتب الفقه، لأن الحديث أصل، والفقه فرع عنه، ومن أحكم الأصل لم يفته الفرع.

(ج) لا شك أن أحوال طلبة العلم اليوم متأثرة بما يعانيه المسلمون عموماً، فلا تخلو طريقة طلب العلم عند بعض الطلبة من شيء من الخلل، بسبب نقص توفر المعلم الكفاء، وترتيب مواد البرنامج، وهذا بدوره يؤثر على نوعية التعليم، وهذا عيب يجب إصلاحه وتداركه، بما لا يوقع في خلل أعظم منه، كالدعوة إلى التقليد.

النقطة الثالثة: قول المؤلف: «لا مفر من التمذهب لطالب العلم في بداية التفقه، بل لا سبيل إلا التقليد، هذا في أول الطريق، وأي سبيل غير هذا فهو غير عملي، بعض المعلمين (الشوكانيين)!! ينصحون المبتدئ أن يطلب الفقه من خلال متون أحاديث الأحكام، وهذا المنهج أثبتت التجربة أنه غير عملي، إذ يخسر المبتدئ بتجنبه متون الفقه أمرين: ملكة الاستنباط، ولغة الفقه، فإن متون الفقه التي درج المتعلمون على تلقيها هي خلاصة تلك النصوص القرآنية والحديثية...»^(١).

وعند هذه النقطة وقفات:

١ - أما أنه لا بد لطالب العلم من التمذهب في البداية، بل لا سبيل أمامه إلا التقليد. فهذا تقرير إنشائي خلي عن الأدلة الشرعية الحاكمة، وما كان كذلك فلا حرج على من أعرض عنه، لأنه من لزوم ما لا يلزم، وإيجاب ما لا يجب.

والتجربة الشخصية، أو الملاحظة الفردية وغير الفردية لا تستقل بإثبات الأحكام، ولا يلزم منها شيء لغير من رآها، وذلك إذا لم تخالف حكماً ثابتاً^(٢).

(١) برنامج عملي ص (٢٩) الحاشية.

(٢) الشيخ علي: (وأما إذا خالفت حكماً فلا يجوز التعرّيج عليها وينصح قائلها بوجوب مخالفتها وعدم اعتبارها).

والتقليد ضرورة مثل أكل الميتة لا يحل لمن استغنى بغيرها، وكف عن نفسه الهلاك دونها أن يقارفها، وفي الاتباع الذي يتدرج من السؤال عن الحكم ودليله، مع الاستزادة ومداومة التحصيل، وتعلم أصول العلم، حتى الوصول إلى مرتبة الترجيح وفهم الدليل من كلام العلماء، ثم الاجتهاد لمن وفقه الله لذلك غنية عن التقليد الذي ليس من العلم في قليل ولا كثير^(١).

٢ - أما الإشارة إلى السلفيين بالشوكانيين فتلك كبوة تمنيت لو كان المؤلف نجا منها، ومما فيها من نبز، والحق أن هؤلاء سلفيون سنيون لا يرضون بالانتساب لغير السنة، ولا يقبلون بما قبل به غيرهم من ربة التقليد وليست هذه أول ما رمي به هؤلاء، والخير في طي هذا البساط، وستر هذا المنشور.

(١) الشيخ علي: إذا كان التقليد لا بد منه فلماذا يكون التقليد لغير السنة وقد حفظت السنة ودونت كتبها ووضعت لها أبواب ويمكن للمبتدئين فهم أشياء كثيرة من السنة وما أشكل عليهم سألوا عنه من تيسر لهم من أهل العلم دون تكلف سؤال من تمذهب بمذهب معين؟ وبذلك نسلم من انقسام عامة الناس إلى مذاهب ثم يتعصب كل إلى مذهبه ولا يكاد ينجم من ذلك أحد إلا من شاء الله بعد بذل جهد كبير.

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا
وأما من نشأ على السنة وسؤال من تيسر من أهل الذكر فلا يكون محكوماً بأصار مذهب معين وليس عنده شيء من الهوى فهذا إن تدرج في العلم والتفقه يمكنه حقيقة أن يرجح بين أقوال الفقهاء بناءً على الأدلة وإن وقف ولم يتابع فلا يتمذهب بمذهب معين. وأما الذي نشأ في المذهب وتضلع به فيصعب عليه الانفكاك من آصاره وانحلاله. والأحرى دعوة الناس إلى تعلم العربية التي تعينهم على فهم السنة والترقي في ذلك. ثم الترقي في النظر في الخلاف بين الفقهاء وطرق الموازنة والترجيح. بدلاً من دعوتهم إلى التفقه بفقه مذهب معين ولازم ذلك انقسام الناس إلى مذاهب نهانا أصحابها عن تقليدهم. وإن جاز تسمية الاتباع تقليداً آمن تفقه على كتب الحديث وشروحها وعند من سأل من تيسر له من أهل الذكر فإنه لم يحصل تمذهب بفرق الناس وإنما هو اتباع للمنهج دون تعصب لأحد وهذا الذي يغفر فيه الخطأ لأن المخطيء، بذل جهده ولم يقصر ولم يتعصب لأحد ولم يدع إلى فقه فلان دون فقه فلان.

٣ - أما دعوى خسارة المبتدئ للتفقه بالحديث ملكة استنباط، ولغة فقه فالحق خلافها، وإليك البيان:

(أ) إذا كان التقليد هو بداية هذا الطريق، فأني استنباط في القول العاري عن الدليل، وأي فقه أو لغة للفقه فيه؟

(ب) وإذا فرض وصول المقلد إلى منزلة يأخذ فيها بعض الأدلة، إضافة إلى ركام الأقوال البعيدة عن الأدلة، والتي يدور أكثرها حول أقوال متعارضة في المذهب، فلم توضع هذه المتون عائقاً بين عقل المتعلم ونصوص العلم، ليصبح ملزماً بتحليلها وفهمها قبل فهم الأصل الذي يؤخذ منه الحكم، بدلاً من دراسة النص واستنباط الحكم منه ولم لا تكون أقوال العلماء فرعاً مرشداً بدل أن تصبح أصلاً ومرجعاً؟

(ج) إن الابتداء بالتفقه من المتون المشروحة له ثمرات كثيرة، منها فك عقل المتعلم من أسار تقديس أقوال العلماء باعتبارها مصدراً للشرعية، ومنها وقوف عقله أمام معاني النص دون مقررات مسبقة، وقناعات محسومة، مما يحرره من حقيقة تطويع النص لفتوى العالم ورأيه، ويعلمه حقيقة اتباع النص، ومنها مصاحبة لغة القرآن والتدرب على التعامل السوي معها، ومصاحبة أنفاس رسول الله، وفهم بلاغة حديثه، وذلك أصل الفقه والبلاغة والملكات العلمية كلها، وكل خسارة دونها فهي هينة.

(د) لا ندرى ما يقول المؤلف لو سئل عن قول السلف الذين لم يعرفوا كلام المذاهب، ولا لغتها الفقهية، بحكم عدم تمذهبهم؟ ترى هل يكون قولهم أحكم وأعلم مع هذه اللغة وتلك الملكة؟ وهل فقه من عرف كلام المذاهب ولغتها الفقهية أسلم وأحكم؟

٤ - بقيت دعوى المؤلف أن متون الفقه المتداولة هي خلاصة النصوص القرآنية والحديثية!! وهذا بيان خباياها:

(أ) إن من المعلوم ضرورة أن نصوص القرآن والسنة الصحيحة هي من عند الله، والشك في صحة ذلك كفر أقرع، ولازم قول المؤلف أن متون الفقه المتداولة هي أيضاً كذلك، فهل هي كذلك؟ أم يحتاج القائل لمراجعة قوله؟؟

(ب) وإن الوحي الذي جاء في نصوص القرآن والسنة بريء من الاختلاف والتنازع، والمذاهب الأربعة مهما قيل في اتفاق أصولها فهي أربعة، وهذا لا يجادل فيه منصف ولا متعصب، أفليس معنى هذا أن ننسب هذا التعدد والاختلاف إلى أحكم الحاكمين سبحانه^(١)؟؟

(ج) وما بال المسلمين من سائر الطوائف التي لم ترض بالتمذهب بأحد المذاهب الأربعة؟ أنحكم عليهم بما يحكم على من خالف (خلاصة النصوص القرآنية والحديثية)؟

إن هذه الدعوى الأخيرة تخرج كلام المؤلف عن التمذهب عن نطاق (طريقة للتفقه للمبتدئ) إلى حيز الدعوة إلى التقليد المذهبي الأعمى، فإذا كانت المتون الفقهية في قناعة المؤلف هي خلاصة القرآن والسنة، فلا يحل لمسلم على وجه الأرض أن يخرج عن نطاقها، أو يخالفها بحال، فهل يلتزم الشيخ لازم قوله؟؟. أم يوافق على التخلي عما يحمله من اتساع غير محمود؟

ختام:

وفي خاتمة هذه الدراسة، أجد من الضروري التنبيه إلى عدد من القضايا:

لقد قصدت من خلال هذه الدراسة أن أوضح عمق الاختلاف الواقع في الأمة، وحقيقة أبعاده في حياة المسلمين، لأن كثيراً من المسلمين يجهلون هذه الحقيقة، ويجهلون بالتالي مفتاح الحل السني الراشد لحالة الأمة الراهنة، ولأن بعض ذوي الأهواء يحرصون على تعمية هذه الحقيقة، خوفاً على بدعهم

(١) الشيخ علي خشان: (والقرآن ليس فيه تعارض والحديث ليس فيه تعارض فكيف يكون التعارض في خلاصتهما؟؟؟ سبحانه اللهم، وهذا يدل على أن المتون الفقهية ليست خلاصة الكتاب والسنة).

وانحرافاتهم أن تحترق تحت شمس العلم والبصيرة.

مثلما أردت توضيح أثر المناهج المنحرفة عن السنة في تأصيل الافتراق، ومد أسبابه وجذوره، ثم في أثر هذه المناهج في الحيلولة بين المسلمين ومنهج السنة الجامعة، معرفة وولاء والتزاماً، ولم أقصد التعرض لأحكام الأشخاص المتأثرين بهذه المناهج، لأن هذا هو غرض حديث الافتراق.

وأردت أيضاً بيان أسباب الاختلاف، في مناهج الفرق التي يحملها كثير من المسلمين، في تصوراتهم الاعتقادية، وثوابتهم العلمية، وطرق تفكيرهم واستدلالاتهم، ومناهجهم الدعوية، وهم يظنون أن هذه المناهج قد ماتت بموت أصحابها الأوائل.

أما الغاية التي توخيت الوصول إليها - أو المشاركة في تحقيقها - فهي تتحدد في نقاط عدة:

١ - العمل على استرجاع التصور المتكامل الواضح لمنهج السلف، وهذا أمر اعتبره من الأسس الأولية لوجود وحدة حقيقية في فكر الدعوة السلفيين وتصوراتهم المنهجية، وإمكان انتقال الدعوة السلفية إلى طور العمل الجماعي على المستوى العام، وتصفية أكثر الخلافات الموجودة بين دعاة المنهج، وإمكان طرح صورة عملية للدعوة السلفية، تستطيع الجماعات؛ ويتمكن الأفراد من التعامل معها، والانطلاق من خلالها.

٢ - إعادة النظر في المناهج المعتمدة عند مختلف الجماعات، والدعاة والأفراد، على ضوء ما صح من منهج السنة الجامعة، وهذه ضرورة لا يمكن أن تمضي الدعوة بل أن تستمر دون استيفائها، ودون أن نصدق في تحقيقها، وخاصة عند من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة، ويتكلم بلسانهم، ويعمل تحت رايتهم.

ولن تعطي هذه المراجعة ثمارها، إلا بخلع القدسية عن كل اجتهاد، وكل

قول، قبل أن يصدقه منهج السلف، ويشهد له، وإلا بفتح أبواب التصحيح والنقد على مصاريعها، وإن تعارضت نتائج هذه المراجعة مع المسلمات الخاصة للجماعة، أو التنظيم، أو المذهب، وإن أدت إلى إبطالها، وإقصائها من المناهج العملية، والعلمية، ومما ينبغي التنبيه له؛ أن الغلو في الحرص على المشاريع الدعوية الخاصة، ومقتضياتها العلمية والمنهجية من مسلمات وأصول وثوابت، حتى يبلغ بنا إلى تعطيل مقتضيات المنهج السلفي، وتحجيم موازينه، هو مرض خطير، سيهدم الصحة والحركة والتجديد، ويصدق عليها ظن شياطين الأنس والجن، ويحول المهد إلى لحد للأمال، والجهود، والفجر المرتقب، إذا بقي هذا الغلو على حاله.

٣ - إعادة ربط الحركة الإسلامية بأصول المنهج السلفي، بدءاً من الجزئيات اليومية للحياة اليومية للدعاة وأنشطتهم، وبرامجهم، ووسائلهم، إلى أبعد المجالات، وأوسعها وأشملها، وذلك بعد أن تخلخلت أو فسدت علاقة هذه الحركة، وأهدافها، ومنطلقاتها، ومبادئها، بأصول السنة النبوية، والتي هي منهج الحركة والدعوة والقيادة، مثلما هي منهج الأخلاق، والعبادة، والعقيدة.

وما لم يصبح منهج السلف؛ بأصوله وقواعده؛ وضوابطه العملية؛ معرفة عامة شائعة وسائدة في الأمة، ومكينة راسخة عند الدعاة وطلبة العلم، بقدر ما هي مفصلة وواضحة، ومحكمة متبعة في الأمة، فسيبقى شعار أهل السنة مرتعاً مباحاً لكل مدلس، ومسرحاً للشبهات والآراء المتناقضة، وآمالاً تنطوي عليها صدور قلة قليلة من المخلصين الصادقين، تتناوشهم أسباب الفرقة والاختلاف، ويتاجر أهل الأهواء بجهودهم، على تنوع الأهواء وأتباعها، ويتسرس أصحاب الأغراض وراء أسمائهم، على اختلاف الأغراض والبرامج والمخططات وكثرتها.

تم بعون الله وفضله في يوم الأربعاء الثالث والعشرين من ذي القعدة ١٤١٤ هـ. الموافق ١٩٩٤/٥/٤ م.

أحمد سلام

قائمة المراجع

- الإتقان في علوم القرآن، الإمام السيوطي .
الأحكام في أصول الأحكام، الإمام ابن حزم الأندلسي .
إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
أصول في السنن والبدع، أحمد العدوي .
إعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية .
الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، الإمام الحازمي .
الاعتصام، الإمام الشاطبي .
أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها، د. محمد سليمان الأشقر .
الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، الشيخ أحمد محمد شاكر .
برنامج عملي للمتفقهين، عبد العزيز القاري .
تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الإمام المباركفوري .
تفسير القرآن العظيم، الإمام ابن كثير .
تفسير المنار، الشيخ رشيد رضا .
جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر .
جامع البيان في تأويل القرآن، الإمام ابن جرير الطبري .
الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم .
الحكم الجديرة بالإذاعة، الحافظ ابن رجب .
دستور الوحدة الثقافية، محمد الغزالي .
الرسالة، الإمام الشافعي .

رياض الصالحين، الإمام النووي.
 سلسلة الأحاديث الصحيحة، الشيخ الألباني.
 سنن ابن ماجه (ت: فؤاد عبد الباقي)، ابن ماجه.
 سنن الدارمي، الإمام الدارمي.
 السنة، ابن أبي عاصم.
 السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب.
 شرح أصول اعتقاد أهل السنة، الإمام اللالكائي.
 شرح الزرقاني لموطأ مالك، الإمام الزرقاني.
 شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي.
 صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/١)، الشيخ الألباني.
 صحيح سنن ابن ماجه، الشيخ الألباني.
 صحيح سنن الترمذي، الشيخ الألباني.
 صحيح مسلم بشرح النووي، مسلم بن الحجاج/الإمام النووي.
 صفة صلاة النبي ﷺ، الشيخ الألباني.
 عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب شمس الحق أبادي.
 فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني.
 فتح القدير، الإمام الشوكاني.
 القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
 لسان العرب، ابن منظور.
 مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية.
 محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي.
 مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي.
 المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري.
 مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي ت: الألباني.
 مقدمة في أصول التفسير، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.

مع الله، محمد الغزالي .
الملل والنحل، الشهرستاني .
الموافقات في أصول الشريعة، الإمام الشاطبي .
هموم داعية، محمد الغزالي .
وحدة العمل الإسلامي، أحمد عز الدين البيانوني .

دليل

مباحث ومسائل الكتاب

الصفحة

الموضوع

٥	المقدمة
٩	حديث الافتراق

الفصل الأول

المعالم المنهجية في الحديث

١٥	أولاً: الافتراق قدر وسنة في أهل البغي
١٨	ثانياً: افتراق المسلمون أكثر ممن قبلهم
٢٠	ثالثاً: افتراق المسلمين افتراق في الملة
٢٠	تعريف الملة
٢٢	اختلاف الأصول والقواعد سبب اختلاف الملة
٢٤	رابعاً: افتراق الملة يستلزم وجود الفرق
٢٥	التعريف بأهم الفرق
٢٥	١ - العلمانية
٣٠	٢ - الباطنية
٣٠	٣ - العقلانية، ومنها:
٣١	١ - المعتزلة
٣٢	٢ - الأشاعرة
٣٣	٣ - المدرسة الإصلاحية
٣٥	٤ - التصوف
٣٦	٥ - منهج الخوارج

٣٦	٦ - التقليد الباطل
٤٠	تعال نؤمن ساعة (مخاطر هذه المناهج)
٤٣	خامساً: سبل الهلاك كثيرة، وملة النجاة واحدة
٤٤	سادساً: مخالفة الفرقة الناجية هلاك وعذاب وفرقة
٤٦	وقفات مع حديث ابن مسعود مع الخوارج
٥٠	سابعاً: «ما أنا عليه وأصحابي» فرقان وجماعة ونجاة
٥٠	١ - «ما أنا عليه وأصحابي»، سنة رسول الله وما وافقها
٥٣	٢ - (سبيل المؤمنين): ما كان عليه الصحابة
٥٧	٣ - «ما أنا عليه وأصحابي» هو المخرج من الفرقة والفتن
٦١	٤ - «ما أنا عليه وأصحابي» سنة وجماعة
٦٧	نصائح لدارس أحوال الجماعات:
٦٧	النصيحة الأولى: العلم بمنهج أهل السنة
٦٨	النصيحة الثانية: شعار (أهل السنة) دعوى لا مضمون لها عند الكثير
٦٨	النصيحة الثالثة: توسيد الأمر إلى غير أهله تضييع للأمانة
٦٩	النصيحة الرابعة: يجب تأسيس العمل على أصول منهج أهل السنة
٦٩	النصيحة الخامسة: من مقومات العمل السني
٧١	النصيحة السادسة: حقوق الأخ
٧١	النصيحة السابعة: الحذر من المؤثرات الشخصية
٧٢	النصيحة الثامنة: من ضرورات سلامة العمل

الفصل الثاني

ما يدخل في منهج الفرقة الناجية

٧٩	القسم الأول: السنة النبوية
٧٩	تعريف السنة
٨٣	أنواع السنة
٨٣	١ - التوحيد
٨٣	٢ - التفسير

٨٥	٣ - العباداة
٨٥	٤ - نظم المجتمع
٨٦	القسم الثاني : سنة الصحابة
٨٦	أولاً: هل يقال : سنة الصحابة؟
٩٠	ثانياً: سنة الصحابة محفوظة
٩٥	ثالثاً: ما يدخل في سنة الصحابة؟
٩٩	رابعاً: كيف نعرف سنة الصحابة؟
١٠١	النوع الأول من سنة الصحابة
١٠١	النوع الثاني من سنة الصحابة
١٠٣	النوع الثالث
١٠٦	حكم الإجماع بعد خلاف الصحابة
١٠٧	مسائل السياسة العامة في منهج الصحابة
١٠٩	ما يلحق بسنة الصحابة

الفصل الثالث

ما يخرج عن منهج الفرقة الناجية

١١٣	القسم الأول: ما كان قبل البعثة
١١٣	أولاً: أمور الجاهلية
١١٤	ثانياً: شرع من قبلنا
١٢٣	ثالثاً: أفعال رسول الله ﷺ وأقواله قبل البعثة
١٢٤	القسم الثاني: ما نسخ قبل وفاة رسول الله ﷺ
١٢٦	القسم الثالث: الخصائص النبوية
١٢٧	القسم الرابع: ما تركه النبي ﷺ وأصحابه من طريقة في الدين
١٣٠	القسم الخامس: ما خالف سنة رسول الله ﷺ
١٣٠	أسباب مخالفة السنة
١٣١	النوع الأول: المعاصي
١٣١	النوع الثاني: خطأ الاجتهاد

النوع الثالث: اتباع الأهواء والشبهات	١٣٣
الشبهات التي تقع المخالفة بسببها	١٣٤
أولاً: مخالفة السنّة في تفسير القرآن	١٣٤
أسباب مخالفة السنّة في التفسير	١٤٦
١ - التفسير دون رجوع إلى السنّة	١٤٦
٢ - اتباع مذهب مخالف للسنّة	١٤٧
٣ - الاستدلال بما دلت السنّة على بطلانه	١٤٧
شبهة معارضة السنّة للقرآن	١٤٩
ثانياً: مخالفة السنّة بالعقل	١٥٣
١ - رد الحديث لمخالفة العقل يسقط فاعله	١٥٣
٢ - الإحالة على العقل تدليس وإيهام	١٥٥
٣ - مجرد العقل لا يتعلق به تكليف	١٥٧
٤ - تمام العقل موافقة الحديث	١٥٨
ثالثاً: مخالفة السنّة بالقياس	١٦٠
١ - حقيقة القياس من كلام الشافعي	١٦٠
٢ - الخلاصة	١٦٢
رابعاً: معارضة السنّة بالمذاهب	١٦٣
١ - أقوال الأئمة في التقليد	١٦٣
٢ - أسباب مخالفة العالم للحديث من كلام شيخ الإسلام	١٦٥
٣ - تعللات المقلدين في مخالفة أئمتهم	١٦٥
القسم السادس: ما خالف سنّة الصحابة (رضي الله عنهم)	١٧٠
أولاً: كيف تتحقق مخالفة سنّة الصحابة؟	١٧١
١ - مخالفة اعتقاد الصحابة	١٧١
٢ - مخالفة أصول الصحابة	١٧١
جهات مخالفة أصول الصحابة	١٧٢
الأولى: إحداث أصل زائد عليها	١٧٢

- الثانية: التوقف في حجية واحد منها ١٧٣
- الثالثة: التصرف والافتاء بمخالفة أصولهم ١٧٤
- ٣ - مخالفة تفسير الصحابة القرآن ١٧٤
- ٤ - مخالفة المأثور عنهم ١٧٦

الفصل الرابع

رد شبهات عن منهج الفرقه الناجية

- أولاً: اختلاف الجماعات يشبه اختلاف الأنبياء ١٨٤
- الدكتور البيانوني وطريقته في توحيد العمل ١٨٤
- الدكتور البيانوني ينسب هذا القول لشيخ الإسلام ١٨٥
- الدكتور البيانوني بتر كلام شيخ الإسلام ١٨٧
- شيخ الإسلام ذكر أولاً أن أهل البدع يقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم
وقد أغفل الدكتور هذا ١٨٧
- شيخ الإسلام بين أن الاعتصام بالأصول الثابتة بالكتاب والسنة هي
بمنزلة الدين المشترك عند الأنبياء ١٨٨
- شيخ الإسلام شبه ما اتفق الصحابة على العمل به بشرائع الأنبياء ١٨٨
- لماذا يتجاهل الدكتور مناهج الفرق المنحرفة؟ ١٩٠
- ثانياً: الاقتصار على مبادئ الصحابة ١٩٢
- حقيقة موقف محمد الغزالي من منهج السلف ١٩٢
- الارتباط بالسلف هدف المصلحين والدعوة إلى منهجهم نحكم عليها
بالإعدام ١٩٣
- المنهج العلمي الغزالي: خارجي رافضي ظاهري زيدي ١٩٤
- خلاصة رأي الغزالي ١٩٥
- رد تفريق الغزالي بين مبادئ الصحابة وأصول منهجهم ١٩٦
- سلفية اليوم فرع سلفية الأمس ١٩٨

٢٠١	ثالثاً: الاختصار على اتباع الكتاب والسنة
٢٠٢	الشبهة الأولى أن الصحابة لم يكن لهم سبيل مستقل
٢٠٣	الثانية أن واجبنا الاشتغال بقضايا العصر
٢٠٧	الثالثة أن اتباع الصحابة تحكيم للرجال
٢٠٨	رابعاً: عقيدة سلفية وتقليد مذهبي
٢٠٨	خلاصة هذا الرأي
٢٠٨	الشيخ عبد العزيز القاري ومجلة البيان
٢٠٩	هل درست علوم غير الأئمة الأربعة؟
٢١٠	نتعلم اعتقاد السلف على طريقتهم فلماذا نترك طريقتهم في التفقه؟
٢١١	هل المذاهب هي أقوال الأئمة الأربعة؟
٢١٢	هل يجوز إلغاء فقه عالم أو علماء لأنهم ظاهرية؟
٢١٣	الشوكاني دعى للتفقه بغير تقليد ولم يدع للابتعاد عن الأئمة
٢١٤	ترك التقليد لم يتبدى به الشوكاني وإنما هو منهج الصحابة
٢١٧	دعوة الشيخ الصريحة للتقليد
٢١٧	١ - إلزام طالب العلم بالتقليد تقرير إنشائي
٢١٨	٢ - نبز السلفيين بالشوكانيين لماذا؟
٢١٩	٣ - المتفقه الذي يتفقه بعيداً عن النصوص هو الخاسر حقيقة
		٤ - دعوى أن المتون الفقهية هي خلاصة نصوص القرآن
٢١٩	والحديث غفلة بعيدة
٢٢٠	ما حال الذين خالفوا هذه المتون أو لم يعرفوها عند الله؟
٢٢٠	الخاتمة
٢٢٣	قائمة المراجع
٢٢٧	دليل مباحث ومسائل الكتاب